www.kassiounpaper.com

858

الاثنين 16 نيسان 2018

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

العدوان بين الدوافع والنتائج

تعددت دوافع العدوان الغربي على سورية، بعضها تتعلق بالوضع في البلاد، وما حولها، واتجاه تطور الأحداث فيها، وبعضها تتجاوز الأزمة السورية، وتدخل ضمن قضايا الصراع الدولي الراهن بين القوى الدولية الصاعدة، والقوى المتراجعة.

إن التراجع المستمر لدور العمل المسلح في البلاد، منذ معركة حلب، وصولاً إلى حل عقدة الغوطة، وثبات خيار الحل السياسي، واستمرار مساراته في جنيف، وسوتشي، وأستانا رغم محاولات العرقلة من هنا وهناك، والحلول المبتكرة التي يوفرها الطرف الروسي، أمام كل تلكؤ جديد، وتزايد وزن ودور قوى المعارضة الوطنية الجدية، وثبات إمكانية دفع العملية السياسية إلى الأمام، والخروج من استراتيجية «استدامة الاشتباك» الأمريكية، إن كل هذه التطورات أدت إلى إمكانية وضع اللاعب الأمريكي والغربي عموماً، خارج الميدان السوري، فلجأت واشنطن إلى التدخل بثقلها العسكري المباشر، لخلط الأوراق مجدداً، ضمن محاولات إعادة التحكم بالوضع.

وفي جانب آخر، وكما هو معلوم، باتت الأزمة السورية موضوعياً، جزءاً من صراع دولي تتضح ملامحه واتجاهاته، يوماً بعد يوم، فبعد كل اشتباك يتعزز دور القوى الدولية الصاعدة أكثر فأكثر، وتتأكد حقيقة التراجع الأمريكي، و يتأكد بأن هذا التراجع خيار وحيد بحكم الأزمة الرأسمالية العظمى، فجاء العدوان الغربي الجديد ضمن المحاولات اليائسة للانتقام من القوى الدولية الصاعدة، وإعادة عقارب الساعة إلى الوراء، ومنع تقدم هذه العملية الموضوعية والضرورية؛ لكن العدوان، سواء كان بنتائجه العسكرية المباشرة، أو بالذرائع التي حاولت تبريره، عبّر أكثر فأكثر عن حقيقة التراجع، الذي انعكس في المواقف المتناقضة، لأركان الإدارة الامريكية، ومستوى الابتذال والسطحية والخروج عن أصول اللباقة والتقاليد الدبلوماسية، التي اتسمت بها الحملة الدعائية، وتصريحات ممثلي دول العدوان الثلاثي، واستنفار كل الاتباع والأعوان، واستباق وصول ممثلي لجنة حظر الأسلحة الكيماوية، وعدم انتظار إجراء تحقيق دولي نزيه وشفاف، ما يتناقض مع القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة.

على الرغم من أهمية التصدي عسكرياً للعدوان وإسقاط العشرات من صواريخه، وفشل العدوان في تحقيق أهدافه، إلا أن ذلك لا يغني عن ضرورة استكمال الرد، وعلى مختلف المسارات، ومنها، وبالدرجة الأولى، مسار الحل السياسي على أساس القرار 2254، كونه الرد الأكثر إيلاماً على حلف قوى العدوان، فهذا الحل لا يردم التصدعات التي تركتها الأزمة في الدولة والمجتمع السوريين فحسب، بل يضع الأساس لردع كل محاولة لاحقة قد تلجأ إليها قوى العدوان الغربي، التي تسعى لاستدامة الاشتباك، فالأصل في حل الأزمة السورية، هو الحرب على الإرهاب بالتوازي والتكامل مع الحل السياسي، سواء كان إرهاب النصرة وداعش، أو الإرهاب الدولي الذي يشكل العدوان الأخير أحد تجلياته.

نختصر ونقول، بأن محاولة واشنطن لاستعادة دورها المتآكل في سورية من خلال هذا العدوان فشلت، وأن محاولة الاستثمار في الأزمة السورية لاستعادة دورها العالمي، والاستفراد مجدداً بالقرار الدولي، ومحاولة إحراج القوى الدولية الصاعدة أيضاً فشلت، لابل أن النتائج الأولية تشير إلى عكس ما أراده حلف العدوان تماماً.

[05] واشنطن المهزومة عسكرياً وسياسياً

شؤون عمالية

قوانين على الصغار فقط

02

ملف «سورية 2018»

عن توتر الوضع الدولي.. وماذا يريدون من روسيا؟

06

شؤون محلية

النفخ في كور الفساد

09

شؤون اقتصادية

شركات متعثرة... بفوائض 18 مليار!

14

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

موطني.. موطني

عندما كنّا في المغترب، كان حديث والدي في المجالس والسهرات التي يجتمع فيها بعض السوريين من أصدقاء العائلة أيام العطل، حول ما كان يجري إبان الثورة السورية ومقاومة المحتل الفرنسي في الحارات، وبعض الشوارع، من أعمال بطولية كنصب الكمائن وإخفاء الثوار، أو تهريبهم عبر أسطح المنازل، وغيرها الكثير من الأعمال، والأهم في الحديث: كيف كانوا يحتفلون بعيد جلاء المستعمر واندحاره عن وطننا فيقول:« كنا نحمل حالنا ونروح على الملعب البلدي لنشوف الاستعراض العسكري وسباق الخيل» أي: كان الاحتفال بهذا اليوم العظيم هو احتفال شعبي، ويعبر عن إرادة وموقف شعبنا في أن تتخلص من كل أشكال الاستعمار المباشر وغير المباشر، وشعبنا بهذا العمل الوطني قد استخدم أشكال المقاومة كافة، ومنها: المظاهرات والإضرابات التي كان يشارك بها أغلبية الناس الذين لهم مصلحة حقيقية في الخلاص من المستعمر، طلاباً وعمالاً وفلاحين وبرجوازية وطنية، بالإضافة إلى المقاومة المسلحة.. إلخ.

لقد أصاب الاحتفال بهذا اليوم الكثير من التشوهات التي ربما تكون مقصودة في فعلتها، وهذا مرتبط بحجم التغيرات السياسية والاقتصادية التي جرت خلال العقود الفائتة، والتي عملت على أن تكون العلاقة بهذا اليوم علاقة شكلية، وهذا يعني: تغيب للرموز الوطنية التي ارتبط اسمها بالكفاح الوطني، وترسخت بالذاكرة الشعبية، وهذه القضية هي على تناقض مع تلك التحولات، حيث إن تغييب الرموز الوطنية يعني تغيباً للإرث الكفاحي الذي كونه الأجداد في مواجهة المحتلين، كيفما تلونوا، ويقطع حبل الوريد الواصل بين السابقين واللاحقين من أجل المواجهة مع المحتلين الجدد المتلونين بكل الألوان، وهذه المواجهة هي خيار شعبنا في سياق إنهاء أزمته الوطنية العميقة التي بددت قواه، وشتتها باتجاهات عدة عوضاً عن توحيدها باتجاه واحد، وهو تحرير الأرض المحتلة والمغتصبة عبر المقاومة الشعبية بمختلف أشكالها.

إن التغيرات الجارية في موازين القوى العالمية والإقليمية، ستنعكس عندنا تغييراً حقيقياً، وهذا التغيير في موازين القوى سيجعل إمكانية أن يمسك الشعب بأغلبيته الفقيرة سلطته الفعلية إمكانية حقيقية، مما سيدفع القوى الشعبية إلى الذهاب نحو الخيارات التي تجعل من إمكانية المقاومة الشعبية إمكانية واقعية، والتغيير الجذري الديمقراطي حقيقياً، وعندها سيستعيد الشعب الاحتفال بجلائه الحقيقي.

قوانين على الصغار فقط

صدر القانون رقم 4 لعام 2018 القاضي بتعديل الفقرة «د» المادة 15 من قانون العقوبات الاقتصادية رقم 3 لعام 2013 لتصبح: «يعفى الراشي والمتدخل من العقوبة إذا باح بالأمر للسلطات المختصة، أو اعترف به قبل إحالة القضية إلى المحكمة».

■ ميلاد شوقي

ومن المعروف، أن قانون العقوبات الاقتصادي، يهدف إلى مكافحة الجرائم الاقتصادية والمالية كالرشوة والاختلاس، وحماية المال العام والاقتصاد الوطني، كما يضمن السير الطبيعي للنشاط الاقتصادي في إطار النزاهة والشفافية وسيادة القانون.

حرمان المرتشي من الإعفاء

يأتي التعديل في المادة 15 من القانون ليحصر الاستفادة من إعفاء العقاب للراشي والمتدخل فقط، وبذلك يكون قد شدد العقوبة على المرتشي وحرمه من الاستفادة من إعفاء العقاب، حتى لو أعترف أو باح للأمر للسلطات قبل إحالة القضية إلى المحكمة كما كانت المادة قبل التعديل، وتأتي هذه المحاولات لتشديد العقوبة على المرتشي، ومنعه من الاستفادة من أي ظرف معفي أو مخفف من العقاب لمكافحة ظاهرة الرشاوى في القطاع العام.

الفساد الكبير هو السبب

يعاني القطاع العام من العديد من المشاكل، أهمها: الفساد، والذي يعد نتيجة لسياسات الحكومة الاقتصادية الليبرالية، وجميع المحاولات لمكافحة الفساد التي أعلن عنها كانت تمنى بفشل، وذلك لأن هذه الخطط تتغاضى عن الفساد الكبير وتحاول مكافحة الفساد الصغير فقط، ولكن حتى المحاولات الحكومية لمكافحة الفساد الصغير فشلت أيضاً، وذلك لأنها كانت تحاول معالجة النتائج دون النظر إلى الأسباب التي أوجدت هذه الظاهرة، وهي تدني مستوى المعيشة وعدم ملائمة الأجور لمستوى المعيشة، فلم يكن أمام الموظف أو العامل سوى اللجوء إلى طرق وأساليب شتى لتعويض هذا الفارق، محميا بالبيئة التي يوفرها الفساد الكبير.

ومع اندلاع الأزمة وتراجع القيمة الشرائية لليرة السورية، وارتفاع الأسعار وتدني مستوى الأجور والرواتب، وزيادة الأعباء المعيشية التي فرضتها الأزمة على الموظف، أضف لذلك التعنت الحكومي في رفضها لزيادة الرواتب، أو اتخاذ أية إجراءات تخفف من وطأة الأزمة على العامل أو الموظف، ومجابهتها لمطالب العمال في اجتماعاتها بالتسويف والمماطلة وتدوير المطالب من اجتماع إلى آخر، متحججة بالأزمة، وكأن سياساتها قبل انفجار الأزمة كانت لصالح العمال!! مع العلم أن هذه السياسات كانت أحد أسباب انفجار الأزمة وسبباً في استمرارها أيضاً.

القانون يطبق على الصغار فقط

حتى أثناء محاولات فتح بعض ملفات الفساد الكبرى، فغالباً ما يتم تبرئة كبار المتورطين من موظفين أو تجار أو متعهدين، ويتم تقديم بعض الموظفين الصغار ككبش فداء، كما حصل في ملف القروض المتعثرة على سبيل المثال.

وهل يمكن للدولة أن تحاسب موظفاً يتقاضى رشاوى بسيطة أو صغيرة مقابل القيام بعمله، في حين تترك وتتغاضى عن صفقات وملفات فساد تتجاوز قيمتها المليارات يتم تهريبها خارج البلاد؟ أي احترام للقانون هذا، وكيف سيحترم الموظف الصغير أو العامل القانون، وهو يراه ينتهك أمام عينيه، وهناك طبقة من الفاسدين لا يجرؤ أحد على ملاحقتهم أو سؤالهم.

الحل الجذري

الحل الجذري لإصلاح القطاع العام، يجب أن ينطلق من ضرورة مكافحة الفساد الكبير أولاً، والذي ستسمح أموال الفساد برفع إنتاجية القطاع العام، والعدول عن السياسات الاقتصادية الليبرالية، ووقف خصخصة وبيع القطاع العام، ورفع المستوى المعاشي للموظف أو العامل، وإعطاء الحرية للعمال في التعبير عن مشاكلهم بالطرق القانونية والدستورية، والاعتراف لهم بحق الإضراب كوسيلة سلمية للنضال والدفاع عن حقوقهم، إضافة إلى رفع الوصاية عن منظمات العمال، وإلغاء مفاعيل المادة الثامنة من الدستور القديم، ومن ثم تفعيل نصوص القانون الجزائية التي تحارب الرشوة والفساد داخل القطاع العام، والتي تسيء إلى سمعته، والتي تحوّل خدماته المجانية إلى خدمات مأجورة، وهي ما تفقد القطاع وظيفته.

الحل الجذري لإصلاح القطاع العام يجب أن ينطلق من ضرورة مكافحة الفساد الكبير أولاً والذي ستسمح أموال الفساد برفع إنتاجية القطاع العام

استغلال بالجملة للعاملات بالقطعة

لا توجد أرقام دقيقة أو بيانات واضحة تشير إلى عدد المشتغلات في المنازل من النساء السوريات، إلّا أن الثابت أنهن في تزايد مع انتشار البطالة والتهجير واستمرار تدهور الوضع المعيشي، وفقدان المعيل بفعل سنوات الحرب، وغالباً ما ترتبط المهن التي تزاولها النساء في المنازل بأعمال الخياطة وشك الخرز «وصف الستراس» إضافة إلى مشغولات السنارة والسنارتين، وقص الشعر..

■ غزل الماغوط

انتشار واسع

بالنسبة إلى أم وعد، فقد بدأت العمل في حياكة الصوف بعد تقاعدها من عملها كمدرسة، ورغم أنها كانت قد تعلمت الحياكة منذ عقود، إلّا أنها لم تفكر من قبل في تحويلها إلى مصدر رزق لها، لكن تراجع أحوالها المادية بسبب عدم كفاية أجرها التقاعدي، ووفاة زوجها دفعها إلى استثمار هذه المهارة حيث أنشأت مع ابنتيها مشروعها الخاص لبيع المنتجات الصوفية اليدوية.

وصحيح أن مشروعها هذا محدود الربح إلى جانب ما يتطلبه من جهد كبير، إلا أنه بالنسبة إليها «الحصاة» التي تسند جرتها الثقيلة، في حين أن الأمور أكثر تعقيداً لمن لا تمتلك أي مصدر دخل ثابت، مثل: جمانة التي تلقت دورة تدريبية وحقيبة مهنية في إحدى المنظمات الدولية، ضمن مجال الكروشيه لتبدأ بعدها بحياكة ألبسة الأطفال والأخفاف والقبعات، لقاء ربح يتراوح بين 500 ليرة إلى 3000 ليرة للقطع الصعبة، وهي مبالغ زهيدة للغاية مقارنة مع الوقت والجهد الذي يتطلب إنجازها.

أجر زهيد

أما شك الخرز ولصق الستراس فهما الأقل مردودية من بين الأعمال المنزلية كما تؤكد العاملات في هذا القطاع، إذ تذكر فاطمة: أنها تعمل ما لا يقل عن خمس ساعات يومياً، وبالكاد تجني 15 ألف ليرة شهرياً، رغم خبرتها التي تتعدى سبع سنين في هذا المجال، وهو ما تؤكده هناء حيث تصف هذا العمل: إنه استغلال بحت، إذ تتقاضى العاملة 300 ليرة على القطعة في حين يربح صاحب العمل أكثر من ألفي ليرة عليها، ناهيك عمّا تسببه من آلام للظهر والعينين.

استغلال كبير

صحيحٌ أن قطاع العمل غير المنظم رأى النور قبل الأزمة بسنوات، لكنه تنامى بشكل مضطرد إثر التراجع الكبير في قيمة الليرة وانحسار سوق العمل، ويعد العمل المنزلي للسيدات أحد أوجه هذا النشاط، وأحد أكثرها عرضة للاستغلال لأنه قائم على تشغيل ربات منازل لا يملكن مؤهلات علمية غالباً، وهن بأمس الحاجة إلى أي دخل إضافي يمكن أن يعيل أسرهن، وفي الوقت نفسه ينسجم مع طبيعة بعض المجتمعات التي ما تزال تجد مشكلة في خروج المرأة للعمل، وبين هذا وذاك تبقى عمالة المرأة مجالاً خصباً للاستغلال، لأن ظروف هذه الفئة تدفعها إلى القبول بأجور أدنى.

صحيحٌ أن قطاع العمل غير المنظم رأى النور قبل الأزمة بسنوات لكنه تنامى بشكل مضطرد إثر التراجع الكبير في قيمة الليرة وانحسار سوق العمل

والـلافت، أن كثيراً من الجهات بدأت تدعم هذا النمط من العمل تحت مسمى المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، وجلّها منظمات تتلقى تمويلاً خارجياً، وهي تقدم مشاريعها هذه لدعم الأسر المتضررة من الحرب عبر توفير فرص العمل لربات المنازل، لكنها في الوقت نفسه لا تمتلك سوى حلولاً فرديةً ليس في وسعها أن ترتقي إلى حجم الأزمة التي يعانيها المواطنون، كما أنها تحمل أجندات خارجية غير واضحة المعالم، مما يثير حولها العشرات من إشارات الاستفهام، ويأتي انتشارها بالتزامن مع تراجع دور الحكومة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وتحولها إلى ماكينة لنهب المواطن.

لا أرقام رسمية

تشير الأرقام على أن العمل غير المنظم احتل ما يفوق 65,6 % من حجم سوق العمل السوري قبيل الأزمة، بنسب أعلاها في حلب وإدلب طبقاً لمسح قوة العمل لعام 2010، في حين كانت النسبة الأعلى من حيث المؤهل العلمي لفئة التعليم الابتدائي، في حين لا تتوافر أية أرقام رسمية أو تفاصيل دقيقة عنه خلال الأزمة وحتى يومنا هذا.

الطبقة العاملة

ألمانيا - إضرابات متتالية

واصلت نقابة فيردي العمالية في ألمانيا ،يوم 11 نيسان ، إضراباتها التحذيرية في كافة أنحاء البلاد للضغط على أرباب العمل لزيادة الرواتب.

اشترك في الإضراب آلاف الموظفين في العديد من الولايات الألمانية بينهم العاملون في قطاع النقل العام ودور الحضانة ومراكز التشغيل ومكاتب خدمات المواطنين ونقل القمامة والعيادات الطبية وتوقفت قطارات مترو الأنفاق والحافلات.

وقالت متحدثة باسم فيردي: «هنا كل شيء مغلق» وبدأ الإضراب في الثالثة صباحاً بالتوقيت المحلي بمشاركة نحو ألفي عامل.

وتطالب فيردي بزيادة رواتب نحو 2,3 مليون موظف في قطاع الخدمات العامة لدى الحكومة الاتحادية والمحليات بـ 6%، بحد أدنى بـ 200 يورو شهرياً.

المغرب - عمال المطارات

أعلنت النقابة الوطنية للمكتب الوطني للمطارات، يوم 11 نيسان، عزمها خوض إضراب إنذاري لمدة ثلاثة أيام ابتداءً من 26 نيسان الجاري، قابلة للتمديد.

وأصدرت النقابة بياناً دعت فيه جميع فئات الشغيلة، من مراقبين جويين وإطفائيين وتقنيي المطارات، ومختلف أطر ومستخدمي المكتب للمشاركة في الإضراب.

وأكد البيان: أنه إلى جانب الإضراب، ستخوض النقابة احتجاجات خلال شهر نيسان ضد ما أسمته بـ «سياسة التماطل والتهرب المتبعة من إدارة المكتب»، مضيفاً أنها ستنظم يوم الثلاثاء المقبل مسيرة احتجاجية بالسيارات انطلاقاً من محطة الأداء للطريق السيار قرب مطار محمد الخامس، في اتجاه المكتب الوطني للمطارات.

تونس - عمال الحضائر

تظاهر يوم 11 نيسان في العاصمة تونس المئات من عمال الحضائر للمطالبة بحقهم بالتثبيت.

وانتقد المحتجون بشدة تعامل الحكومة ملف عمال الحضائر «وغلق باب التسوية بعد شهور من المفاوضات»، حسب ما صرح به متحدث باسم التحرك، وأفاد المتحدث أن عمال الحضائر المحتجين نفذوا الاعتصام لساعات في ساحة الحكومة بالقصبة، وساحة محمد علي أمام مقر الاتحاد العام التونسي للشغل، قبل التحول في مسيرة نحو شارع الحبيب بورقيبة بالعاصمة.

واستنكروا استخدام قوات الأمن العنف المفرط تجاه المعتصمين في ساحة القصبة، مما أدى إلى إصابة بعض المحتجين بجروح وأضرار بدنية.

العراق - ملفات الفساد

تظاهر عمال مُقالون في ميناء أم قصر، يوم 8 نيسان، احتجاجاً على إقالتهم من العمل، فيما دعوا إلى رفع الظلم والحيف الذي أصاب الكثير منهم.

وبحسب المحتجين، فإنهم أوقفوا العمل في إحدى البواخر لمدة ثلاث ساعات إنذاراً بما سيقدمون عليه، كمرحلة أولى بعد دخولهم للميناء عن طريق نقابة العمال في المحافظة، مؤكدين جمعهم لملفات فساد وإرسالها إلى هيئة النزاهة.

وأضافوا، أن: أكثر من مئة عامل تم قطع أرزاقهم وإيقافهم عن العمل، مطالبين رئاسة الوزراء التدخل لحل قضية هؤلاء العمال.

ولفت آخرون، إلى أنهم: سيعتصمون في باب ميناء أم قصر في حال لم تنفذ مطالبهم المشروعة، ويرفعون شعار «كلا للبطالة وكلا للفساد».

أنقذوا مؤسسة العمران في السويداء

تم إحداث المؤسسة العامة للتجارة الداخلية للمعادن ومواد البناء /عمران/ بموجب المرسوم التشريعي رقم /163/ تاريخ 23 /7/ 1970 لتصبح تبعية المؤسسة لوزارة التجارة و الاقتصاد.

■ وائل منذر

تعد مؤسسة «العمران» في السويداء من المؤسسات الناجحة في القطاع العام، حيث ساهمت فيما سبق بتشغيل أعداد كبيرة من الأيدي العاملة، وقد كان كافياً زيادة 100 ل.س على سعر مادة الإسمنت في إحدى السنوات لتغطية كتلة نقدية لزيادة الرواتب والأجور للعاملين.

4,5 مليار إيرادات العمران

احتلت المؤسسة مكانةً متقدمة في رفد الخزينة بأرباح مميزة بعد الاتصالات وتم بناء ترسانة ضخمة من المستودعات والساحات التخزينية بالإضافة إلى أسطول لا بأس به من السيارات الشاحنة، التي تنقل مواد البناء من معامل الإنتاج إلى مراكز البيع، وبلغت مساحة المستودعات المسقوفة بحدود 6000 م2 لتخزين الإسمنت والأخشاب، وغيرها من المواد التي تحتاج للتخزين في مستودعات مسقوفة، أما المساحات التخزينية المكشوفة بحدود 60000 م2 تُستخدم لتخزين الألمنيوم والحديد والبواري وغيرها، وقد بلغ حجم مبيعات مؤسسة عمران السويداء في عام 1974 بحدود 7 ملايين ليرة سورية، وفي عام 1980 بحدود 122 مليون ليرة سورية، وفي عام 2000 بحدود 311 مليون ليرة سورية، ومن الفترة الممتدة من 2001 ولغاية عام 2009 كانت المبيعات بالترتيب : 347 مليون ـ 369 مليون ـ 378 مليون ـ 411 مليون ـ 482 مليون ـ 760 مليون ـ 658 مليون ـ 944 مليون ـ 888 مليون، وعام 2017 حوالي 5,4 مليار ليرة سورية، ويرد إلى المؤسسة يومياً 378 طن من مادة الإسمنت وما تم بيعه خلال عام 2017 حوالي 94250 طن بنسبة 67% من الخطة المقررة وقدرها 140000 طن كما تقوم المؤسسة بتأمين كافة مواد البناء لجهات القطاع العام، وذلك عن طريق الشراء المباشر، أو البيع بالأمانة ويتم استجرار الحديد المبروم.

كروش لا تشبع

هذه الأرباح شكّلت وجبة شهية استقرت في كروش لا تشبع إطلاقاً، تحت شعارات ومسميات جهابذة الفريق الحكومي الليبرالي السابق، الذي سال لعابه اتجاه هذه المؤسسة الناجحة، وفروعها الأخرى في المحافظات السورية كافة، وبدأ مسلسل قضم هذه المؤسسات الواحدة تلو الأخرى، حيث تم منح استثمار معمل حديد حماة مقابل قيام المستثمر باستيراد المواد الأولية والتصنيع والبيع، على أن يخصص لمؤسسة العمران نسبة 10% من إنتاجه وطبعاً ذهب إنتاج المعمل ولم تحصل العمران حتى على نسبة 1% من الإنتاج.

بتاريخ 2009/11/22 وافق رئيس مجلس الوزراء على توصية اللجنة الاقتصادية القاضية بتحرير بيع مادة الإسمنت، تحت مبررات التسويق وتصريف الفائض من الإنتاج وعدم حصرها في مؤسسات العمران، ومع نهاية عام 2009 بدأت أيدي المستثمرين تمتد إلى تجارة الإسمنت، وإنشاء معامل خاصة في أماكن تتوفر فيها المواد الأولية بكثرة، ليس من باب الحرص على اقتصاد البلد ونجاح قطاعه العام، بل لكونه يمثل وجبةً دسمة هُم أولى بها، فهم «قاطرة النمو فدعوها أيها السوريون الفقراء تمضي على أحلامكم ولقمة عيشكم»، وفعلاً مضت قاطرة الأغنياء ورجال الأعمال الجدد بكل ضراوة، مخلّفة وراءها مستودعات خالية تتسابق فيها الرياح متلاعبة بما تبقى من ذرات الإسمنت، وعمال بائسون، وبالمقابل فإن أحد تجار البناء الذي لا يفصله عن مؤسسة عمران سوى شارع فقط، يبيع يومياً 500 طن من السيارات مباشرةً وفي الشارع دون مستودعات، وبدون حاجة إلى الكثير من العمال فالأولوية طبعاً للقطاع الخاص الذي «يرشّ السكر» أينما ذهب في جيوب بعض ضعاف النفوس لدعمه.

ألا يتحمل رئيس مجلس الوزراء السابق وجهابذة فريقه الاقتصادي المسؤولية، وهم الذين أوصلوا السوريين إلى حافة الجحيم، والكفر بسياساتهم الاقتصادية الفاشلة؟ فالكتاب رقم 9905 تاريخ 2009/11/22 الذي حُرّر بموجبه بيع مادة الإسمنت عاد بالنتائج الكارثية على مؤسسات العمران الناجحة، ذات الأثر والربح الكبير في اقتصاد الوطن وتنمية وازدهار الحركة العمرانية بعيداً عن السمسرة والوساطة وجشع واحتكار تجار البناء لاستيراد المواد الأولية والتصنيع والتصريف والتلاعب بأسعار المواد والأسواق.

الأرباح شكّلت وجبة شهية استقرت في كروش لا تشبع إطلاقاً تحت شعارات ومسميات جهابذة الفريق الحكومي الليبرالي السابق

آفاق واعدة الأرباح

خطت مؤسسة العمران بالسويداء خطوة جريئة باستثمار المساحات الفائضة لديها، والانتقال إلى التصنيع بإنشاء معمل البلوك الآلي في السويداء بكلفة نحو75 مليون ليرة وبطاقة إنتاجية أولية تبلغ نحو 800 بلوكة بالساعة، لإنتاج مادة البلوك من كافة القياسات 10/ 12/ 20/15،بالإضافة إلى البلوك الهوردي للأسقف بمواصفات قياسية نظامية وأسعار مخفضة، وذلك بجهود الإدارة والعاملين في مؤسسة العمران في السويداء للاستفادة القصوى من الطاقة البشرية على الرغم من نقص عدد العاملين والكوادر، وتم البدء بمرحلة التشغيل التجريبي لمعمل البلوك الآلي العائد للمؤسسة، والذي يزود السوق المحلية بمادة البلوك الآلي بنوعيه العادي والهوردي، ومن المتوقع أن ينافس المنتج مثيله في الأسواق فيما يتعلق بالسعر والجودة، ومن ضمن التوسع الاستثماري للمؤسسة، تم تنفيذ مول تجاري، بكلفة 190 مليون ليرة مؤلف من طابقين بمساحة طابقية تبلغ 500 متر مربع بهدف بيع منتجات المؤسسة من «مواد السيراميك وإكسسوارات الأدوات الصحية والخلاطات ومعظم تجهيزات المطابخ والحمامات وأجهزة الطاقة الشمسية والمكيفات والأبواب الجاهزة» بشروط مريحة للعاملين في الدولة حيث فتحت نوافذ التقسيط لشريحة كبيرة من المتعاملين بشروط ميسرة على مدار أربعة وعشرين شهراً بدفعة أولى 10%.

رفد الشركة بالكوادر

إن الملاك العددي للمؤسسة 171 عامل والعدد الحالي 113 عامل بما فيهم العقود ولا يمكن تكليف العمال المعينين بعقود بمسؤولية قانونية، مثل: العمل بصفة أمين مستودع أو أمين صندوق، وقد أصبح غياب العامل لأي سبب طارئ يعني توقف العمل، ولذلك كل عامل يقوم بمهمتين أو ثلاث، مع العلم أن التعويضات بحدودها الدنيا ولا تتناسب مع المبيعات المرتفعة، وهناك حاجة ماسة لرفع نسبة الحوافز وإجراء اختبارات تعيين للموظفين من الفئتين الثانية والثالثة، والتنظيم النقابي يطالب بحل مشكلة نقص العمال والتوزيع العادل لهم، على مستوى الفروع، وقد رفع مجموعة من المذكرات، تفيد بضرورة تعيين عمال جدد بالسرعة القصوى، وقد تلقى وعوداً بالحل، ولكن لغاية هذا التاريخ لم يحدث أي تطور، والجدير ذكره: أن مبيعات المؤسسة تتجاوز في أكثر من شهر 431 مليون، وهذا الرقم تكرر وقابل للزيادة في مراحل قادمة، أي: حوالي 5,4 مليار ليرة سورية سنوياً.

مطالب عمالية

رفع اعتمادات الطبابة والكساء العمالي بما يتناسب مع الأسعار الحالية في الأسواق، ورفع نسب الحوافز الإنتاجية والمكافآت التشجيعية، بما يتناسب مع الإيرادات المرتفعة لمؤسسة العمران في السويداء، وتحسين مستوى المعيشة من خلال زيادة الأجور والعديد من القضايا التي لا يمكن حلها إلا بالرجوع إلى الإدارة العامة والمركزية، التي تعرقل العمل على مستوى واقع المحروقات للآليات كون المخصص لا يكفي لتغطية العمل، ويشكل مشكلة حقيقية لنقل العمال داخل المدينة، إلى جانب مشكلة الكساء الذي يتأخر صرفه بفعل الحاجة لقرار من وزير الصناعة والإدارة العامة، وشركات المحافظة ترفض الصرف للعمال دون قرار إلى جانب ازدواجية القرارات والإرباك الذي تشكله فيما يتعلق بنقص اعتمادات الطبابة وحرمان العمال من رعاية صحية متكاملة، وإحداث ملاكات عددية لعمال الحمل والعتالة في المؤسسة.

جميل: واشنطن تلقت هزيمة عسكرية وسياسية كبرى في سورية

صرح رئيس منصة موسكو للمعارضة السورية قدري جميل، يوم الخميس، أن توجيه ضربة أميركية لسورية سيؤخر العملية السياسية ويهدد وحدة وسيادة سورية.

وقال جميل رداً على سؤال حول مدى تأثير الضربة الأميركية المحتملة لسورية على العملية السياسية: «طبعاً إذا حدث صدام عسكري، سيؤخر العملية السياسية، وهذا أمر غير مفيد لأنه في نهاية المطاف سيهدد وحدة سورية وسيادتها بشكل جدي، وهذا أمر لا يريده السوريون، لذلك نحن غير مسرورين بالتوتر الجاري حالياً مع تفهمنا لأسبابه العميقة، إلا أننا نرى أنه ليس قدراً لا بد منه».

وشدد جميل على ضرورة الابتعاد عن الصدام العسكري قائلاً: «أعتقد أنه يجب الابتعاد عن الصدام، لأنه من الممكن أن يعقد الأمور أكثر من حلحلتها، لذلك أنا أتفهم الموقف الأمريكي بأنهم تلقوا هزيمةً كبرى في سورية عسكرية وسياسية، ويريدون التعويض بعض الشيء والحفاظ على ماء وجههم، ولكن هذا ممكن أن يجري من دون ضربة عسكرية، من خلال المباحثات السياسية على أساس تنفيذ القرار 2254 لنصل إلى نتائج مرضية للجميع».

وأكد رئيس منصة موسكو للمعارضة السورية: «أعتقد أن جميع الأطراف المساهمة والمتورطة بعمليات عسكرية في سورية، يجب أن تفهم وتعي أن مآل الأمور في نهاية المطاف هو تنفيذ القرار 2254، الذي يعني الحفاظ على وحدة سورية وسيادتها، لذلك كل العمليات العسكرية لأي طرف كان بدون تسمية، لها نقطة نهاية في الأخير، والجميع سينسحب وسيتم الحفاظ على وحدة سورية وسيادتها».

بيان: العدوان فاشل.. والتوازن الدولي الجديد يتعزز

بعد أسبوع من التهديد والوعيد، وإطلاق التصريحات النارية، قامت قوى «العدوان الثلاثي الجديد» بشن غارات على مواقع عسكرية ومدنية سورية، صباح اليوم السبت الواقع في 14\4\2018، وبالتزامن مع بدء بعثة منظمة حظر الأسلحة الكيماوية لعملها.

جاء العدوان الجديد على سورية، استناداً إلى فبركة تقارير إعلامية عن استخدام السلاح الكيماوي، من قبل استخبارات قوى العدوان، رداً على تراجع العمل المسلح، وانفتاح الأبواب على العملية السياسية من جديد، وبالتالي فإن هذا العدوان يستهدف بالدرجة الأولى إعاقة الحل السياسي، ويهدف إلى خلط الأوراق مجدداً لاستمرار الأزمة.

إن حزب الإرادة الشعبية، إذ يدين العدوان الفاشل بطبيعته، ويحيي تصدي دفاعاتنا الجوية له وإسقاط العشرات من الصواريخ، يؤكد من جديد بأن الرد الإستراتيجي على كل أشكال التدخل الخارجي، يكمن بالإسراع في الحل السياسي وفق القرار 2254، بكل ما يعنيه: من استئصال الإرهاب، وإيقاف الكارثة الإنسانية، والتغيير الوطني الديمقراطي الجذري والشامل.

اتسم موقف الحليف الروسي، ونشاطه الدبلوماسي والعسكري، منذ بدء استفزازات قوى العدوان بالحكمة والمسؤولية، لمنع انزلاق الأوضاع إلى طريق اللاعودة، وتهديد السلم والأمن الدوليين من جهة، وإفشال محاولة الغرب لتوظيف العدوان الحالي إلى مواجهة عالمية شاملة للانتقام من تغير ميزان القوى الدولي من جهة أخرى، حيث تحاول قوى الحرب_ بما تمتلك من أدوات وقوى عسكرية_ الاستثمار في الأزمة السورية لدفع الوضع الدولي إلى حافة الهاوية، محاولة بذلك تفريغ أزمتها العصية على الحل، على حساب دماء شعوب العالم.

وإذ نجدد إدانتنا لهذا «العدوان الثلاثي»، نؤكد أخيراً على أن واشنطن وحلفها اليوم ليستا واشنطن وحلفها أمس، وأن الموازين التي استندت إليها سابقاً لتدخلاتها السافرة في أرجاء العالم لم تعد تنجدها اليوم، بل بات بالإمكان تحويل «العدوان الثلاثي الجديد»، إلى بداية نهاية للعربدة الأمريكية، ونهاية عهد الاستعمار الأمريكي الجديد، كما جرى في عدوان 56 بالنسبة إلى بريطانيا وفرنسا.

■ دمشق
2018/4/14

بيان جبهة التغيير والتحرير حول العدوان الثلاثي الجديد

أقدمت قوى العدوان الثلاثي الجديد «الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا»، صباح اليوم السبت، على عدوان جديد ضد مواقع عسكرية ومدنية سورية، رغم وصول ممثلي اللجنة الدولية لحظر الأسلحة الكيميائية، للتحقيق في حقيقة الادعاءات الغربية باستخدام السلاح الكيميائي في الغوطة.

وبالمقارنة بين مستوى الحملة الدعائية التي سبقت العدوان، والتصريحات الاستفزازية والوعيد الذي تخللها، وبين النتائج العملية الملموسة للعدوان، وإسقاط أغلب الصواريخ المعادية، يتضح الفشل الذي مُني به هذا العدوان، وعدم تحقيق أهدافه.

تحيي جبهة التغيير والتحرير تصدي الدفاعات الجوية السورية للحملة العدوانية، وتثمن عالياً دور الحليف الروسي ومساهمته الفعالة في منع تحويل العدوان إلى حربٍ موسعة ضد بلادنا، وفرصة لتهديد السلم العالمي مَن قبل قوى الحرب في الإدارة الأمريكية وأتباعها من قوى العدوان، وتؤكد الجبهة مجدداً، بأن معركة التغيير والتحرير مستمرة، وأن الفرصة مواتية في ظل تعزيز وتثبيت ميزان القوى الدولي الجديد، ومنها هذا العدوان نفسه، لتحويلها إلى واقع ملموس، من خلال الإسراع بالحل السياسي على أساس القرار 2254 الذي يعتبر حاجة موضوعية سورية من جهة، وإحدى ضرورات التصدي لكل أشكال العدوان التي تستهدف بلادنا من جهة أخرى.

دمشق
2018/4/14

عن توتر الوضع الدولي.. وماذا يريدون من روسيا؟

قبل أن نجيب عن السؤال_ العنوان_ نتمنى ألّا يتفاصح أحدٌ من جديد، ويذكرنا بأن روسيا ليست الاتحاد السوفييتي، فنحن من يعرف ذلك أكثر من غيره، ونعرف لماذا، وكيف، ومتى كان ذلك؟

■ رمزي السالم

ولكن، اعذرونا..! فنحن ما زلنا من تلك العصبة التي تنتمي إلى ماركس، وانجلز ولينين، وستالين، وروزا لوكسمبورغ، وغيفارا وكاسترو، وهوشي منه، وخالد بكداش، وفرج الله الحلو، وكارل ليبكنخت، وأنجيلا ديفز، وستانيسلافسكي، وشارلي شابلن، واينشتاين، وميكيس تيودوراكيس، وناظم حكمت، وبابلو نيرودا، وجورج أمادو، ومكسيم غوركي، ولاباسيوناريا.. ويرون أن الملكية الخاصة، وما تنتج من ثقافة وقيم هي أساس الداء، وأن الرأسمالية شر مطلق، وأن المركز الإمبريالي الغربي الأنغلو سكسوني هو تجسيدها الملموس في هذه المرحلة التاريخية من تطور البشرية، وعليه، فنحن نحترم ونقدر كل من يحاول لجم هذه المركز، ويقول له: لا...! وكوننا من وقود الأزمة السورية، ونظن بأن الحضور الروسي في الأزمة السورية، على الأقل يبقي على ما يمكن البناء عليه لاحقاً، رغماً عن الوحوش المنفلتة، وعدا ذلك، نعرف أيضاً_ بما أنعم الله علينا_ من بصيرة وديالكتيك، إلى أين يمضي تطور الأحداث في روسيا والعالم...، هذه حكايتنا مع روسيا أيها السادة.. ! لمن يريد أن يفهم!!

لماذا شيطنة روسيا؟

وإذا كان هناك من يصدق، بأن تصاعد الحملة المنسقة ضد روسيا، منذ انضمام القرم، واتهامها بالتأثير على الانتخابات الأمريكية، مروراً بقضية سكريبال، وكيماوي الغوطة، فتلك مشكلته هو، وليس لنا إلا أن ندعو له بأن يهديه الله... ومرة أخرى لمن يريد أن يفهم، نحن لنا رؤية أخرى.. إليكم الحكاية باختصار:

في قمة البريكس السنوية التي عُقدت في 5 أيلول 2017في شيامن. ألقى الرئيس الروسي بوتين كلمة أفصح من خلالها عن نظرة روسيا للعالم الاقتصادي الحالي. وقال: « تشاطر روسيا مخاوف دول البريكس من عدم عدالة الهيكل المالي والاقتصادي العالمي، الذي لا يولي الاهتمام الواجب للوزن المتنامي للاقتصادات الناشئة. ونحن على استعداد للعمل مع شركائنا لتعزيز الإصلاحات التنظيمية المالية والدولية، والتغلب على الهيمنة المفروضة على عدد من العملات الاحتياطية».

ماذا يعني ذلك؟

جوهر فكرة بوتين تكمن في كسر هيمنة الدولار في سوق العملات الدولي، ولأن الدولار كان الأداة الرئيسة للهيمنة الأمريكية على العالم، فإن الحديث عن كسر هذه الهيمنة، يعني أن الولايات المتحدة تعود إلى حجمها الطبيعي، بعد أن تضخم هذا الدور، بما يزيد عن إمكاناتها المادية الحقيقية، وهذا ما يعني بدوره: إقالة أمريكا عن عرش السيادة العالمية، وهو ما يتناقض مع المصالح المباشرة لقوى رأس المال ما فوق القومي عموماً، والأمريكي بالدرجة الأولى، وخصوصاً قوى رأس المال المالي، وبالعربي الفصيح: إن توجه روسيا الذي عبر عنه فلاديمير بوتين في كلمته يعني طرد الدولار، من آسيا.

بدأت الصين قبل أيام بإطلاق عقد مستقبلي للنفط الخام باليوان الصيني ويمكن تحويله إلى ذهب، بعد أن كانت الغالبية العظمى من قيمته تدفع بالدولار الأمريكي. وتشير المؤشرات الأولى لهذا التوجه بالقبول الواسع، فقد يصبح اليوان أهم مؤشر للنفط الخام في آسيا، نظراً لأن الصين أهم مستورد للنفط في العالم. ومن شأن ذلك أن يتحدى عقدي النفط القياسيين الذين يهيمن عليهما سوق المال الأمريكي، وهما عقد برنت في بحر الشمال وغرب تكساس»

ولأن الدولار ومنذ عقود يستمد قوته، من كونه المعادل النقدي الوحيد لسعر النفط في السوق العالمية، فإن ظهور عملة جديدة مزاحمة للدولار في هذه السوق، يمكن أن يحول تيريليونات الدولارات، في لحظة ما إلى مجرد أوراق لا قيمة لها، أو على الأقل يضع الاقتصاد الأمريكي تحت التهديد المباشر باستمرار.

في كتابه آلهة المال يقول الباحث الأمريكي وليام آندول، «العامل الوحيد الذي يحافظ على الدولار من الانهيار التام هو الجيش الأمريكي، ونشر واشنطن لمنظمات غير حكومية خادعة في جميع أنحاء العالم لتسهيل نهب الاقتصاد العالمي»

كان الرئيس بوتين قد أعلن، في خطابة أمام مجلس الاتحاد الروسي، عن جيل جديد من الأسلحة الروسية التي تستطيع روسيا من خلالها، حماية مصالحها أمام ما كان يسمى بالتفوق العسكري الأمريكي، بعبارة أخرى، ليعلن بذلك نهاية استخدام العسكرة في خدمة الثروة الوهمية الأمريكية..

إن الإجراء الصيني الاقتصادي_ المالي_ والإجراء الروسي العسكري، يعنيان: أن عناصر وأدوات تكون القطب الدولي الجديد الذي يرفض الاستفراد الأمريكي بالقرار الدولي، تكتمل وتتطور كل يوم، ومع كل خطوة للقطب الصاعد إلى الأمام، ويفقد القطب الآخر مواقع جديدة، ويفقد معها ما تبقى من صوابه، هنا تماماً يمكن معرفة السر وراء التوتر المتزايد في الوضع الدولي، فالتوتير والعربدة في هذه الحالة هما تعبير عن تراجع، أكثر مما يمكن اعتبارهما دلائل قوة.

من الناحية الموضوعية لم يعد لدى دولة «مجلس الأمن القومي الأمريكي» أو ما نسميهم بقوى الحرب في الإدارة الأمريكية سوى محاولة إحراق العالم عبر إشعال الحروب والنزاعات

الحلول السلمية مقتل الغرب

من الناحية الموضوعية لم يعد لدى دولة «مجلس الأمن القومي الأمريكي» أو ما نسميهم بقوى الحرب في الإدارة الأمريكية سوى محاولة إحراق العالم، عبر إشعال الحروب والنزاعات، فهذا الملعب هو الملعب الوحيد الذي يمكن أن يؤخر عملية الانهيار المحتوم، وإن كان لا يلغيه، ويمكن القول: أن إطفاء أية بؤرة توتر، يعني دق مسمار جديد في نعش المنظومة المستبدة والمهيمنة ككل، وهنا تماماً يكمن سر الهدوء، والثقة العالية بالنفس، التي تكتنف تصريحات ساسة ودبلوماسيي القطب الصاعد، ومن هنا بالذات إصرارهم على الالتزام بالقانون الدولي، وحل الصراعات بالطرق السلمية.

خيار الجنون

يحذر العديد من إمكانية لجوء قوى الحرب إلى خيار «عليّ وعلى أعدائي»، وإذا كان هذا التحذير مبرراً من الناحية النظرية، لا سيما وأن التجربة التاريخية للرأسمالية المأزومة، تقول: أنها أشعلت حربين عالميتيين في القرن الماضي، إلّا أن الإقدام على مثل هذه الخيارات المجنونة، من شأنه أن يخلق تناقضات جديدة سرعان ما تتحول إلى عامل إضافي في التراجع، وبالتالي إلى انهيار أكثر سرعة، وهو: التناقض بين قوى رأس المال نفسها، وتحديداً بين قوى الرأسمال المالي، ورأس المال الإنتاجي، وأصحاب الثروات الحقيقية، ويعني: أن قوى الحرب ستضطر إلى المزيد من استنزاف حلفائها الخُلَّص، لتمويل الحرب، أو توريطهم، وهذا ما يفسر ابتزاز ترامب لكل حلفائه بدون استثناء، على طريقة الفتوات، وجباة الضرائب، الذي أدى إلى انقسامات حادة داخل المنظومة الغربية نفسها، وبينها وبين توابعها من جهة أخرى، وداخل كل دولة من جهة ثالثة، إن لجوء قوى الفاشية الجديدة إلى توسيع رقعة الحرب، وإن كان سيؤدي إلى إزهاق كثير من الأرواح، وتدمير واسع للقوى المنتجة، إلّا أنه سيبلور في الوقت نفسه نقيضه الموضوعي، أي: قوى السلم العالمي، التي لن تشمل الدول الصاعدة وخياراتها فحسب، بل ستضم قوى واسعة من شعوب ونخب المراكز الرأسمالية الغربية نفسها، أي: أنه في الوقت نفسه سيلقي بقوى الحرب إلى خارج التاريخ... وباي باي فوكوياما.

مجلس الأمن ملعب الدوري النهائي

يتحول مجلس الأمن إلى ملعب الدوريات النهائية للصراع الدولي اليوم، بين من ومن؟ بين القوى التي تسعى إلى إبقاء العالم في وضعه المستعصي المتخلف المهيمن عليه من قوى العنف، والقوى التي تريد وتستطيع أن تغير هذه المعادلة...

■ **ليلى نصر**

هذا الصراع الذي يعبر عن نفسه بدول كبرى يتجلى بين: الأمريكان وقوى الصف الثاني الأوروبية الغربية، وتحديداً بريطانيا وفرنسا، وبين روسيا والصين في الطرف الآخر، وبالدرجة الأولى روسيا.

قد لا يعجب هذا التوصيف بعض الراغبين بتبسيط الصراع الدولي الحالي، والنظر إليه بمنظار ضيّق الأفق، ليقولوا: إن الصراع العالمي صراع صفقات ومصالح ونفط بين القوى الكبرى، بينما هو صراع بين إيقاف أو استمرار الهمجية والحرب وربح قوى المال الكبرى منها.

الحرب الدائمة التي تشعلها قوى الإمبريالية بشكل دائم، ربما منذ الحرب العالمية الأولى وحتى اليوم، تقودها الولايات المتحدة... وهدفها نشر الفوضى، أما الفوضى، فهي: أداة تأخير الاستحقاق العالمي بتجاوز النظام العالمي الحالي القائم على الربح الآتي من التدمير والهيمنة.

المعركة المشتعلة عسكرياً، عبر آلة الحرب الأمريكية بالدرجة الأولى، تجد بوجهها آلة ردع عسكرية روسية... تجعل أحلام الدمار الأمريكية، والغنائم السياسية المتوقعة منها بالحدود الدنيا.

ولكن الردع العسكري الروسي بالدرجة الأولى يتطور اليوم، ليستخدم أداة الدبلوماسية والسياسة الدولية، وينافس فيها، بل وينتزعها. ولذلك فإننا نرى مجلس الأمن، والأمم المتحدة، واحدة من المنابر الهامة للتعبير عن هذا الصراع.

خلال أسبوعين اجتمع مجلس الأمن أربع مرات لمناقشة الوضع السوري، الموضع العالمي الذي تتكثف فيه تعبيرات الصراع الدولي، فهنا يريد الروس ومن خلفهم الصينيون، أن يثبتوا أن ميزان القوى الدولي العسكري والسياسي قد تغير. وهنا يحاول الغربيون والأمريكيون تحديداً أن يخرجوا بأقل خسائر، وبأقل «سواد للوجه»، ويديمون اشتباكهم علّ الظروف تسعفهم، وهنا ظهرت وتظهر انقساماتهم وصراعاتهم، وتتحدد مسارات سلوكهم الدولي، في مواجهة الوقائع التي يفرضها الروس عسكرياً وسياسياً.

ففي مجلس الأمن، فرض الروس والصينيون خريطة الحل السياسي للأزمة السورية، وفق القرار 2254، وجرّوا إليه الدول الأعضاء، ليصوتوا ويتبنوا، متأملين أن تستمر الآلية الدولية المتبعة تاريخياً خلال مرحلة الأحادية الأمريكية، حيث يأخذ مجلس الأمن قرارات ويطويها النسيان.

وفي مجلس الأمن أيضاً، فرض الروس التعديلات التي يريدون بعد جلسة طالت لساعات، على قرار مجلس الأمن 2401. ليؤكد على محاربة الإرهاب "داعش والنصرة"، ويجعل محاربة من يضع نفسه في صفهما مشرعة دولياً. وليشير إلى التعامل مع السلوك المعتدي لكل الأطراف، فرقعة المعركة السورية تشمل ممارسات التحالف في الرقة ومخيم الركبان، وممارسات الأتراك في عفرين، وسلوك الفصائل المسلحة وقصفها لدمشق وغيرها.

أما في الأمم المتحدة، فالتغيرات أيضاً كثيرة، وأهمها، الانعطافة المتمثلة، بمشاركة الأمم المتحدة بمؤتمر سوتشي الروسي_ الإيراني_ التركي، أي: مؤتمر تحريك العملية السياسية الروسية دون قوى الغرب، التي كانت تسعى كل جهدها لإفشال المؤتمر. فكان حضور الأمم المتحدة، ومشاركتها بالنتائج، انعطافة لن تقف عند هذا الحد، بل ستتكرر لتثبت بأن أداء الأمم المتحدة الدولي يجب أن يتجاوب مع الاوزان والأداء السياسي النوعي للقوى غير الغربية، ولمبادرات قوى العالم الصاعدة لحلول أزمات مناطقها.

المراقب لجلسات مجلس الأمن الأخيرة، يرى الكثير من الإشارات... فعدا عن هزالة الخطاب الغربي المتباكي، وقوة ومنطق خطاب الأطراف الأخرى، المدعوم بالدلائل. فإن الإشارات الروسية تحديداً أبلغ من هذا: فمجلس الأمن يناقش عدم شرعية الضربات الأمريكية الغربية، بدعوة روسية، ويتم الحديث عن أن الولايات المتحدة لا تستحق أن تكون واحدة من الدول الأعضاء في المجلس، ويتم الحديث عن ضرورة توسيع الدول دائمة العضوية...

إن مجلس الأمن والأمم المتحدة مؤسسات دولية أخذت شكلها الحالي بعد الحرب العالمية الثانية، أي: عقب نتائج ذاك الصراع العسكري الدامي العالمي الذي أوقدته الفاشية العالمية المدعومة من رأس المال المالي الإجرامي الغربي، حيث خرج الأمريكيون كأكبر رابح من ذاك الجنون العالمي. العالم منذ بداية الألفية الجديدة يشهد الحرب العالمية الثالثة بشكلها الجديد، بآلة الحرب الأمريكية وهجومها المزعوم على الإرهاب والفاشية التي خلقتها، وفي خواتيم هذه المعركة العسكرية، هناك رابحون وخاسرون، وهناك هابطون وصاعدون، وهناك أسس جديدة للقوى الصاعدة تحتم سعيها إلى عالم أكثر عدالة وتوازناً... وكل هذا سيجد تعبيراته في المؤسسات السياسية الدولية، وتحديداً مجلس الأمن والأمم المتحدة.

حوار الطرشان مع الأمريكان

من التدخل في الانتخابات الأمريكية إلى قضية سكريبال إلى الدعم الروسي، بل والتورط في الهجوم الكيميائي المزعوم في دوما تتوالى «الأفلام» الغربية، ويصرخ الغربيون بقوة حتى أنهم لا يسمعون ردود الآخرين على تهمهم بل لا يريدون أن يسمعوا.

اتهم الأمريكيون الروس بالتدخل في الانتخابات الأمريكية، وتحولت هذه القضية إلى أهم قضايا الإعلام الأمريكي... في مقابلة لقناة NBC الأمريكية مع الرئيس الروسي بوتين، كررت الصحفية لمدة ساعة أسئلة في هذا المحور، وكرر الرئيس الروسي الجواب ذاته، ليقول لها: إن الإعلام الأمريكي يملأ الدنيا صياحاً بينما، رسمياً لم ترسل الولايات المتحدة أية شكوى، وليكرر ما قالته الدبلوماسية الروسية دائماً في هذه القضية: طلبنا من الأمريكيين أن يسلمونا وثائق وأدلةً رسميةً حول تورط مواطنين وشركات روسية بالتدخل في الانتخابات الأمريكية، وأن نوقع اتفاقية مشتركة للمقاضاة عبر البلدين، حتى نستطيع أن نقاضي بل ونسلم هؤلاء «المجرمين» بعد الأدلة إن وجدت، ويستطيع الأمريكيون أن يقاضوها ويسلموا مجرميهم في روسيا كذلك الأمر. ولكن الأمريكيون لم يردوا على هذا المقترح المكتوب، والمعلن على لسان الرئيس ووزير الخارجية الروسيين مرات عديدة.

في قضية سكريبال، كذلك الأمر دعت روسيا بريطانيا مرات عديدة، للعمل على تحقيق مشترك في القضية، وفق الاتفاقية الموقعة بين البلدين لمواجهة الأسلحة الكيميائية، ولكن البريطانيين لم يردوا أيضاً. وطلب الروس من البريطانيين أدلتهم الحاسمة حول التورط الروسي المزعوم، ولكن بريطانيا لم تزود أحداً بالأدلة حتى الآن.

وطلب الروس مؤخراً من الرئيس الفرنسي ماكرون ما سماها «أدلته الجازمة» التي تثبت تورط الحكومة السورية في الهجوم الكيميائي المزعوم على مدينة دوما في الغوطة الشرقية، ولكنه أيضاً لم يسمع...

وأخيراً، أشار وزير الخارجية الروسي: أن الولايات المتحدة لم تستجب للتأكيد الروسي بأن الحكومة السورية وروسيا ستضمنان دخول لجنة التحقيق الدولية إلى دوما، للتحقيق في الهجوم الكيميائي، وذلك قبل الضربات الأمريكية... بينما زعم البنتاغون عقب الضربة: أن الضربات أتت لأن الحكومة السورية لم تسمح بالتحقيق. وقبلها في خان شيخون وأيضاً في الهجوم الكيميائي المزعوم، فإن روسيا دعت لجنة التحقيق الدولية لتقوم بتحقيق على الأرض، وأعلنت إمكانية ضمان وصولها، بمساعدة تركيا، ولكن لجنة التحقيق الغربية لم تتجاوب، فرفض الروس تمديد آلية التحقيق غير الموضوعية بفيتو محق.

الطرش يصيب الدبلوماسية الغربية إزاء كل المبادرات المشتركة لحل الأزمات المفتعلة، ولكن يضطر الغربيون للتعامل مع الوقائع الفعلية التي تخفض موقعهم في ميزان القوى الدولي، وذلك عندما تستمر روسيا بالنجاح في محاربة الإرهاب، وبفرض الردع العسكري، وبفرض حلول الأمر الواقع السياسية مع الأطراف الدولية الأخرى، التي لن يجد الغرب موضع قدم له فيها إذا ما استعصى «طرشه» واستدام.

التعاون السكني إلى الاستثمار

«تأمين مسكن لكل أسرة واجب وطني» هو العنوان والشعار اللافت المدرج ضمن «لوغو» الاتحاد العام للتعاون السكني في سورية، وعلى موقعه الإلكتروني وفي مطبوعاته.

■ سمير علي

لقد ورد في المادة /2/ من المرسوم التشريعي 99 لعام 2011:
«تعد جهات قطاع التعاون السكني فرعاً من القطاع التعاوني الذي يهدف إلى تحسين ورفع مستوى أعضائه اقتصادياً واجتماعياً من خلال تأمين الأراضي وتشييد المساكن وملحقاتها وتمليكها للأعضاء بسعر التكلفة وذلك وفقاً للمبادئ التعاونية وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة في مجال الإسكان».
ومع موجة الاستثمار بإعادة الإعمار الطاغية حالياً، والتي برزت تبريراتها كضرورة بنتيجة الدمار الذي حل بالكثير من المناطق في المدن والبلدات خلال سنوات الحرب، وبالتوازي مع الامتيازات التي حصلت عليها شركات التطوير العقاري قانوناً، ومع الحديث عن المخططات التنظيمية الجديدة، ظهرت الحاجة لتعديل المرسوم 99 الخاص بالقطاع التعاوني السكني.

خروج عن الأهداف

يشير واقع الحال، منذ عقود، إلى أن هذا القطاع التعاوني الأهلي أصابه الكثير من الترهل، كما واجهته الكثير من المعيقات والصعوبات للقيام بمهامه، وقد طغت عليه، مصالح الكبار من أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين والمتنفذين، بحيث خرج بالنتيجة عن مهامه وأهدافه الاجتماعية الاقتصادية، والتي من المفترض أنها ذات طابع شعبي كمظلة قانونية، وخاصة لمحدودي الدخل من أجل الحصول على المسكن المناسب سعراً ومواصفة.
وقد شاب هذا القطاع الكثير من شبهات الفساد، بحيث أصبحت ملازمة له طيلة العقود الماضية، ناهيك عن المراوحة بالمكان على مستوى الأداء والتنفيذ للجمعيات التعاونية السكنية، التي تضم مئات الآلاف من المنتسبين.

غياب الدولة

غياب دور الدولة على مستوى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجال الإسكان، كان السبب الأساسي لمآل هذا القطاع التعاوني، كما كان لهذا الغياب الكثير من التداعيات السلبية الأخرى، والتي تم حصادها على مستوى المزيد من انتشار العشوائيات ومناطق المخالفات، وارتفاع أسعار العقارات، وكثرة المضاربة بها طيلة العقود الماضية، والتي أثمرت المزيد من الأرباح في جيوب كبار تجار العقارات والسماسرة، وما زالت.
المشكلتان الرئيسيتان اللتان كانتا سبباً مباشراً لما أصاب هذا القطاع من الترهل وما واجهه من معيقات، وما حل به من طغيان لمصالح الكبار على حساب الشريحة الشعبية المستهدفة، هما: تأمين الأراضي للجمعيات السكنية من أجل تشييد الأبنية السكنية_ مصادر التمويل الكفيلة بتنفيذ المهام المطلوبة.

تعديلات مرتقبة

منذ أكثر من عام، و يدور الحديث عن تعديلات مرتقبة على المرسوم 99 لعام 2011 الخاص بالتعاون السكني.
وفي منتصف تشرين الأول 2017 ورد عبر إحدى الصحف الرسمية: أن لجنة التنمية البشرية التابعة لرئاسة مجلس الوزراء وافقت على تعديل المرسوم المذكور.
أما عن مفردات التعديلات على مستوى المشكلتين الرئيسيتين «الأراضي_ التمويل»، فقد رشح بأنه: يتم تأمين الأراضي اللازمة للجمعيات بإحدى الطرق التالية:
_ داخل المخططات التنظيمية العامة المصدقة إما تخصيصاً من الجهات العامة بما فيها الوحدات الإدارية، أو شراء من القطاع الخاص في حال عدم كفاية الأراضي المخصصة من هذه الجهات.
_ بنسبة من المقاسم المخصصة للسكن الشعبي بموجب قانون تنفيذ التخطيط وعمران المدن رقم /23/ لعام 2015 وفي حدود حاجة الجهات التعاونية السكنية للمقاسم المعدة للبناء في المناطق التنظيمية، وخارج المخططات التنظيمية لتشييد الضواحي التعاونية السكنية.
_ يتم تأمين الأراضي اللازمة من عقارات الدولة الخاصة وغير المخصصة لتشييد الضواحي التعاونية السكنية لإحدى الجهات العامة وفقا للأنظمة المرعية لدى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، أو شراء بالتراضي من القطاع الخاص.
وعلى مستوى التمويل: يمكن لصندوق الإقراض التعاوني تمويل عملية شراء الأراضي.
وحول الجمعية التعاونية السكنية المشتركة، فقد ورد: يتم تشييد الضاحية التعاونية السكنية من قبل الجمعية التعاونية السكنية المشتركة، وتصنف المقاسم الناتجة عن عمليات التقسيم إلى الفئات التالية:
الأولى: المقاسم والأراضي المخصصة للمشيدات العامة المعرفة بالقانون رقم /23/ لعام 2015 وتنقل ملكيتها إلى الجهات المعنية مجاناً.
الثانية: المقاسم الخدمية الخاصة بما فيها المحلات التجارية ومراكز التسوق والمنشآت التعليمية الخاصة وكافة الفعاليات الأخرى، وتحدد طريقة التصرف فيها بيعاً أو إيجاراً أو استثماراً بقرار من الوزير، وتسجل المقاسم المخصصة للإيجار أو الاستثمار باسم هيئة شاغلي الضاحية، وتوضع على صحائفها إشارة بمنع التصرف فيها بيعاً.
الثالثة: المقاسم السكنية وتنقل ملكيتها إلى الجمعية المشتركة. وتعتبر الطرق والساحات ومواقف السيارات والحدائق والمرافق العامة والبنى التحتية المنفذة من قبل الجمعية المشتركة من الأملاك العامة للوحدات الإدارية.

التعديلات المرتقبة لن تعيد قطاع التعاون السكني للشريحة الشعبية المستهدفة منه افتراضاً كما لن تمنع عنه طغيان مصالح الكبار من أصحاب رؤوس الأموال والفاسدين

المزيد من التعديلات

آخر ما حرر بشأن التعديلات المرتقبة على المرسوم 99، فقد كان على لسان مدير التعاون السكني في وزارة الأشغال العامة والإسكان، حيث أكد عبر إحدى الصحف الرسمية بتاريخ 2018/4/12، أنه: «تم الانتهاء من إنجاز مقترح تعديل المرسوم 99 الناظم لعمل التعاون السكني، حيث أخذت الوزارة بالملاحظات الواردة كلها، والمتعلقة بتأمين الأراضي للجمعيات خارج المخططات التنظيمية من أملاك الدولة، وفي مناطق التطوير العقاري، وإنشاء التجمعات العمرانية في المناطق المسموح البناء فيها، أو من خلال صندوق الخدمات المالية، والمشاركة في إحداث الضواحي السكنية، وهو ما يمنح الجمعيات المشتركة ميزة إعداد برنامج تخطيطي مع المخططات التنظيمية العامة والتفصيلية وأنظمة ضابطة البناء، وتنفيذ المرافق العامة والبنى التحتية، وبيع المقاسم الزائدة عبر تشجيع على إحداث الجمعيات المشتركة على ألا تقل عن 7 جمعيات أو أكثر لإشادة الضواحي السكنية بما فيها مبانٍ سكنية وأبنية خدمات ومحال تجارية وإعطاء الحق للجمعية السكنية في إنشاء مكاتب هندسية».
وأضاف: «وفقاً للتعديل الجديد سيسمح للجمعيات بشراء الأراضي مباشرة من القطاع الخاص داخل وخارج التنظيم، أو الأراضي التي تمتلكها الدولة في مناطق التنمية العمرانية، وهذا البند في القانون فتح الباب لقطاع التعاون السكني واسعاً للعمل والإنجاز، بعد أن كان يعتمد في تأمين الأراضي سابقاً من خلال الدولة».

المزيد من التربح باسم التعاون

مآلات التعديلات المرتقبة على ما يبدو لن تعيد قطاع التعاون السكني للشريحة الشعبية المستهدفة منه افتراضاً، كما لن تمنع عنه طغيان مصالح الكبار من أصحاب رؤوس الأموال والفاسدين، بل ربما على العكس من ذلك، فقد تفتح هذه التعديلات لهؤلاء المزيد من فرص الاستثمار والتكسب من هذا القطاع، لكن هذه المرة ليس من بوابة الاتجار والسمسرة بالمشاريع السكنية قيد الإشادة وعلى هامشها فقط، بل من خلال التجارة والمضاربة بالأراضي كذلك الأمر، خاصة في ظل تكريس تغييب دور الدولة على مستوى تأمين الأراضي اللازمة للجمعيات السكنية، وجعل هذا الأمر منوط بنشاط الجمعيات المشتركة توازياً مع ملاءتها المالية ومصادر التمويل، بالإضافة للمزيد من الريع والربح من خلال بيع «المقاسم الزائدة»، وكذلك من فرص الاستثمار في المحلات التجارية ومراكز التسوق والمنشآت التعليمية الخاصة وكافة الفعاليات الأخرى و...، ما يعني أن مصير الجمعيات التعاونية السكنية لن يكون بأفضل حال مما هو عليه الآن، بل ربما ستكون بالمحصلة عبارة عن جمعيات لأصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين تحت عباءة التعاون، ومستفيدة من الإعفاءات والامتيازات الممنوحة باسمه ايضاً.
ويبقى السؤال بعد ذلك كله: أين شعار «تأمين مسكن لكل أسرة واجب وطني» من كل ذلك؟

النفخ في كور الفساد

كثيرة هي القوانين والمراسيم التي صدرت خلال سني الحرب والأزمة، وما سبقها من قوانين مشابهة خلال العقود الماضية، والتي تحمل بطياتها حماية مصالح شريحة المستثمرين وكبار أصحاب رؤوس الأموال والفاسدين، المحليين والدوليين ومن كل شاكلة ولون، وتشجعهم على المزيد من تراكم الأرباح في جيوبهم، على حساب مصالح البقية الباقية كلها من الشرائح الاجتماعية وحقوقهم، كما على حساب الاقتصاد الوطني نفسه.

■ عاصي اسماعيل

اعتباراً من قوانين الاستثمار بتسمياتها المتعددة، مروراً بالإعفاءات الضريبية والمزيد منها، وصولاً للإعفاءات من غرامات التأخير والفوائد، وليس انتهاءً بكل القوانين الصادرة بما يخص مرحلة إعادة الإعمار وتشجيع الاستثمار فيه، بما فيها القانون رقم 10 الأخير.

الحقوق المهدورة

الواضح، أن المراسيم والقوانين الصادرة على مستوى ضمان حقوق المستثمرين ومصالحهم بمختلف تسمياتهم وتصنيفاتهم، والمزيد منها، لم تُغلق بواباتها بكل تأكيد، فجعبة الحكومة لم تفرغ منها حتى الآن، كما أن أطماع هؤلاء وسعيهم إلى المزيد من الربح لا حدود تتسع لها.

ولعل ذلك بالمقابل يفتح القريحة على كل نواقص حياتنا اليومية وحقوقنا المهدورة، دون أية رؤية حكومية لمعالجتها بشكل جدي، ولا حتى أية حوافز تشجيعية تمكننا من مواجهتها، كي نمضي بحياتنا دون الخشية من غدنا، وما يحمله من مجهول قد يتمخض عن المزيد من استنزاف الحقوق في ظل الاستمرار بهذا النهج، اعتباراً من سياسة تجميد الأجور التي أوصلتنا لحال الجوع والعوز، مروراً بتخفيض الإنفاق وإلغاء الدعم على الخدمات العامة، وصولاً لترهلها ورفع أسعارها كما غيرها من الأسعار في ظل حال الفلتان والجشع في الأسواق، وليس انتهاءً بحقوق التعويض عن فقد البيوت المدمرة والممتلكات المعفشة، وليس آخراً بحق النازحين بالعودة إلى بلداتهم وبيوتهم دون العراقيل والمعيقات التي تحول دون ذلك، وما أكثرها، طبعاً مع عدم إغفال الكثير من الممارسات والظواهر السلبية، التي زادت واستفحلت خلال السنين الماضية، والتي لم يتم العمل الجدي على كبحها ومعالجة أسبابها، ومحاسبة القائمين عليها والمستفيدين منها «المخدرات ـ الدعارة ـ التهريب ـ ..» مع كل انعكاساتها السلبية اقتصادياً واجتماعياً.

ما سبق كله وغيره الكثير، تعتبر من الحقوق العامة المهدورة، التي لم تنظر إليها الحكومة جدياً، كما لم تضعها في استراتيجيتها التنفيذية على ما يبدو، بل جلّ ما يصدر بشأنها عبارة عن عبارات براقة وخطب عصماء ووعود خلبيةً، بينما واقع الحال يقول: إننا مُقدمونَ على المزيد من الاستنزاف والعوز، خاصة مع كل التشريعات والقوانين، الصادرة وقيد الصدور، التي تخص شريحة المستثمرين وكبار أصحاب الرساميل والفاسدين، من أجل جني المزيد من الأرباح على حساب حياتنا ومن جيوبنا، تحت شعارات «عقلنة الدعم ـ تصحيح الأسعار ـ تشجيع الاستثمار ـ إعادة الإعمار ـ التشاركية.. وغيرها الكثير».

المكاييل الحكومية واضحة باختلافها وتباينها وبانعدام عدالتها وبأنها بجوهرها محابية ولا تدور إلا في فلك مصالح شريحة أصحاب الأرباح والفاسدين

الجمر تحت الرماد

وعندما يقول أحدنا: إن المكاييل الحكومية واضحة باختلافها وتباينها وبانعدام عدالتها، وبأنها بجوهرها محابية ولا تدور إلا في فلك مصالح شريحة أصحاب الأرباح والفاسدين على حساب مصالح كل الشرائح الاجتماعية الأخرى، وعلى رؤوس الأشهاد، هناك من يمتعض، وهناك من يستغرب، والأنكى من ذلك كله هو: استمرار التجاهل الحكومي الرسمي، كما استمرارها بمكاييلها المجحفة وغير العادلة تجاهنا ومعنا، نحن الغالبية من الشعب المسحوق والمفقر والنازح والمشرد والمهمش.

أما الأخطر، فهو: أن الاستمرار بهذا النهج المستهتر بحقوق الغالبية الساحقة، أشبه ما يكون بوضع المزيد من الحطب بالقرب من الجمر المشتعل تحت الرماد، علماً أن ذلك لن يوصلنا إلا إلى ما وصلنا إليه سابقاً، وهو: المزيد من الاحتقان بانتظار شرارة الاشتعال، مع كل وسائل النفخ فيها مجدداً، وهو ما يتم التحذير منه مراراً وتكراراً، لكن دون جدوى حتى الآن!

ذبابة الرمل تصل إلى بيت شيحان

وصلت إلى جريدة قاسيون شكوى من أهالي قرية بيت شيحان، وهي إحدى القرى الهامة والكبيرة التابعة لبلدية النقيب في محافظة طرطوس، يشرحون فيها معاناتهم من عدم وجود شبكة صرف صحي بالقرية، رغم ضمهم لبلدية النقيب منذ سنوات طويلة.

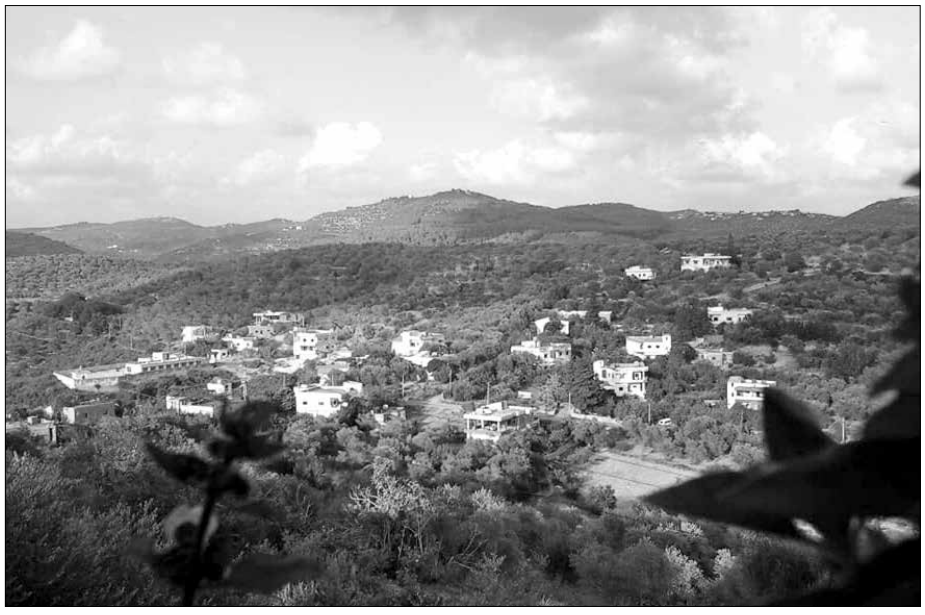

■ صلاح معنا

وقد سبق لأهالي القرية أن قدموا شكوى إلى محافظة طرطوس بالمضمون نفسه منذ عدة شهور، وقد تم تحويلها إلى رئيس بلدية النقيب للمعالجة.

ونتيجة عدم وجود شبكة للصرف الصحي في القرية، فقد انتشرت مؤخراً «حبة حلب»، وذلك بسب انتشار الحشرات والبعوض وذبابة الرمل المسببة للشمانيا «حبة حلب» من جراء امتلاء الجور الفنية، بالإضافة إلى ما يمكن أن ينتشر من أوبئة أخرى للسبب نفسه.

يشار إلى أن بلدة النقيب تعد من أكبر البلدات التابعة لمحافظة طرطوس، ويتبع لبلديتها العديد من القرى والبلدات والمزارع «النقيب ـ المكيشفاني ـ بيت غانم ـ بزاق ـ بيت باسط ـ ضهر المشرفة ـ ضهر رجب» وهي القرى التي تأسست منها البلدة، ثم انضمت إليها لاحقاً القرى والمزارع الآتية «بسورم ـ بيت الديك ـ كفران ـ بيت زينة ـ ضهر ديبة ـ تيشور ـ بعدري ـ المسحب ـ بيت شيحان ـ المحرك الفوقاني ـ المحرك التحتاني ـ مجدلون البحر ومزارعها ـ ضهر الطاحون ـ ضهر الديس ـ ضهر اللوزة ـ المطاهرية ـ جديدة البحر ـ بيت الشنته».

وقد جرى خلال السنوات الماضية تمديد شبكات للصرف الصحي في غالبية البلدات والقرى التابعة لبلدية النقيب، بينما ما زال أهالي قرية بيت شيحان ينتظرون مشروع شبكة الصرف الصحي الخاصة بقريتهم، كي تخلصهم من معاناتهم.

أهالي قرية بيت شيحان يصرخون لمعالجة هذا الموضوع الضروري والهام منذ فترة طويلة، ولكن على ما يبدو لا حياة لمن تنادي!

القانون رقم 10.. شعبي 5%

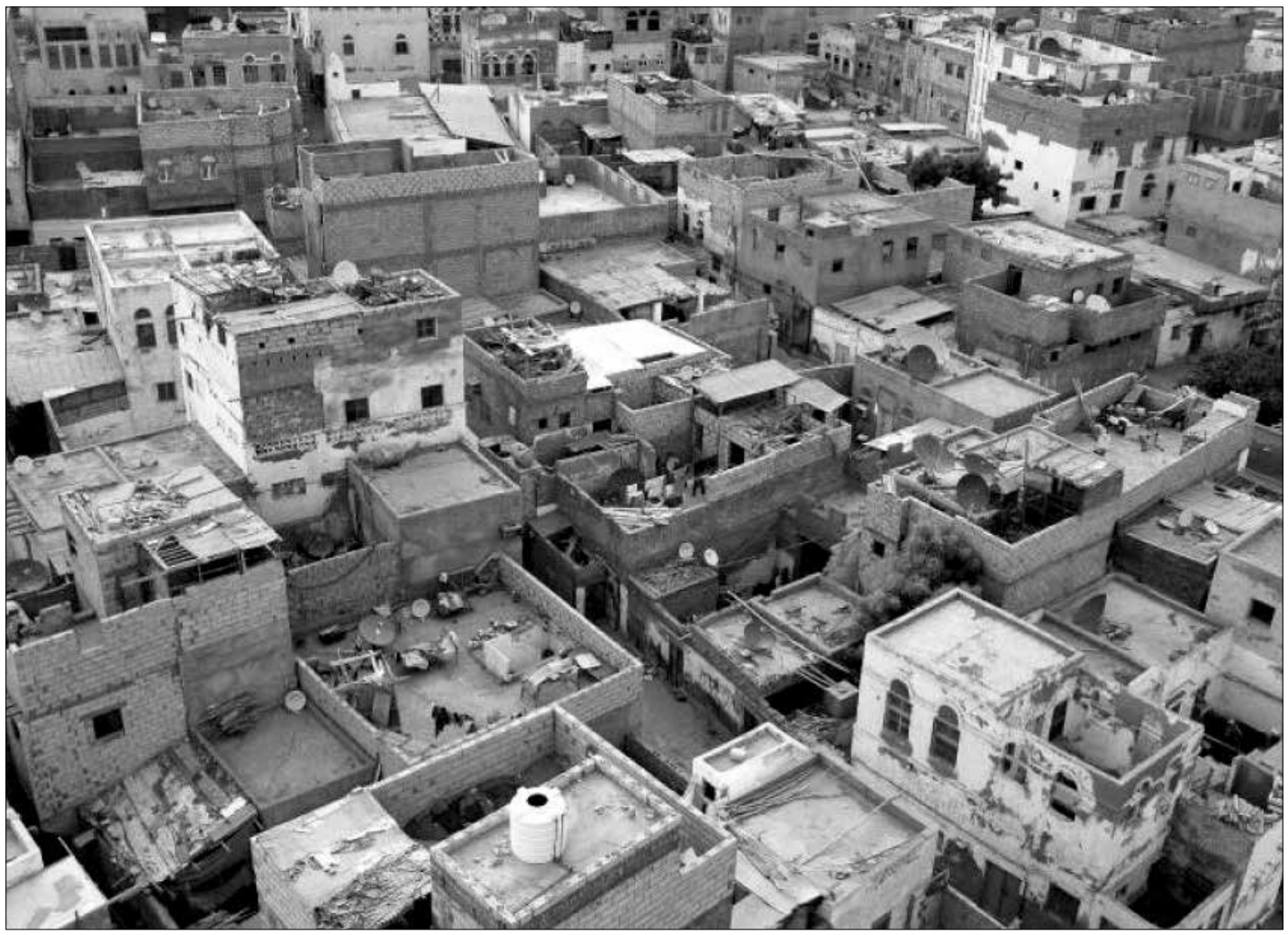

صدر القانون رقم 10 لعام 2018 الخاص بإحداث مناطق تنظيمية، ويعد هذا القانون بمثابة تعميم لتجربة المرسوم 66 على مناطق أخرى مع بعض الإضافات والتعديلات البسيطة التي لا تغير من جوهر القانون شيء.

■ ميلاد شوقي

المرسوم 66 والذي طبق على أراض في منطقة خلف الرازي، والذي تسبب في تشريد عائلات كانت تقطن تلك المنطقة، فما هو هدف القانون رقم 10 والذي سيطبق كما هو مفهوم في المناطق التي تعرضت للدمار والحرب والكوارث، وفق ما نصت عليه المادة 5 من القانون رقم 23 لعام 2015 أو المناطق التي ترغب الجهة الإدارية في تنفيذ المخطط التنظيمي العام والتفصيلي بها.

المخططات جاهزة منذ عام 2015

بحسب القانون رقم 23 لعام 2015 الخاص تنفيذ التخطيط وعمران المدن، أنه على الجهات الإدارية خلال ستة أشهر من تاريخ صدور هذا القانون تحديد المناطق التي يطبق عليها التنظيم، أي: أن المناطق حددت منذ عام 2015 ووضعت لها المخططات التنظيمية العامة منذ ذلك الوقت، وأن القانون رقم 10 وُضع لتنفيذ هذه المخططات وتسهيلها، ويلاحظ من القانون تشديده على سرعة الإجراءات وتقصير مدد إثبات الملكية والطعن، والإجراءات كافة التي تتطلبها عادة إحداث المناطق التنظيمية حماية لحقوق المالكين، لا سيما أن القانون سيطبق على مناطق التي تعرضت للخراب والتدمير نتيجة الحرب، وفي غياب أصحابها وهم أغلبهم لاجئون.

إعادة الإعمار تحتاج لدراسة جدوى اقتصادية!!

المادة 1 من المرسوم رقم 10 نصت على ما يلي:« يصدر بمرسوم بناء على اقتراح وزير الإدارة المحلية والبيئة، إحداث منطقة تنظيمية أو أكثر... استناداً إلى دراسات ومخططات عامة وتفصيلية مصدقة، وإلى دراسة جدوى اقتصادية معتمدة».

القانون اشترط إحداث المنطقة التنظيمية استناداً إلى جدوى اقتصادية، أي: إلى مدى ربحية هذه المناطق التنظيمية، فالدولة لا تقصد من خلال هذا المرسوم إعادة إعمار ما دمرته الحرب، وإعادة الناس إلى قراهم ومنازلهم التي هجروا منها عكس ما يفترض منها، بل هي تسعى إلى تحويل هذه المناطق إلى مناطق استثمارية يجري بيعها للقطاع الخاص، والغاية النهائية هي: الربح فقط.

كما أنه يمنع على المواطنين، وبعد صدور مرسوم المنطقة التنظيمية، إجراء المعاملات الآتية على العقارات الداخلة في المنطقة التنظيمية:

أ ـ عمليات البيع والشراء أو الهبة أو العارية أو إحلال العضوية أو التنازل أو حوالة الحق أو أي عقد تأمين أو رهن أو وكالة مهما كانت صيغتها تخفي هذا التصرف.

ب ـ التوحيد والإفراز وتصحيح الأوصاف.

ج ـ منح الترخيص بالبناء.

د ـ التغيير بمعالم عقارات المنطقة التنظيمية وأوصافها.

أي، عملياً: حرمان المواطنين من التصرف بملكياتهم، ومنعهم من إعادة إعمار منازلهم ومن ترميمها، وفي هذا خرق واضح لحق الملكية المصون دستورياً ومنعهم من العودة إلى قراهم.

إعادة الإعمار وحل الأزمة السورية

المادة 6 من القانون «تدعو الوحدة الإدارية خلال شهر من صدور مرسوم إحداث المنطقة المالكين وأصحاب الحقوق العينية فيها بإعلان ينشر في صحيفة محلية...».

تدعو الوحدة الإدارية خلال شهر من تاريخ صدور المرسوم أصحاب الحقوق والمالكين، ففي حال المناطق المدمرة وأصحابها اللاجئين هل تعتبر مهلة شهر كافية لإعلامهم، أو تنظيمهم وكالات قانونية لمن يريدون توكيلهم؟!

كما حصر المشرع بأقارب أصحاب الحقوق حتى الدرجة الرابعة فقط ممارسة الحقوق والواجبات المنصوص عليها في هذا القانون، وهي في المرسوم 66 لم تحدد بذلك بل سمح لأقارب أصحاب الحقوق بالنيابة عن أقاربهم من أية درجة كانوا. فهل مفرزات الأزمة السورية وما تسببت به من نزوح ومن لجوء ومشاكل أمنية يستطيع أي شخص الحضور؟ ناهيك على أن هناك عائلات بأكملها غادرت، فلماذا حصر المشرع السماح بالنيابة لأقارب الدرجة الرابعة فقط؟!.

تقييم العقارات على وضعها الراهن!!

ونصت المادة 7 من المرسوم 66 والتي لم تعدل بالمرسوم رقم 10 بل بقيت كماهي على ما يلي: تقدر قيمة عقارات المنطقة وفق وضعها الراهن...» وهذا ما يحرم أصحاب الحقوق من القيمة الحقيقية من منازلهم وعقاراتهم، فكيف سيتم تقدير العقارات المهدمة أو شبه المهدمة وعلى أية أسس؟ هل سيتم اعتبار لقيمة الأرض فقط؟! وعندها لا يحصل المواطن سوى على سعر الأرض الذي يملكها مشاعياً مع أخرين!

كيف سيتم تقدير العقارات المهدمة أو شبه المهدمة وعلى أية أسس هل سيتم اعتبار لقيمة الأرض فقط؟!

ووفقاً للمادة 10 من القانون تراعي اللجنة في تقدير قيمة العقارات الداخلة في المنطقة التنظيمية، على أن يكون التعويض معادلاً للقيمة الحقيقية قبل تاريخ صدور هذا المرسوم التشريعي مباشرة، وأن يسقط من الحساب كل ارتفاع طرأ على الأسعار نتيجة صدور المرسوم التشريعي، أو المضاربات التجارية. هنا، ماذا ستكون قيمة عقارات مهدمة أو المناطق التي لم يعد يوجد فيها بنية تحتية؟ وأي ظلم سيلحق بأصحاب الحقوق والمالكين نتيجة ذلك؟!.

استملاك عقارات المواطنين

/المادة /21:

أ/يقتطع مجاناً وفق المخطط التنظيمي العام والمخطط التفصيلي جميع الأراضي اللازمة لإنجاز وتنفيذ..

1/الطرق والساحات والحدائق ومواقف السيارات والمشيدات العامة، وتشمل مراكز الجهات العامة والمدارس والمخافر والمستشفيات والمستوصفات والمراكز الصحية ومراكز الإطفاء والمعابد «المساجد والكنائس» والمكتبات العامة والمراكز الثقافية والأماكن المعدة للآثار العامة والملاعب الرياضية ومراكز الرعاية الاجتماعية، ومراكز التحويل الكهربائية ومحطات معالجة الصرف الصحي ومحطات ضخ مياه الشرب ومراكز الدعم المجتمعي، وتسلم مقاسم المشيدات العامة إلى الجهات العامة دون بدل، ويقع على عاتق تلك الجهات إشادتها.

أي: أنه وبحسب هذه المادة فإن جميع الأراضي التي سيتم إنشاء تلك المؤسسات عليها يتم استملاكها وفق قانون الاستملاك رقم 20 لعام 1983 دون أي تعويض لمالكيها. وبحسب القرار رقم 130 الصادر عن وزير الإسكان والتنمية العمرانية لعام 2015 فإنه يقصد بالمباني الخدمية التي يتم إشادتها من قبل القطاع الخاص «المشافي والمدارس والمراكز التجارية والسياحية وغيرها من المنشآت والمباني الخاصة» فهذه الأراضي سيتم استملاكها ليتم لاحقاً بيعها إلى القطاع الخاص.

5% للسكن الشعبي فقط

كما نص في المادة 2 من القرار نفسه على أنه يخصص للسكن الشعبي مساحة تعادل 5% فقط من مساحة كامل المنطقة، على أن تحتسب هذه المساحة من المساحة المقتطعة مجاناً، أي: المستملكة. ويبدو واضحاً من النسبة الضئيلة للسكن الشعبي، ومشاريع السكن لذوي الدخل المحدود، إهمال الحكومة لهذه المشاريع واهتمامها بالاستثمار، وترك إدارة هذه الوحدات وتنظيمها وتنظيم مرافقها ومنشآتها الخدمية للقطاع الخاص، ولشركات التطوير العقاري.

لا اعتراف بمناطق المخالفات

كما أنه إذا وجد ضمن المخططات التنظيمية المصدقة مناطق مخالفات بناء جماعية، فيحق للجهة الإدارية بقرار من المجلس يُصدق من المكتب التنفيذي، إما بتطبيق أحكام القانون رقم 23 لعام 2015 عليه، أو تطبيق أحكام قانون التطوير العقاري رقم 15 لعام 2008 بناءً على اتفاق بين المطور والمالكين أو بين المطور والجهة الإدارية، أو تطبيق قانون الاستملاك النافذ. أي: استملاك هذه العقارات واعتبارها غير موجودة أساساً وعدم الاعتراف لأصحابها بأية حقوق عليها.

أخيراً، لا بد من التأكيد على أن وضع القانون بالتنفيذ، وبغض النظر عن الملاحظات الحالية أو المستقبلية عليه، يتطلب حالاً من الاستقرار السكاني في المناطق المستهدفة تنظيمياً، وذلك من باب ضمان الحقوق، وهو الأمر غير المتوفر حتى الآن.

الاتصالات شبكة متشابكة بلا مسؤوليات

يبدو الحديث الأخير لمدير فرع اتصالات دمشق، وكأنه شكوى على نقابة المهندسين بما يتعلق بالشروط العامة الواجب توافرها في الأبنية لتأمين خدمات الاتصالات الحديثة عريضة الحزمة، والتي أرسلت إلى نقابة المهندسين عام 2016 من أجل اعتمادها عند منح التراخيص لتشييد الأبنية الطابقية والبرجية الحديثة.

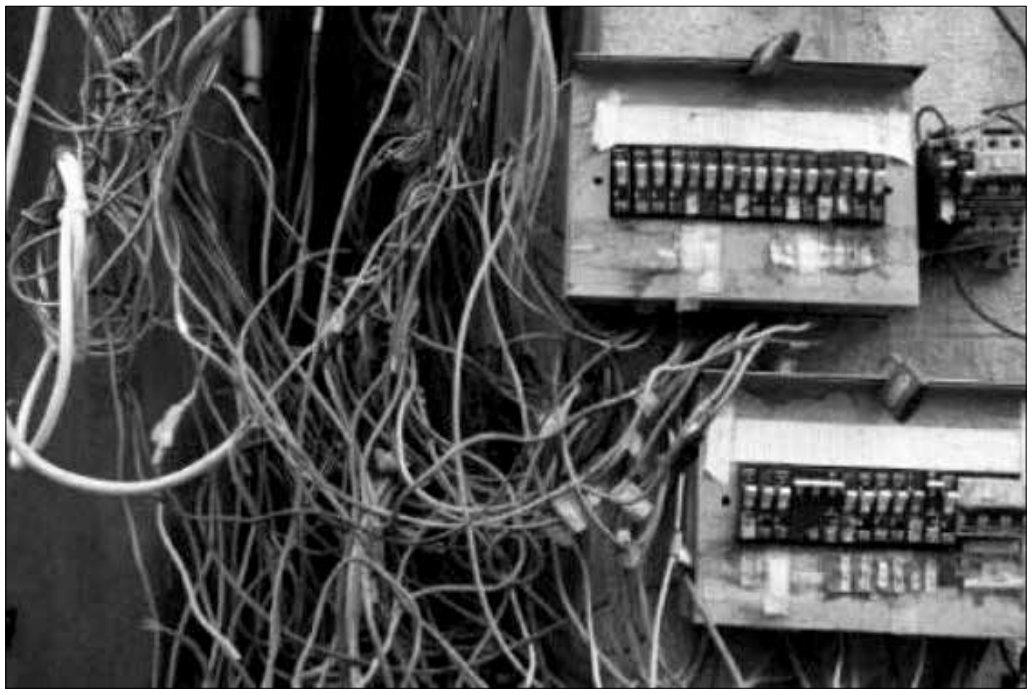

■ نوار الدمشقي

حديث المدير أعلاه، ورد عبر إحدى الصحف المحلية بتاريخ 2018/4/12، وقد تمحور حول دراسة قدّمتها الشركة السورية للاتصالات لنقابة المهندسين، هدفها معالجة ظاهرة تشابكات الأسلاك التي تظهر على المنازل والأبنية.

لا مسؤولية للاتصالات

لقد تحدث مدير فرع اتصالات دمشق عن ظاهرة تشابكات الأسلاك التي تظهر على المنازل والأبنية، بأن سببها الرئيس يعود إلى عدم وجود شبكة تمديدات داخلية للاتصالات بين مدخل البناء ومنزل المشترك في أغلب الأبنية القديمة، نافياً مسؤولية الاتصالات عن ذلك، حيث تم التعميم على لجان البناء في محافظة دمشق، بضرورة إنشاء شبكات تمديد داخلي للهاتف في الأبنية القائمة حالياً، وفق مواصفات الشركة السورية للاتصالات.

كما بيّن أنّ عدم تنفيذ هذه التمديدات بشكل صحيح، يؤدي إلى تشابكات بين أسلاك الهاتف والكهرباء وتمديدات المياه، ما يسبب في تدني جودة خدمات الاتصالات والإنترنت.

وقد تمت الإشارة، بحسب الصحيفة، إلى أن السورية للاتصالات ما زالت بانتظار اعتماد المواصفة من نقابة المهندسين، التي تجاهلت الدراسة المقدمة منذ سنوات، مع العلم بأنها تعتمد مواصفات لعدد من الوزارات الخدمية الأخرى، وخاصة وزارة الكهرباء، حيث تقوم بالزام المتعهدين بالتقيد بالمواصفات التي تطلبها الكهرباء بما يتعلق بتغذية الأبنية بالطاقة، إضافة إلى المواصفات الأخرى التي ترتبط بخدمات المياه والصرف الصحي وغيرها، وهو ما كان مستغرباً من الاتصالات.

التجيير لا ينفي المسؤولية

ربما مضمون الشكوى على نقابة المهندسين بما يتعلق باعتماد المواصفة المرسلة من الاتصالات إليها محقة، خاصة ونحن على أبواب مرحلة إعادة الاعمار، والمشاريع العمرانية الكبيرة القادمة لا محالة، مما يعني أن على نقابة المهندسين الإسراع باعتماد هذه المواصفة، وإلزام شركات البناء والمتعهدين بها بكافة المشاريع العمرانية القادمة، مع التأكيد على أن مسؤولية الاتصالات بهذا الشأن من المفترض ألّا تقف عند حدود اكتفائها بما قدمته من دراسة بهذا الشأن منذ عام 2016 فقط.

أما على مستوى نفي مسؤولية الاتصالات عن واقع تشابك الأسلاك القائم حالياً كظاهرة لافتة، فهو أمر غير مفهوم إطلاقاً، خاصة وأن من يقوم بتمديد شبكة الاتصالات وصولاً لبيوت المشتركين هم عمال الشركة أنفسهم، بمعنى آخر لا يمكن الحديث هنا عن ظاهرة التمديد العشوائي للشبكة كحال شبكة الكهرباء والمياه، والتعدي عليها في بعض الأحيان من قبل المواطنين، ولعل الأهم بهذا الصدد أن علب الاتصالات نفسها هي علب بالية وصغيرة غالباً، وفيها ومنها تبدأ ظاهرة التشابك التي يتم الحديث عنها، وكذلك الأمر يجب ألّا تكتفي الاتصالات بكونها عممت على المحافظة ما هو مطلوب على هذا الصعيد لحل هذه المشكلة، وتكتفي بذلك أيضاً، كونها مؤتمنة على خدمة من الواجب عليها استكمالها على أتم وجه للمواطن، بعيداً عن آليات تجيير المسؤولية بذلك.

المؤكد أن مشكلة سوء خدمة الإنترنت وبطئها ستستمر وذلك لحين حل مشكلة ظاهرة تشابك الأسلاك وهذا يعني أن المعاناة ستستمر

المشكلة مستمرة

على ما يبدو بعد ذلك كله: أن ظاهرة تشابكات الأسلاك على المنازل والأبنية ستستمر بانتظار ما ستسفر عنه أعمال لجان البناء في محافظة دمشق، بحال موافقتها على إنشاء شبكات تمديد داخلي للهاتف في الأبنية القائمة حالياً، وفق مواصفات الشركة السورية للاتصالات، استناداً للتعميم المشار إليه أعلاه.

أما المؤكد فهو: أن مشكلة سوء خدمة الإنترنت وبطئها ستستمر هي الأخرى، وذلك لحين حل مشكلة ظاهرة تشابك الأسلاك، وهذا يعني أن المعاناة ستستمر، لكن بعيداً عن تحميل مسؤوليتها لشركة الاتصالات هذه المرة، في ظل تنصلها من المسؤولية وتجييرها على غيرها من الجهات، رغم عدم نفينا للمسؤولية المشتركة بالنتيجة.

أخيراً، يمكننا القول: إن الظاهرة الواجب التصدي لها وحلها، هي: ظاهرة التهرب من المسؤوليات والتنصل منها، فحل هذه الظاهرة ربما يكون كفيلاً بحل الكثير من المشكلات العالقة والمعلقة.

العودة الموعودة والترتيبات المنتظرة

كان التاريخ هو 2018/4/1 عندما قال محافظ ريف دمشق، عبر وسائل الإعلام: إن أهالي الغوطة الشرقية الموجودين في مراكز الإيواء من الممكن أن يعودوا إلى مناطقهم وبيوتهم اعتباراً من يوم الغد، أي: بتاريخ 2018/4/2.

■ مالك أحمد

التصريح أعلاه كان خلال الجولة التي قام بها المحافظ مع وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك، في كل من بلدات «حرستا_ عربين_ عين ترما_ حزة_ كفر بطنا_ جسرين» بعد أن استعادت الدولة السيطرة عليها.

وتجدر الإشارة، إلى أن تصريح المحافظ أعلاه كان قد سبقه تصريح آخر بتاريخ 2018/3/19، والذي أكد من خلاله عودة العديد من أهالي الغوطة الشرقية إلى منازلهم، مشيراً إلى عودة أهالي منطقة سقبا وكفر بطنا رغم الدمار الكبير الذي حل بالمنطقتين.

لا جديد بمراكز الإيواء

لقد مضى على التصريح الأخير حتى الآن 15 يوماً، بينما واقع الحال يقول: إن الموجودين في مراكز الإيواء من أبناء الغوطة الشرقية ما زالوا فيها حتى الآن، مع بعض الاستثناءات من هؤلاء الذين سمح لهم بالمغادرة، والذين لم يعودوا إلى مناطقهم أو بيوتهم.

فما زالت الإجراءات المعمول بها على مستوى مغادرة مراكز الإيواء هي هي لم تتغير، حيث لم يتمكن من المغادرة إلّا بعض النساء والأطفال استناداً إلى نمط الكفالة المعمول به، المتمثل بوجود كفيل لهؤلاء من أجل المغادرة والإقامة، مع الكثير من الوثائق والورقيات والتعهدات، أما البقية المتبقية فهم بانتظار استكمال الدراسات والموافقات على مغادرتهم من قبل «الجهات المختصة».

أما عن واقع معيشة هؤلاء داخل مراكز الإيواء فحدث بلا حرج، عن بؤسهم وحاجتهم للكثير من متطلبات الحياة اليومية، في ظل استمرار احتجازهم، والتي لا تقف عند حدود النقص بالمواد الغذائية، بل ولعل الأهم هو: الواقع الصحي، المرتبط بالمياه والغسيل والتغسيل وشبكات الصرف الصحي، والتي تتزايد مخاطرها في ظل الاكتظاظ مع ارتفاع درجات الحرارة.

مضايقات وحسرة

أما عن غير الموجودين في مراكز الإيواء من أبناء بلدات الغوطة الشرقية الذين نزحوا منها سابقاً، والذين سمعوا تصريح المحافظ أعلاه، فقد حاول الكثير من هؤلاء العودة إلى بلداتهم وبيوتهم، من أجل استكشاف ما حل بها بعد أن تركوها طيلة السنوات الماضية، وعسى أن يتمكن البعض منهم من العودة والاستقرار فيها مجدداً لاستعادة حياتهم، وقد تم تسجيل عودة البعض والاستقرار بحسب التصريحات الإعلامية، إلا أن البعض الآخر واجهوا الكثير من الصعوبات والمعيقات للدخول إلى بلداتهم، وذلك ارتباطاً مع مزاجية بعض عناصر الحواجز المنتشرة على الطرقات والممرات الواصلة لهذه البلدات، والتي لم تخلُ من بعض المضايقات كذلك الأمر، وقد كان لكل من هؤلاء قصته وروايته لما جرى معه خلال مسعاه للوصول إلى بيته، وبعد أن وصل إليه وشاهد ما شاهده من دمار، والتي لا تخلو أيضاً من الكثير من المرارة والحسرة على ما آلت إليه حال بيوتهم من دمار، وممتلكاتهم من تعفيش، وذكرياتهم من ضياع.

بانتظار ترتيبات العودة

مؤخراً، كشف نائب رئيس المكتب التنفيذي في محافظة ريف دمشق، عبر وسائل الإعلام بتاريخ 2018/4/10، أن العدد في مراكز الإيواء المؤقتة من نازحي الغوطة الشرقية يزيد عن 120 ألفاً، وأنه يتم العمل على تأهيل البنى التحتية من مياه وكهرباء وأفران، مبيناً أنه يتم الترتيب للعودة العكسية للنازحين الراغبين من مراكز الإيواء إلى بلداتهم وقراهم ومدنهم.

لعل التصريح أعلاه يؤكد: عدم عودة هؤلاء حتى تاريخه، بل واستمرار وجودهم داخل مراكز الإيواء بهذا العدد الكبير، كما ربما يشير إلى أن الفترة الزمنية لعودتهم ما زالت مفتوحة، بانتظار الترتيبات التي تحدث عنها نائب المحافظ، وما على هؤلاء إلا الانتظار، مع الاستمرار بالاحتجاز مكتوفي الأيدي، ولتذهب كل التصريحات والوعود الرسمية أدراج الرياح!

يتغير ميزان القوى الاقتصادي الدولي بتسارع كبير، ويغير معه منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية... وفي قلب هذا المشهد الانعطافي العالمي، تأخذ الصين دور البطولة؛ فالصين التي ضاعفت ناتجها الوطني قرابة 38 ضعفاً خلال قرابة أربعة عقود، تعي وقوفها أمام مفترق طرق، فهي لن تستطيع الاستمرار دون المساهمة الفاعلة في تغيير المنظومة العالمية.

التنين الصيني

محكوم بمعركة مع «الربح الأقصى»

أنتجت دول المركز الغربي «الولايات المتحدة- دول الاتحاد الأوروبي- اليابان» في ستينيات القرن الماضي ثلثي الناتج الإجمالي العالمي 66%، بينما بقية العالم أنتجت قرابة الثلث فقط 34%. أما في عام 2016 فإن هذه المعادلة انقلبت... وأصبح أقل من ثلث الثروة الجديدة، أي: القيمة المنتجة مجدداً، ينتج في المركز الغربي بنسبة 32%، بينما ينتج الثلثان عبر العالم.

■ **عشتار محمود**

إذا ما أخذنا قطاعات إنتاج الثروة الحقيقية، أي: حيث يتفاعل العمل البشري مع أدوات العمل ومادته ليخلق بضاعة جديدة، فإن الصين هي المنتج الأكبر عالمياً...

فناتج الزراعة والصناعة والإنشاء والبنى التحتية والطاقة الصيني يقارب 19% من الناتج الحقيقي العالمي مقابل 12% للولايات المتحدة. أما إذا أخذنا قطاع التصنيع فقط، فالغلبة للصين أيضاً ولكن بفارق أقل 20% مقابل 18% لأمريكا.

ولكن الأهم من هذا وذاك، هو: السير الصيني الحثيث لتطوير القوى المنتجة، والتأثير على علاقات الإنتاج الرأسمالية في المرحلة الحالية من الإمبريالية.

الصين: تطوير منظم للقوى المنتجة

يستخلص الماركسيون الصينيون من الخطط الخمسية الصينية منذ عام 2013 ما يسمونه المبادئ الثمانية... والمبدأ الأول:

«قيادة العلوم والتكنولوجيا للاستمرارية، وبشكل أدق استمرارية تطور القوى المنتجة، لأنها العامل الذي يؤدي إلى تحرير وتطوير القوى المنتجة، الأمر الذي يعتبر المهمة الأكبر للاشتراكية في مراحلها الأولى، والتي يتطلب تحقيقها مستوى محدداً من قاعدة تطور المواد والتكنولوجيا... والتركيز في الاقتصاد الصيني يجب أن ينصَبّ على العناصر الأساسية: قوى العمل، أدوات ومعدات العمل، ومواضيع العمل، ومنها تشتق عناصر ثلاثة محددة أكثر، وهي: العلوم والتكنولوجيا، الإدارة، والتعليم. ومن ضمنها، فإن العلوم والتكنولوجيا، هي العنصر الأثقل الذي يقود التغيير الذي يؤدي إلى تطورات في الإنتاج» وفق ما عبر عنه cheng enfu نائب إدارة مركز الاقتصاد السياسي الاشتراكي في جامعة شنغهاي، لعلوم الاقتصاد والمال.

تتحول الأهداف الصينية لتحقيق نقلة تكنولوجية هائلة إلى حقائق معترف بها. فالصين اليوم تقف في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة من حيث مستوى الإنفاق على البحث العلمي، ونسبته للناتج، وانتقلت حصتها العالمية من الصادرات الصناعية عالية التكنولوجيا من نسبة 3% عام 2000، إلى 18% في 2015، بينما تراجعت حصة الولايات المتحدة من 17% إلى 9%. وأخيراً، يمكن أن نشير إلى بيانات من قطاع تصنيع الروبوتات المعبّر عن درجة التكثيف الصناعي الرأسمالي، والذي تعتمده الـ UNDP كمؤشر، ليتبين: أن الصين ركبت أعلى عدد منها في 2015 بنسبة 27% من التركيب العالمي، وأن المخزون الصيني قد تضاعف بين 2010 و2015 أربع مرات تقريباً بنسبة 390% مقابل نمو 42% فقط في الولايات المتحدة خلال الفترة ذاتها.

تقف الصين أمام استحقاقات كبرى لضمان استمرار تطوير قواها المنتجة تحتم عليها تخفيض حصة الأرباح الخاصة ومنع انتقال الموارد للخارج وتوسيع ملكية الدولة

أما على صعيد القوى البشرية، فإن الصين تخطو خطوات سريعة ولكن انطلاقاً من وضع معقد وصعب، فمعدلات الفقر الناجمة عن مرحلة الانفتاح النيوليبرالي الصينية، هي الهدف الصيني الأول في مجال رفع مستوى المعيشة. ووفق خطة مواجهة الفقر الشاملة منذ التسعينات فإن الصين انتشلت أكثر من 600 مليون مواطن من الفقر حتى عام 2015، وبقي أمامها تحد لحوالي 70 مليون من فقراء الريف، يفترض أن تنتهي عملية نقلهم خارج دائرة الفقر في عام 2020.

أما حصة الأجور من الناتج والتي خفضتها مرحلة الانفتاح من مستويات 50% إلى 37% حالياً، فإنها أيضاً واحدة من المبادئ الاقتصادية المعتمدة في الخطط، بهدف توسيعها، وتزداد الأجور الحقيقية بتسارع ملفت منذ الأزمة المالية العالمية، على عكس الاتجاه العالمي، وفي الغرب تحديداً.

حيث بلغ وسطي الأجر في الصين عام 2015 ضعف مستواه في عام 2009، وارتفع الاستهلاك النهائي للأسر في الصين بنسبة 2،1% من حصة مساهمته من الناتج، أي: بارتفاع بنسبة 119% خلال ست سنوات. كما أن تغيرات تجري على طبيعة القوى العاملة الصينية، ومستويات تعليمها ليصبح نصف الداخلين الجدد إلى سوق العمل من حملة الشهادات الجامعية.

إن استمرارية تطوير القوى المنتجة وفق محددين: توسيع الاستثمار في مجالات التكنولوجيا العالية، وتوسيع حصة الأجور من الناتج، يعني التحكم الدقيق بعملية توزيع الدخل والثروة... فإذا ما كان الدخل ينقسم بالمحصلة بين الأرباح والأجور، فإن الصين تريد أن تزيد حصة الأجور من جهة، وأن تزيد حصة التراكم الاستثماري النوعي الآتية من الأرباح من جهة ثانية، وتوسيع الأولى والثانية يعني حكماً: تقليص الحصة المتبقية من الربح، والعائدة لاستهلاك المالكين الخاصين لوسائل الإنتاج... وهو ما يعني: أن الصين تريد أن تنهي المرحلة التي كانت فيها «واحة» للاستثمار العالمي منخفض التكاليف، لأن نموذجها واتجاه سياساتها الاقتصادية، تزيد حكماً من ميل معدل الربح لديها نحو الانخفاض، وهو ما يحمل تأثيرات على معدل الربح العالمي، وهو يضع الصين أمام تحد مماثل بالاستعداد لتراجع الاستثمار الدولي في الصين، الأمر الذي بدأ منذ عام 2014، والذي استتبعه في عام 2017 تقييد كبير على حركة رؤوس الأموال من الصين إلى العالم.

تقف الصين أمام استحقاقات كبرى لاستكمال نموذجها، وضمان استمرار

تطوير قواها المنتجة تحتم عليها: تخفيض حصة الأرباح الخاصة، ومنع انتقال الموارد إلى الخارج، وزيادة تنظيم الموارد وتوجيهها إلى الاستثمارات عالية التكنولوجيا، وهو ما يتطلب توسيع دور الدولة وملكيتها، الذي حافظت الصين عليه رغم سنوات الانفتاح الليبرالي، ما أعطاها موقعاً تفاوضياً أعلى.

وما سبق من ضرورات لا يعني فقط أنه على الصين أن تنظم وتضبط توزيع الثروة والدخل في الاقتصاد الصيني، بل أن تضمن أيضاً تقليص عوائد المركز الغربي، من الثروة المنتجة داخل الصين... أي: مواجهة كل آليات العلاقات الاقتصادية الدولية التي تساهم بهذه العملية، أي: آليات التبادل اللامتكافئ بين المركز الإمبريالي والأطراف العالمية، التي تعتبر الصين خاضعة لها كواحدة من الدول الموجودة خارج المركز الغربي والخاضعة لاستغلال علاقات إنتاجه خلال عقود الانفتاح وحتى الآن...

الهجوم على علاقات التبادل اللامتكافئ

انتقلت الصين من الدفاع إلى الهجوم، في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية... أدارت الصين بشكل منظم تراجعها خلال المرحلة الذهبية للمركز الغربي عقب الحرب العالمية الثانية، ومنذ الستينات مع ترسخ أدوات التبادل اللامتكافئ. وقد استطاعت الصين خلال مرحلة الانفتاح الليبرالي، أن تؤمن عناصر قوة وتماسك: أولها: الإبقاء على ملكية جهاز الدولة الواسعة، والثانية هي: عمليات الانفتاح التدريجية المنظمة والمقيّدة. ورغم أن القوى المنتجة الصينية، من قوى عاملة وموارد قد خضعت لمستويات استغلال عالية خلال هذه المرحلة، واندمجت في التقسيم الدولي للعمل إلى الحدود القصوى، لتتحول إلى مصنع التصدير العالمي، حيث توسع تصنيعها بالدرجة الأولى عبر الاستثمار والتمويل الدوليين، واتجه نحو الاستهلاك الغربي بالدرجة الأولى، وكانت كغيرها من دول أطراف العالم، محكومة بأدوات التبادل الدولي، وبحصة لمالكي الدولار العالمي من كل عملية تبادل صيني، وكان جزء هام من الفوائض المالية الصينية يتجه نحو الاستثمار في السوق المالية العالمية، وتحديداً في سندات الدولار.

إلا أنّ العاملين السابقين مضافاً إليهما الوزن القاري للصين... قد ساعداها على الوصول إلى المرحلة الحالية– مرحلة تجدد ظهور الأزمة العميقة للمنظومة الاقتصادية الرأسمالية، وللإمبريالية الغربية– بموقع متقدم، لتستطيع استكمال بل وتسريع عملية تطوير قواها المنتجة، وذلك ليس فقط بتسريع وتائر تطوير رأس مالها الثابت، وقواها البشرية، بل أيضاً بالانتقال إلى الهجوم على منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية التي تتيح عملية «شفط القيمة».

تلعب الصين دوراً بارزاً في تغيير معالم التجارة الدولية، والتمويل والاستثمار والمساعدات الدولية، وأخيراً المنظومة النقدية العالمية... وهذه الجوانب الثلاثة لا تنفصل عن بعضها البعض، وتشكل محاور أساسية في عمليات التبادل اللامتكافئ، وانتقال الثروة من الأطراف إلى المركز.

الصين اليوم هي الشريك التجاري الأكبر لـ 120 دولة عبر العالم، بينما الولايات المتحدة هي الشريك الأول لـ 70 دولة فقط، وتحول الصين إلى اللاعب التجاري الأهم، هو الأساس في تعميق التبادل بين دول جنوب– جنوب، بما يعنيه هذا من تقليص حصة الأسد العائدة للمركز الغربي من التجارة الدولية.

أما في إطار المساعدات والتمويل والاستثمار، فبين 2004 و2013 ضاعفت الصين استثماراتها الخارجية 13,7 مرة، من 45 مليار دولار إلى 613 مليار دولار. والتمويل الاستثماري الخارجي في الدول النامية الذي يتم عبر البنكين الحكوميين الرئيسين: بنك التنمية الصيني CDB، وبنك الصين للصادرات والواردات «China Exim»، قد تجاوز منذ عام 2010 تمويل الولايات المتحدة.

انتقلت الصين من الدفاع إلى الهجوم في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية لمواجهة عمليات التبادل اللامتكافئ التي تخسر منها الصين جزءاً هاماً من ثروتها

مسألة كم الاستثمار، والمساعدات التنموية الصينية، في دول الأطراف عبر العالم، قد أصبحت محسومة لمصلحة الصين. ولكن الأهم هو النوع، والنموذج.

فمن حيث النموذج تأتي مسألة عدم وجود شروط سوى السداد، والإقراض القائم على العلاقات والاتفاقيات المباشرة بين دولة_ دولة، إلى آليات الدفع القائمة في بعض الحالات على الدفع عبر تقديم السلع، وصولاً إلى تخفيض في نسبة رسوم المخاطر، التي يرى البعض أنها تقلل تكاليف التمويل الصينية عن الغربية بنسبة 30–50% من تكلفة القرض، وصولاً إلى المساعدات التنموية. أما من حيث نوع التمويل، فهنا تأتي النقلة النوعية حيث التركيز على القطاعات الحقيقية والبنى التحتية، فإذا أخذنا التمويل في أمريكا اللاتينية نموذجاً، فإن التمويل الموزع بين الصين والغرب، يتوزع بالشكل التالي: تمول الصين 66% من قطاعي الطاقة والصناعة، و88% من قطاع البنى التحتية، بينما نسبة 93% من تمويل قطاعات التجارة والمال ممول من الغرب.

تنتقل الصين إلى تثبيت هذه النقلة في العلاقات التجارية والاستثمارية التمويلية الدولية، إلى أطر منظمة، ومؤسسات جديدة... أبرزها مساهمتها بتشكيل مجموعة بريكس، ومن ثم مشروع «الحزام والطريق» لربط قارة آسيا بأوروبا وإفريقيا، إضافة إلى تشكيلها لبنك تمويل الاستثمار في البنى التحتية في آسيا AIB، كبنك تمويل دولي مفتوح للمساهمة العالمية. وفي كل تقدم لهذه الأطر والمشاريع، تراجع للمؤسسات الغربية القائمة بعد الحرب العالمية الثانية: وأهمها: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ولكن مجمل عمليات التجارة والتمويل الصينية السابقة، كانت تتم في كنف المنظومة النقدية الغربية، أي: عبر الدولار، وبالتالي، تحت هيمنة مالكيه وشبكة مؤسساتهم المالية والمصرفية العالمية: أي: بحصة لهم من تداول الدولار وما يرتبط به من أوراق مالية، وبإمكانية تهديد هذه العمليات بالتوقف أو التجميد.

وعلى هذا الأساس فإن هيمنة الدولار، أي: هيمنة النقد العالمي، وأدواته المصرفية والمالية هي واحدة من أهم العقبات أمام ترسيخ علاقات تبادل دولية أكثر عدالة، أي: أقل استغلالاً، وبالتالي أقل ربحاً. ولذلك فإن الصين كانت أول من أعلن عن مشاريع التبادل بالعملات المحلية، ومن ثم نجحت بفرض عملتها كعملة احتياطية دولية، ونجحت في توسيع التبادل بها، مع شركاء محددين... ولكن النقلة الأهم هي: فيما أعلنته الصين عن إطلاق عقود مستقبلية لشراء النفط، مسعّرة باليوان الصيني، القابل للمبادلة بالذهب. أي: أن الصين تسعى لتحويل حصتها من تجارة النفط العالمية أي: 17% من سوق النفط العالمية، إلى سوق مسعّرة باليوان، ما يعني اقتراب فك ارتباط الدولار بالنفط، ونهاية البترو دولار. الأمر الذي يعني الهجوم على عصب الهيمنة المالية الغربية، تلك التي تدرك أن الهجوم الصيني على «الملكية المطلقة للمال العالمي»، هو هجوم على نقطة المركز في تحقيق الربح الأقصى الإمبريالي.

تلعب الصين دوراً بارزاً في تغيير معالم التجارة الدولية والتمويل والاستثمار والمساعدات الدولية وأخيراً المنظومة النقدية العالمية

الصين تغير وَقْع الاقتصاد العالمي وتأخذه إلى منعطف جديد، مفتوح الاحتمالات والآجال... ولكنه قائم على فكرة أساسية: أن الصين في سيرها للأمام محكومة بمواجهة علاقات الإنتاج الرأسمالية في الداخل الصيني، وعلى مستوى الاقتصاد الدولي. وهي في مسار تحقيق أي من أهدافها حتى المحلية متوسطة المدى منها، محكومة بالتناقض مع قانون السعي نحو الربح الأقصى... وهو القانون الأساسي في تطور الرأسمالية.

وافقت اللجنة الاقتصادية على إجراء جديد يتعلق بإدارة مالية الشركات الاقتصادية العامة، والمتعثرة والمتوقفة منها تحديداً. حيث أصبح متاحاً لهذه الشركات أن تحتفظ بفوائضها الاقتصادية، لتنفق منها بأوجه محددة على أجور عمالها من جهة، وعلى تمويلها الاستثماري، وعوضاً عن تسليمها لصندوق الدَين العام، والحصول على تمويل لاحق من المالية...

شركات متعثرة... بفوائض 18 مليار!

الملفت أن الفوائض الاقتصادية لهذه الشركات، وهي فوائض السيولة وفوائض الموازنة قد بلغت 18 مليار ليرة، على الرغم من أن هذه الشركات متعثرة ومتوقفة. وفقاً لوزارة المالية في كتاب وجهته للجنة الاقتصادية.

33800 ليرة

يبلغ وسطي الأجر المقطوع للعامل في الشركات الصناعية العامة التحويلية المتوقفة والمتعثرة 33800 ليرة شهرياً، ويصل ليد العامل وسطي 46 ألف ليرة شهرياً مع التعويضات، بكتلة رواتب سنوية 3,39 مليار ليرة سنوياً.

%580

يبلغ الإنفاق الاستثماري الإجمالي على كل الشركات الصناعية التحويلية 16,4 مليار ليرة في موازنة 2018، بينما من المتوقع أن تحقق فوائض إجمالي 95 مليار بنسبة إيراد استثماري إلى إنفاق استثماري قرابة 580%

آخر التصريحات الحكومية عن عدد الشركات الصناعية العامة المتوقفة حوالي 46 شركة، بينما قد يتراوح عدد الشركات المتوقفة والمتعثرة بين 53–60 شركة.

هل هي استراتيجية أمر واقع؟

أشارت استراتيجية وزارة الصناعة في نهاية 2016 أن عددها 60 منشأة بين 48 منشأة متوقفة قبل الأزمة، ولا أمل من إحيائها، و12 شركة «خاسرة بسبب الظروف الحالية»، وقد تكون انخفضت إلى 53 شركة بعد الحديث عن عودة 7 معامل قطاع عام صناعي للعمل خلال 2017.

ويبدو أن الوقائع تفرض تغيرات على الإستراتيجية التي كانت معتمدة سابقاً، حيث كان من المقرر أن يتم التعامل مع هذه الشركات بحسب وضعها، فالمتوقفة والخاسرة التي بحاجة لتطوير خطوط إنتاج، كانت ستعرض على المستثمرين للمشاركة في تطوير خطوط إنتاجها، بينما بعضها الآخر من الشركات المتوقفة التي لا جدوى من تشغيلها، فرأت الإستراتيجية الصناعية العامة أن «يتم العمل على اتخاذ قرار بإغلاقها، واستغلال موقعها وبنيتها التحتية لإقامة مشاريع مشتركة مع مستثمرين بحصة للدولة بمقدار الأرض والبنى التحتية والخدمات...»..

ويبدو أن أحداً من المستثمرين لم يقدم في الظروف الحالية على الاستثمار في هذه الشركات، وسط التحفيز العالي للاستثمار العقاري، الذي تسعى رؤوس الأموال إليه. وربما هذا ما أعطى فرصة لهذه الشركات الصناعية العامة، لتدير فوائضها المالية بشكل مستقل، عبر المقترح المذكور، وإن كان القرار يتحدث عن استخدام الفوائض لتسديد أجور عمالها، وتمويل خطتها الاستثمارية، وإعادة الفوائض المتبقية لصندوق الدين العام.

إنفاق استثماري ينتج إيراداً

تشير البيانات الواردة في كتاب وزارة المالية، والمتداولة إعلامياً، إلى أن عدد العمال في هذه المنشآت يبلغ 5445 عاملاً، يحصلون على كتلة أجور شهرية: 282,5 مليون ليرة، وحوالي 3,39 مليار ليرة سنوياً. بينما تحقق شركاتهم فوائض اقتصادية تقارب: 18 مليار ليرة.

ويبلغ وسطي الأجر المقطوع للعامل منهم: 33800 ليرة سورية شهرياً، ووسطي الراتب واصل إلى يد العامل: 46 ألف ليرة سورية، بعد اقتطاع التأمينات وإضافة تعويض الاختصاص، وتعويض عائلي، وتعويض معيشي.

الشركات الصناعية العامة الرابحة منها والمتعثرة تحتاج إلى تحريرها من قيود عدم قدرتها على توسيع طاقم عمالها أو رفع مستوى إنفاقها الاستثماري

أما حول التمويل الاستثماري، فلم تصدر عن وزارة الصناعة تفاصيل حول الخطة الاستثمارية لهذه الشركات، وبالتالي ما تستطيع أن تحصل عليها من فوائضها، لتمول به استثماراتها، ولكن الفوائض المذكورة: 18 مليار ليرة، تستطيع أن تغطي التمويل الاستثماري لهذه الشركات، طالما أن مجمل الإنفاق الاستثماري المخصص في موازنة 2018 لقطاع الصناعة التحويلية يبلغ: 16,4 مليار ليرة لمجمل الشركات الصناعية التحويلية العامة الرابحة والخاسرة والمتوقفة.

ينبغي التذكير، أن الإنفاق الاستثماري للصناعات التحويلية العامة وفق الموازنة العامة لعام 2018 يبلغ 16,4 مليار ليرة، بينما من المتوقع أن تنتج إيرادات استثمارية عامة حوالي 95 مليار ليرة سورية!

سيسمح للشركات الصناعية العامة المتعثرة باستخدام فوائضها مباشرة ودون تسليمها لصندوق الدين العام، ومن ثم سحبها بالتدريج من وزارة المالية، وهي بهذا ستمول مباشرة أجور عمالها، وتنفذ مباشرة خططها الاستثمارية، وقد لا تعاني من صعوبات انتظار الموافقات لتأمين السيولة. ولكن الشركات الصناعية العامة الرابحة منها والمتعثرة، تحتاج لما هو أكثر من ذلك، مثل: تحريرها من قيود عدم قدرتها على توسيع طاقم عمالها الفني والنوعي والثابت، أو رفع مستوى إنفاقها الاستثماري، وغيرها من الصعوبات الأخرى كالتشابكات المالية. لتستطيع بهذا أن تحقق مزيداً من الإيرادات الاستثمارية العامة. وهي التي رغم تركها لمصيرها بتمويل قليل، وعمالة بوسطي عمر يقارب 40 عاماً، تستطيع أن تنتج إيرادات أعلى من نفقاتها. ورغم السعي الحثيث لاستثمارها وفتح باب التشاركية والمحاصصة فيها، إلاّ أن شهية المستثمرين المتوجهة إلى مواضع أخرى، قد تشكل فرصة لهذه الشركات للعمل بشكل مستقل وتفرض استراتيجية أمر واقع.

الشيخ نجار في 2018: 7% من مستوى استثمار 2011

تصل التغذية الكهربائية المستمرة إلى 300 منشأة صناعية من أصل 480 منشأة منتجة في مدينة الشيخ نجار الصناعية في حلب، وبحسب تصريح لمدير المدينة الصناعية حسام عجّان، فإن هذه العملية ترفع الطاقة الإنتاجية في المدينة لتعمل بـ 75% من طاقتها الإنتاجية، بعد تراجع الحاجة إلى الوقود والفيول للإمداد الكهربائي.

ومن المتوقع أن يتم إيصال التغذية الكهربائية إلى المنشآت العاملة كلها في عام 2018. مؤشرات الاستثمار الصناعي في المدن الصناعية تستمر بالتحسن، سواء بإعادة تشغيل المنشآت التي كانت متوقفة. أو باستكمال أعمال إطلاق التشغيل بمنشآت صناعية مرخصة ومتأخرة عن الإقلاع.

وعملياً، فإن عمل 480 منشأة في المدينة الصناعية في الشيخ نجار، يعني نسبة 78% من عدد المنشآت التي كانت تعمل في عام 2011 قبل الأزمة، والتي بلغ عددها 614 منشأة صناعية، ولكن عدد المنشآت ليس المقياس، ولا يدل على حجم الطاقة الإنتاجية بالمقارنة مع السابق. «تقرير هيئة الاستثمار 2011»

إلا أنّ مؤشراً آخر حول رقم الاستثمار يعطي دلالة أفضل، فخلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي دخل حوالي 3 مليارات ليرة للاستثمار في المدينة الصناعية في الشيخ نجار. واستثمار حوالي 3 مليارات دولار خلال الربع الأول من العام الحالي أي: ما يقارب 6,6 مليون دولار، هو نسبة 7% تقريباً من الاستثمار الصناعي في المدينة في عام 2011.

حيث بلغ حجم الاستثمار الصناعي الوسطي في كل ربع من أرباع عام 2011 في الشيخ نجار حوالي 85 مليون دولار، ففي عام 2011 تم إضافة استثمار صناعي في مدينة الشيخ نجار خلال عام 2011 بمقدار 17 مليار ليرة، أي: حوالي 340 مليون دولار تقريباً وفق سعر الصرف في حينه.

غرف التجارة والصناعة.. فوارق رؤى وتوجهات

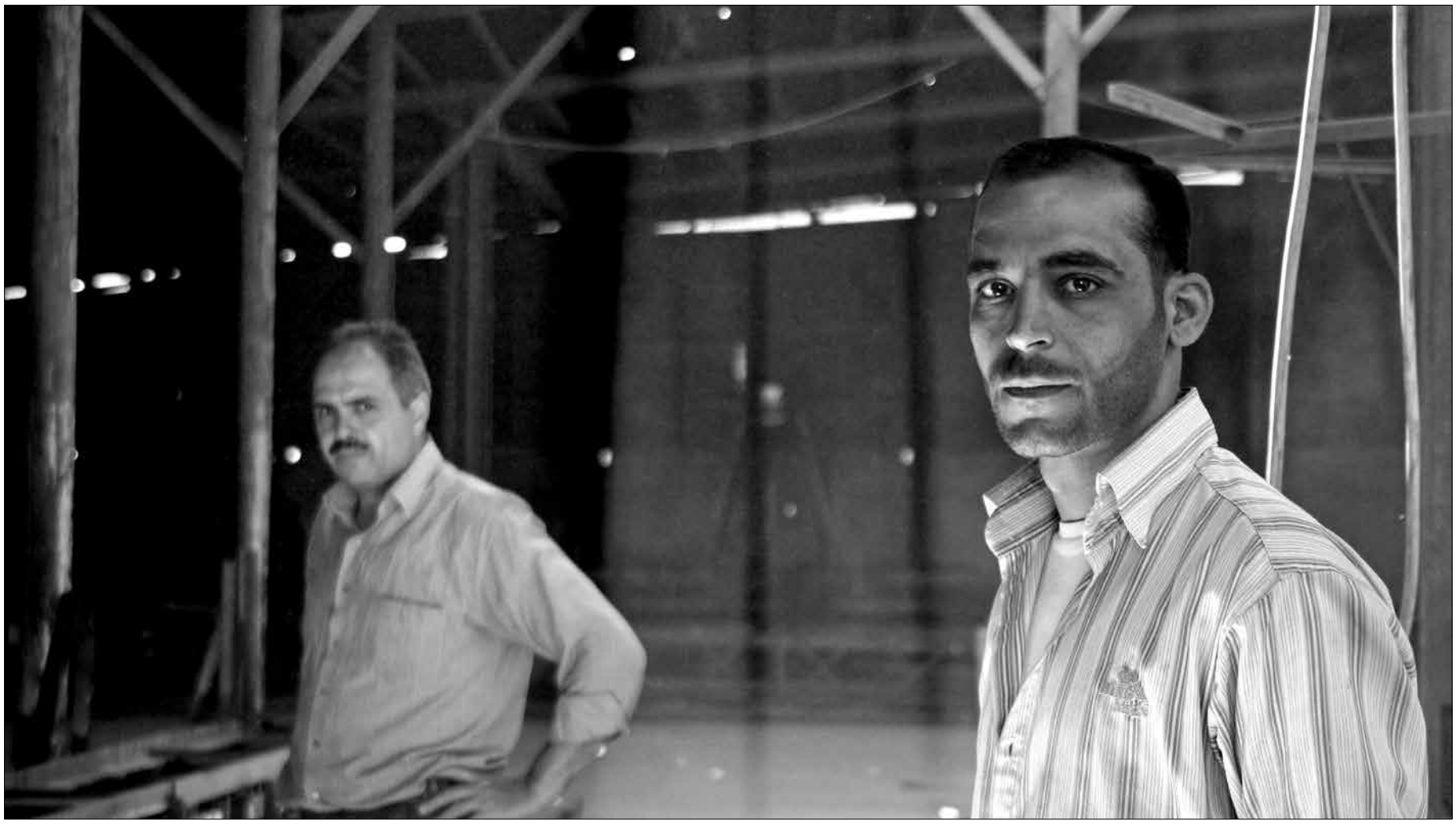

أسبوع واحد فقط هي الفترة الفاصلة بين اجتماعين لرئيس الحكومة مع كل من مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق، ومجلس إدارة غرفة صناعة دمشق وريفها، كان اللافت بينهما فروقات الطرح والمعالجة، وما صدر عنهما من قرارات وتوجهات حكومية.

■ عادل ابراهيم

فيما يلي نورد تلك الطروحات والمقررات، وذلك بحسب ما وردت على موقع الحكومة عن هذين الاجتماعين.

البحث عن المزيد من الامتيازات

في اجتماع بين رئيس الحكومة مع مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق، بتاريخ 2018/4/4، تركزت طروحات أعضاء الغرفة على ما يلي: ضرورة وضع التشريعات اللازمة لمرحلة إعادة الإعمار_ إصدار قانون الاستثمار الجديد_ تعزيز دور الغرفة في اتخاذ القرارات الاقتصادية_ معالجة ظاهرة التهريب_ تخفيض نسبة الفوائد على القروض_ الترويج للاستثمارات التي ستنطلق في مرحلة إعادة الإعمار_ تسهيل حركة الاستيراد والتصدير_ توقيع اتفاقات للتجارة البينية بين سورية وعدد من الدول الإفريقية_ إنشاء مجمعات اقتصادية مؤقتة_ تأمين اليد العاملة_ إعادة النظر بنسبة 15% التي تسلم لمؤسسات القطاع العام من المواد المستوردة_ تحديد الجهات المخولة بتنظيم المعارض بحيث تختص كل جهة بقطاع معين واعتماد روزنامة سنوية للمعارض الداخلية والخارجية، بالتنسيق بين كل الاتحادات.

وقد تقرر خلال الاجتماع: تكليف مجلس إدارة الغرفة تحديد قوائم المواد التي يمكن السماح باستيرادها، والمواد التي يرون أن الرسوم الجمركية عليها عالية لمعرفة ما يمكن اتخاذه بشأنها_ تقديم مذكرة حول الجدوى من نسبة 15% وانعكاساتها على المستورد والمواطن ليصار إلى دراستها، تقديم مذكرة حول الفروق الحاصلة بين ضريبة الصناعي وضريبة المستورد، لعرضها على اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء_ الطلب من أعضاء مجلس الإدارة تقديم قائمة بالتشريعات التي يحتاجونها لتسهيل عملهم في تنشيط العملية التجارية لدراستها في مجلس الوزراء، وإصدار المناسب منها_ الطلب من أعضاء مجلس الإدارة تقديم قائمة بالمواد المهربة لدراسة ما يمكن اتخاذه من تسهيلات بشأن السماح باستيرادها وفق الأنظمة النافذة.

البحث عن موطئ قدم

في اجتماع لرئيس الحكومة مع مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق وريفها، بتاريخ 2018/4/11، تركزت الطروحات حول: دراسة تخفيض نسبة الفوائد على القروض الميسرة إلى 6%_ ضرورة إيلاء مراكز التدريب في المناطق والمدن الصناعية أهمية كبيرة، وذلك من خلال تنسيق وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، مع الفعاليات الصناعية في هذه المناطق، لإقامة مراكز تدريب متخصصة تؤمن الخبرات الوطنية الكفؤة وفق خطة تدريب استراتيجية للغرف الصناعية_ تسهيل منح التراخيص الإدارية للمنشآت القائمة والمستثمرة وغض النظر عن المطالبة بالترخيص الإداري للمنشآت في المناطق المحررة حديثاً_ تمديد العمل بقرار منح المنشآت القائمة وغير الحاصلة على الترخيص الإداري إذناً بمزاولة نشاطها بشكل مؤقت لمدة سنتين_ الاستمرار بسياسة ترشيد الاستيراد للمواد التي لها مثيل من المنتجات الوطنية لمدة خمس سنوات_ إقامة مدينة صناعية في منطقة القلمون وتوسيع المنطقة الصناعية في يبرود_ تمديد العمل بمرسومي تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 50% على المواد الأولية ومدخلات الإنتاج اللازمة للصناعة المحلية_ إعفاء الآلات وخطوط الإنتاج المستوردة لصالح المنشآت الصناعية المرخصة من الرسوم الجمركية_ تمديد العمل بالقانون المتعلق بإعفاء أصحاب العمل لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية من الفوائد والمبالغ الاحتياطية لغاية 2018/1/4_ تفعيل عمل مجالس الأعمال.

القطاع التجاري على الرغم من كل ما يتمتع به من امتيازات واستثناءات وإعفاءات وأرباح فهو يسعى للمزيد منها وصولاً للمشاركة باتخاذ القرارات الاقتصادية

وقد تقرر خلال الاجتماع: تكليف الغرفة بإنشاء قاعدة بيانات بأسماء الصناعيين والحرفيين في الزبلطاني وحرستا وعين ترما وعربين، الراغبين بإعادة إقلاع منشآتهم وتحديد ما يلزمهم من دعم مادي ولوجستي لذلك_ تكليف الغرفة التنسيق مع حاكم مصرف سورية المركزي، وممثلي المصارف العامة للاتفاق على سياسة إقراض داعمة للمنشآت الصناعية الراغبة بإعادة الإقلاع وفق ضوابط معتمدة، مع إعطاء الأولوية في التسهيلات المقدمة للصناعيين الجادين في ذلك_ الطلب من الغرفة عقد اجتماعات مع وزيري الإدارة المحلية والبيئة والصناعة لإيجاد آلية لتسهيل منح التراخيص الإدارية للمنشآت في المناطق المحررة، وذلك لتسهيل إقلاعها من جديد_ دعماً لصناعة الحياكة وصباغة الأقمشة ستقدم وزارتا الصناعة والاقتصاد وغرفة صناعة دمشق وريفها، دراسة تفصيلية عن واقع هذه الصناعة ومتطلبات دعمها والمعوقات التي تعترضها ليصار إلى اتخاذ ما يلزم للمعالجة الفورية لها_ مشاركة ممثلين عن غرفة صناعة دمشق وريفها في صياغة مشاريع القرارات الحكومية المتعلقة بالعمل الصناعي والاقتصادي وخصوصاً قانون المالية والنظام الضريبي وقانون الاستثمار وقانون القروض المتعثرة.

تعليق لا بد منه

لعل المقارنة بين ما ورد أعلاه، كمثال، كفيلة لتوضيح الفارق بين رؤى كل من القطاعين التجاري والصناعي، كما يسلط الضوء على التوجه الحكومي الداعم لقطاع التجارة على طول الخط، على عكس التوجه نحو قطاع الصناعة، وهو ربما ما يتماشى ويتناغم عملياً مع السياسات الليبرالية التي تنتهجها الحكومات المتعاقبة منذ عقود، وما زالت.

فاللافت من الاجتماعين والقرارات المعلن عنها، أن القطاع التجاري على الرغم من كل ما يتمتع به من امتيازات واستثناءات وإعفاءات وأرباح، فهو يسعى إلى المزيد منها، وصولاً للمشاركة باتخاذ القرارات الاقتصادية بما يحقق المزيد من المصالح والأرباح، علماً بأنه ليس بعيداً عن ذلك بمطلق الأحوال، أما القطاع الصناعي فما زالت مطالبه متواضعة، وهي مرتبطة بالكثير من الصعوبات والمعوقات التي تعترض عمله اللحظي، والتي ربما لن تنتهي.

وبهذا الصدد، ربما يجب ألّا يغيب عن ذهننا كذلك الأمر ما حل بقطاع الدولة الإنتاجي والصناعي والإنشائي، بل والخدمي كذلك الأمر، طيلة السنوات الماضية بنتيجة الاستمرار بنفس النهج الليبرالي، وصولاً لما آل إليه واقعها من ترهل وضعف، وخاصة من خلال تخفيض الإنفاق عليها وعرقلة تطويرها، بل والدفع باتجاه تصفيتها وإنهاء دورها الوظيفي ذي الطابع الوطني، على الرغم من كل التغني الرسمي بها وبأهميتها وبدورها، ولعلنا لم ننس بعد ما طلبته الحكومة مؤخراً من المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي، بأن يتم تحويلها من الخسارة إلى الربح، هكذا..، وكأن الأمر مقتصر على عبارة «كن فيكون» الحكومية!

وجدتها

■ د. عروب المصري

تحويل دَور العلم في عالمنا

تقام للعام الثاني على التوالي مسيرة للعلوم في الرابع عشر من نيسان، تحت شعار «نحن بحاجة إلى تحويل دور العلم في عالمنا". يشارك فيها عدد من العلماء في عدد من دول العالم لكن لماذا؟

يتحدث عن ذلك العلماء المشاركون فيقولون: إن الدافع المركزي هو محاربة ممارسة السلطة لتحقيق مكاسب خاصة على حساب الاهتمام بمصالح الجماهير الواسعة؛ فلا يجب على شركات النفط تحديد نوعية علوم المناخ! على سبيل المثال

ويرى كثير من العلماء: أن الدفاع عن العلم ليس كافيًا. فنحن بحاجة إلى تحويل دَور العلم في عالمنا.

يتفاعل العلم مع الناس بما يسمى بالطبيعة المزدوجة للعلوم. حيث العلم «حلقة في نمو المعرفة البشرية بشكل عام، ومنتج من الدرجة الأولى». وعند تقاطع العلم والسياسة، نرى ردة فعل مشتركة لدى العلماء «فقد بدأت ردات الفعل التي ترفض مقولة: أن العلم دائمًا صحيح وعادل»

فمن خلال النزعة العسكرية. يميل العلم إلى تلبية حاجة الرأسمالية إلى الابتكار المستمر في السعي لتحقيق الربح، ونتيجة لذلك يصبح مركز «أيديولوجية تقدمية» مضللة.

لكن التقدم لمن؟ يتم توجيه أكثر من نصف تمويل العلوم الحكومية الأمريكية عبر الجيش. لقد تسبب غزو العراق واحتلاله في مقتل أكثر من نصف مليون عراقي وتكلفته 2،3 تريليون دولار. بلغ إجمالي ميزانية المعاهد الوطنية للصحة خلال نفس الفترة حوالي 225 مليار دولار.

أما في العدالة الإنجابية. فغالباً ما يتم دمج العلم في سياسة معادية للديمقراطية بشكل عميق. حيث بدأت حركة تحديد النسل مع التركيز على تحرير المرأة ، لكن دخول الأطباء وغيرهم من المهنيين أوصل الأمور إلى مجال يقع عند التحكم في عدد السكان لدى الطبقات الأفقر في المجتمعات «مالتوسية جديدة». فيما يبرر عشرات الآلاف التعقيم، من السود والفقراء والمعوقين في الستينات، وكان مبرراً للعنف الاجتماعي وعدم المساواة كشيء لا بد منه بيولوجياً.

العلم ليس متجرداً عن المجتمع. العلم ينتج من عملنا. ولكن يتم التحكم في شروط هذا الإنتاج واستخدام العلم من قبل الأثرياء والأقوياء. يجب أن نكافح من أجل العلم الذي يخدم الناس جميعهم، وينضم أينما يتم إنتاج العلوم أو تطبيقها، جنباً إلى جنب مع كل أولئك الذين يناضلون من أجل العدالة. وضد أية نزعة إلى معاداة العلم، ويشدد العلماء، أنه: يتم كسب المعرفة مع عملنا ويمكن استخدامها لتحقيق أهداف مشتركة. فالمعرفة التقنية وحدها لا تقدم العدالة.

aroub@kassioun.org

الخروج من بداهة التوصيف إلى حقيقة التغيير

العلاقة بين العلوم، الأدوية والأبحاث التي تساهم في نشر هذه الأدوية ليست بجديدة، وقد تم التطرق إليها عدة مرات. ولكن أحياناً ليس هناك ما هو أفضل من الأرقام لكي نقول مرة جديدة: إننا لا نتحدث عن نظرية المؤامرة، بل عن وقائع نراها يومياً.

■ مروى صعب

فمنذ أسبوع، صدر مقال عن مجلة Science alert ينعي العلوم والأبحاث العلمية. المقال تطرق إلى الأموال التي تتقاضاها المجلات العلمية من شركات الأدوية، عبر عدة طرق، لكي تقوم بنشر أبحاث تتوافق مع هذه الشركات. وكيف لا تقبل الأبحاث التي تتناقض مع هذه الشركات، هذا بخاصة، في المجلات المختصة بالأمراض وكيفية معالجتها، والأدوية.

فهذه هي بالأرقام ما تدفعه شركات الأدوية لمحرري المجلات العلمية. بحسب المقال، 50٪ من محرري المجلات العلمية المفتوحة للقراءة يتقاضون مئات آلاف الدولارات من شركات الأدوية سنوياً. هذه الأموال، منها ما يأتي بطريقة مباشرة من الشركات إلى المحررين، ومنها ما يأتي لدعم الأبحاث، أي: أن المؤتمرات العلمية التي نرى فيها أطباء ببذلاتهم البيض، وعلماء ينكرون الاحتباس الحراري مثلاً، أو يؤكدون على العوارض الإيجابية للأدوية العصبية على المرضى النفسيين، أشبه بمسرحية تدفع بطاقات الدخول عليها على مدى أعوام من جيوبنا. ولا تكتفي المجلات العلمية بذلك، بل أيضاً جزء من ربح هذه المجلات هو على المطبوعات التي تتكفل بها شركات الأدوية للأبحاث التي تؤكد إيجابيات، أي، من الأدوية التي ينتجون، والتي تتراوح في بعض المجلات بين 40 أو 50 % من عائداتهم السنوية.

يبين الجدول المرفق دناه، الصادر في المجلة الطبية البريطانية العام الحالي، بالأرقام قيمة ما تتقاضاه بعض المجلات العلمية التي تتمتع بمصداقية عالية في الصروح العلمية في العالم. فما نتج عن هذه العلاقة بين المجلات العلمية والصروح البحثية وشركات الأدوية، هو الحد من الأبحاث العلمية التي تتناقض مع مصالح هذه الشركات، ومصالح هؤلاء المحررين الشخصية. وليس هذا فقط، بل أيضاً الحد من التقدم العلمي الذي لا يتوافق مع هذه المصالح. فالهيجان الحالي من مسألة الاحتباس الحراري، والتلوث، وخطر المواد الكيماوية على الصحة وإلى ما هنالك من مواضيع تطرح، وكأنها اليوم بدأت وليست نتيجة تطور لما سبق، نتيجة لكون من حاول التملص من طرح هذه المعلومات، أو القضايا سابقاً لم يعد يستطيع ذلك، كونها أصبحت على مرأى الجميع. وكونهم اليوم يرون أنها قضية أخرى ممكن الاستفادة منها مادياً.

لا تتوقف المسألة على تحكم شركات الأدوية بحياة ملايين البشر، الصحية والتقدمية والعملية، بل تتعداها لكون هذا التحكم أصبح ممكناً بالدعم السياسي لهذه الشركات والمجلات العلمية. فسيطرة الولايات المتحدة على العلوم سمحت لها بالسيطرة على كل ما تنتجه. ونصبت نفسها على عرش العلوم، لكي يصبح ما ينتج منها حكماً صحيحاً.

نستعيد البداهة

عندما نفكر في ما وصلت إليه العلوم اليوم، وأين حشرت، نستذكر البداهة في ربط العلوم بالغرب، وما نتج عنه من أفعال لا يمكن اليوم ألّا نراها. فهناك العديد من الأمور البدهية في الحياة، ترتيب الوقت «الأيام، الأشهر، الفصول»، تقدمنا في العمر، احتياجنا لما نطلق عليه الأمور الأساسية، لكي نتقدم في العمر، وأي شيء نكتسبه مع هذا التقدم متحولين من مستكشفين لجميع ما حولنا إلى عارفين ببعض تفاصيله. في هذا العمر تدخل معطيات عديدة، وما يجعلنا نفهم ما يحدث حولنا، هو: ما تعلمناه من المجتمع المصغّر وما تعلمناه من الصروح الأخرى، كالمدرسة والاعلام وإلخ...

في هذا الوقت من الحياة بمجملها، أي: منذ أن تحولنا إلى دول ومواطنين وطلاب وعلماء وإلخ... إلى اليوم، تغير كثيراً مفهوم البداهة، وارتفع نسبة إلى التقدم الذي شهده العالم، مع أنه كان يجب أن ينقص، لكون تقدم العالم يجب أن يترافق مع تقدم وعي البشر الموجودين فيه. فمن البداهة اليوم القول: إن شركات الأدوية تتحكم بالأدوية والأبحاث الموجودة. ومن البداهة أيضاً، ربط هذا التحكم بالنظام السياسي الداعم لهذه الشركات، ولهذه الصرح البحثية. مع أن هذا كله بدهي، أحياناً تتسطح البداهة نفسها لتناقش، هل أن من أدى إلى دمار نصف الكوكب تقريباً_ وسيؤدي إلى دمار الكوكب كله إذا لم نوقفه_ يتاجر بكل ما يمكنه المتاجرة به؟

الخروج من البداهة

مع كل ما جرى إلى اليوم من أحداث في العالم، على الأقل الاحتباس الحراري، الارتفاع بنسبة الأمراض المزمنة، والتخبط في العديد من المسائل العلمية والاجتماعية، وكل ما يرافق ذلك، إلى أن نصل إلى الارتفاع في اغتراب الأفراد عن كل ما يحيط بهم، الخروج من البداهة، هو: الخطوة الأولى. أما الخطوات التالية فهي: كيف نخرج من البداهة عملياً، والجواب على مدى بساطته لن تمطره السماء، بل يجب أن نعمل لكي نصل إليه. وهو: الخروج من بداهة التوصيف إلى حقيقة التغيير.

الجدول الصادر عن المجلة الطبية البريطانية والمبالغ بالدولار الأمريكي

المجلة	الأموال التي دفعت للمحررين	الأموال التي دفعت دعماً للأبحاث العلمية
مجلة الجمعية الطبية الأمريكية	6،331	84،516
مجلة الجمعية الطبية الأمريكية للطب الباطني	475،072	119،407
مجلة علم الأورام السريري	5،957	160،304
مجلة الأمراض المعدية	44،140	17،526
رعاية مرض السكري	96،688	212،426
مجلة الكلية الأمريكية لأمراض القلب	59	122،712

إرادة الشعوب على الطريقة الفلسطينية

من غزة المحاصرة، تتألق الإرادة الشعبية بأبهى أشكالها، ويستمر الحراك ويتصاعد زخماً وإبداعاً، للأسبوع الثالث على التوالي، ضمن فعاليات «مسيرة العودة الكبرى»، لتحمل الجمعة الثالثة اسم «جمعة رفع العلم الفلسطيني، وحرق العلم الإسرائيلي».

■ ديمة كتيلة

يفرض الحراك الشعبي الفلسطيني اليوم واقعاً جديداً بمفاهيم جديدة عن حدود الاشتباك مع العدو وأشكاله

في هذه الجمعة أيضاً، خرج آلاف الفلسطينيين، وأمام السياج الحدودي حرقوا علم الكيان الصهيوني ورفعوا العلم الفلسطيني، ونصبوا سارية له، ليرفرف العلم الفلسطيني على ارتفاع 25 متراً في مخيم العودة شرق جباليا. وتمكنوا من إزالة جزء من السياج الشائك شرقي القطاع رغم استنفار قوات العدو. ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد، فقد أطلق الفلسطينيون أيضاً طائرات ورقية، حملت كتلاً نارية وأعلاماً فلسطينية، وأسقطوها داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، في ما يسمى بـ«غلاف غزة»، لتحرق مساحات واسعة من الأحراش الموجودة هناك.

حراك مستمر ووقائع جديدة

حراك مسيرة العودة سيستمر حسب القائمين عليه، ليبلغ ذروته في ذكرى النكبة يوم 15 أيار، أي: أن الحركة الشعبية باستمرارها، وبهذا الإصرار، رغم عدوانية الاحتلال، لابد أن لها أن تفضي في نهاية الأمر إلى نتائج جديدة وهامة، وهي في الوقت ذاته نتاج لوقائع جديدة على صعيد الداخل الفلسطيني والظرف الدولي. وهنا يمكن تثبيت جملة من الحقائق.

يعكس الحراك الجاري حقيقة أن الشعب الفلسطيني قد ضاق ذرعاً بواقع الحركة السياسية الفلسطينية، بأحزابها وقياداتها وبرامجها وانقساماتها وارتباطاتها، وهو اليوم يفرض واقعاً جديداً بمفاهيم جديدة عن حدود الاشتباك مع العدو وأشكاله.

والمتابع للفيديوهات القادمة من غزة، يمكن أن يلحظ أن قيادات جديدة تنشأ من رحم الحركة الشعبية التي تضم جميع فئات الشعب الفلسطيني، بعيداً عن الاستقطابات جميعها، ومع استمرار الحراك فإن هذه العملية ستأخذ منحى أكثر عمقاً وتطوراً، وفي هذا الصدد يشير البيان الصادر عن «الهيئة الوطنية العليا لمسيرة العودة وكسر الحصار»، أن الهيئة تشكّلت عقب اجتماع موسع ضم ممثلين عن القوى والفعاليات الشعبية ووجهاء الشعب الفلسطيني، وممثلين عن المرأة والشباب والمهنيين وأعضاء المجلس التشريعي، وممثلين عن مختلف الوزارات والأطياف السياسية ومؤسسات المجتمع المدني.

وفي هذا الوقت الذي يتعثر فيه ملف إنهاء الانقسام الفلسطيني، ويتم فيه إعاقة تنفيذ اتفاق المصالحة، الذي تم التوصل إليه مؤخراً برعاية مصرية، من قبل جميع الأطراف، تأتي مسيرة العودة لتعيد الالتفاف الوطني الفلسطيني حول قضية جامعة، ولتحرج جميع تلك القوى المعنية بإنهاء الانقسام. حيث كان واضحاً خلال فعاليات مسيرة العودة، الالتزام الكامل بالبعد الوطني، فلم تُرفع شعارات أو أعلام فصائلية، العلم الوحيد الذي تم رفعه هو العلم الفلسطيني، مما يؤكد أن إنهاء الانقسام هو أمر ممكن وضروري، عندما يخرج من جعبة الفصائل وحساباتها الضيقة.

خوف الكيان الصهيوني

على الجانب الآخر، وفيما يخص الكيان الصهيوني فإن جميع المؤشرات تدل على أن الكيان يشعر بقلق جدي من الحراك الفلسطيني الجاري، بالتزامن مع التغير الجاري على صعيد التوازنات والعلاقات الدولية، بدءاً من درجة الاستنفار العسكري على الحدود، مروراً بتصريحات مسؤولين كبار في الكيان وتهديدهم للمتظاهرين من الاقتراب من الحدود، وليس انتهاءً بصحافة العدو، التي أصبحت فعاليات مسيرة العودة شغلها الشاغل.

تدعو بعض نخب الكيان اليوم إلى ضرورة وضع خطة استراتيجية استباقاً لأية محاولة دولية لفرض الحلول عليها

تعتبر بعض التحليلات في صحف العدو، أن مسيرة العودة نجحت في إعادة غزة إلى طاولة الاهتمام الدولي. ومع إمعان جيش الاحتلال في الأعمال العدوانية اتجاه المتظاهرين، ترى تلك التحليلات، أن الكيان يضع نفسه اليوم أكثر في المأزق أمام الرأي العام العالمي، مع إصرار الفلسطينيين على الاحتجاج السلمي.

تدعو بعض نخب الكيان اليوم إلى ضرورة وضع خطة استراتيجية، استباقاً لأية محاولة دولية لفرض الحلول عليها. فالكيان الصهيوني يعي اليوم، أن تغير موازين القوى الدولية يجري لغير مصلحته، مع تراجع الولايات المتحدة وانسحابها من المنطقة، وتراجع دورها في المؤسسات الدولية.

يضاف إلى ذلك، أن الكيان الصهيوني هو جزء من المركز الرأسمالي المأزوم، وما تواجهه دول المركز في الغرب من أزمات اقتصادية وانقسامات سياسية، سينعكس بطبيعة الحال على الكيان الصهيوني، وهو الأمر الذي بدأت تظهر مفاعيله اليوم، من خلال اتهامات الفساد التي طالت مسؤولين في الكيان، وغيرها من المؤشرات الاقتصادية والسياسية.

استمرار الحراك وبداية نهاية الكيان

في ظل هذا المشهد تبرز ضرورة استمرار الحراك الشعبي الفلسطيني وتصعيده، وإذا كانت بعض النخب الفلسطينية تضع السؤال، حول جدوى هذا النوع من المقاومة الشعبية على طاولة البحث، فإن الأجدى، هو: التأكيد على عظمة المقاومة الشعبية ضد الاحتلال بجميع أشكالها، ووضع دور القوى السياسية اليوم بالمقابل على طاولة البحث، والضغط على السلطة والفصائل الفلسطينية للقيام بدورها المطلوب.

حيث لا يمكن فصل الحراك على الأرض، والضغط على دولة العدو بشتى الوسائل، عن التحركات الدبلوماسية في المحافل الدولية، فمن خلال الضغط الشعبي يمكن إجبار العدو على التنازل، وهو ما يتطلب وجود قوى سياسية قادرة على ترجمة النضال الشعبي على الأرض إلى موقف سياسي، يدفع باتجاه تحصيل حقوق الفلسطينيين وحريتهم.

إن إزالة أجزاء من السياج الشائك على حدود غزة اليوم، إنما يعني إزالة كوابح الإمكانية والأمل بإزالة السياج كاملاً، وتحطيم الجدار الفاصل، وفك الحصار، وتغيير الحدود، والعودة...

فالشعب الفلسطيني زاخر بالإرادة والتجربة النضالية الطويلة، والعالم يتغير، وموازين القوى تتبدل، والأفق يتكشف واضحاً أمام الشعوب لتقول كلمتها، في ظل هذا كله أصبح من الممكن اليوم، وضع مسألة إمكانية استمرار الكيان الصهيوني بشكله الحالي، على الطاولة جدياً.

فرضت الولايات المتحدة حزمة عقوبات جديدة على روسيا، يوم الجمعة 6-4-2018، شملت أشخاصاً، ومصارف، وشركات نفطية روسية... بالإضافة إلى عقوبات على تداول السندات والأوراق المالية الصادرة عن المصرف المركزي الروسي.

العقوبات الأمريكية على روسيا والرد القاسي

■ **عليا نجم**

العقوبات الأمريكية الجديدة على روسيا تركزت على قطاعات هامة، وفي مقدمتها النفط والسلاح، وتركزت كذلك الأمر على رجال أعمال، وحكوميين روس، بالإضافة إلى إجراءات تستهدف القطاع المالي الروسي.

النتائج السلبية المباشرة

العملة الروسية، والأوراق المالية السيادية كانتا أول المتأثرين، انخفاضاً، حيث انخفض الروبل مقابل العملات الرئيسة جميعها، بنسبة 3% مقابل الدولار واليورو خلال أربعة أيام من الإعلان عن العقوبات. فبينما كان الدولار حوالي 60 روبل، ارتفع ليصبح حوالي 77 روبل. بالإضافة إلى خسارة بعض الشركات الكبرى المعاقبة، حيث كانت شركة «روسال» هي الخاسر الأكبر، وهي المنتج الأكبر عالمياً لخامات الألمنيوم، والتي خسرت 50% من قيمتها في هونغ كونغ، بالإضافة إلى خسائر لكبار الأثرياء الروس بمليارات الدولارات خلال أسبوع، والمصنفين في قائمة فوربس لأثرياء العالم.

ولكن العملة أبدت مرونة عالية، وعادت للارتفاع خلال أسبوع تقريباً، ليعود الروبل إلى مستوى 62 مقابل الدولار خلال الفترة بين 6–12 من شهر نيسان الحالي.

كذلك الأمر بالنسبة للأوراق المالية الروسية، ويرى المحللون بأن هذا يعود إلى قوة هذه الأوراق، وتحديداً السندات الروسية بالروبل والدولار، التي كانت من أعلى سندات الدين في الدول الصاعدة إيراداً خلال الفترة الماضية، ولكن الأهم من هذا وذاك، هو: ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال الفترة الأخيرة، والذي يؤدي مباشرة إلى تحسن في الميزانية الروسية، وبالتالي في قيمة الروبل.

ولكن هذا لا يعني بأن العقوبات لا تشتمل على مخاطر مالية واقتصادية، فبعض المحللين الروس يرون بأن التضخم مرشح للارتفاع، وقد يودي بالنمو الاقتصادي إلى مستوى الصفر، أو أقل بعد أن تعافى النمو الاقتصادي الروسي بعد أزمة النفط في عام 2014.

الخطر الأساس يراه المحلل الروسي، كاتاسانوف، كامناً في هجرة رؤوس الأموال الكبرى من روسيا، ومن مخاطر السياسات الليبرالية لدى بعض القوى الاقتصادية الروسية، والأخطر لدى المصرف المركزي، والذي يحذر كاتاسانوف من سعيه إلى تعويم العملة الروسية، ما قد يؤدي إلى انهيارها وفق توقعاته.

جانب إيجابي

العقوبات الأمريكية الحالية على روسيا، قد تحقق أضراراً اقتصادية فعلية، وقد تشكل تحدياً أمام تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية الكبرى، التي صاغها الرئيس الروسي في خطابه قبل الانتخابات الروسية الأخيرة. إلّا أنها قد تحقق أيضاً فائدة هامة، وهي تسريع المواجهة مع قوى المال الكبرى في روسيا، والتي تدفع باتجاه مسارات اقتصادية ليبرالية تضعف الاقتصاد الروسي إلى حد كبير.

إن سلسلة العقوبات الغربية على روسيا منذ عام 2014 قد أدت إلى تحويل جزءٍ هامٍ من الاستثمارات الروسية الحكومية إلى قطاعات الإنتاج الحقيقي، وتحديداً في الزراعة والصناعة، وحولت روسيا إلى المصدر العالمي الأكبر للمنتجات الزراعية، وتحديداً القمح، وزادت من الناتج الصناعي الروسي. كما أنها قيدت تلقائياً منافسة البضائع الأوروبية للبضائع الروسية في الداخل الروسي.

ودفعت العقوبات أيضاً إلى تعميق العلاقات الاقتصادية الروسية والصينية، فأصبحت روسيا المصدر الأول للنفط إلى الصين، وتوسع التبادل التجاري بين الدولتين بنسبة كبيرة، لتصبح الصين الشريك التجاري الأول لروسيا، وكذلك توسع التبادل التجاري بين البلدين بالعملات المحلية. والأهم: أن روسيا بدأت تستعد للعقوبات الأوسع على قطاع النفط والمال، والتي طبق جزء منها الآن، ويتوقع أن تتوسع لاحقاً. وذلك بتوسيع دائرة التعامل التجاري بالعملات المحلية مثل: الحديث عن تجارة النفط بين روسيا وتركيا وإيران بالعملات المحلية، بالإضافة إلى تجهيز منظومة تبادل مالي ومعلوماتي روسية محلية بديلة عن منظومة «سويفت» الغربية، التي قد توقف الشركات الروسية العاملة ضمنها عن العمل بشكل شبه كلي، ولذلك تم منذ عام 2017 الإعلان، بأن المنظومة المحلية البديلة جاهزة، وبدأت الشركات الروسية بالانخراط بها.

العقوبات الأمريكية قد تحقق فائدة تسريع المواجهة مع قوى المال الكبرى في روسيا التي تدفع باتجاه مسارات ليبرالية تضعف الاقتصاد الروسي

الردود

تشير روسيا إلى احتمالات الرد على العقوبات بجملة من الإجراءات، من بينها: منع تداول الأوراق المالية الأمريكية، بالإضافة إلى احتمال توسيع المنع ليشمل مجموعة من البضائع الأمريكية. وفق ما صرح عنه مدفيديف رئيس الحكومة الروسية. حيث إن التجارة بين البلدين تقارب 24 مليار دولار أمريكي في عام 2017، من بينها 17 مليار دولار صادرات روسية إلى أمريكا، لذلك فإنه يشير إلى أن الردود يجب ألّا تؤدي إلى الإضرار بالمنتجات الروسية.

جزء آخر من إجراءات الرد الروسية على العقوبات الأمريكية، هو: منع تصدير قطع التيتانيوم الروسية الداخلة في صناعة طائرات البوينغ الأمريكية، وفق ما صرح به السيناتور الروسي ريابوخين. وهي واحدة من المعادن النادرة الموجودة في الأراضي الروسية، والتي تزود بها الولايات المتحدة، والضرورية لدورة الانتاج التكنولوجية في صناعات الطيران في شركة بوينغ. حيث إن التيتانيوم الروسي يؤمن نسبة 40% من حاجات بوينغ، ونسبة 60% من حاجات إيرباص الأوروبية. بالإضافة إلى أن روسيا قد تمنع تزويد ناسا والبنتاغون بالمحركات الروسية الفضائية.

وكان قبلها وزير الطاقة الروسي قد صرح، أن روسيا تبحث خيار مدفوعات قطاع النفط بالعملة المحلية، وتحديداً مع دول محددة، مثل: إيران وتركيا. حيث وفق تصريحاته فإن كلتا الدولتين أبدتا حماسهما تجاه الفكرة. لأن كلتيهما تريان بأن عملتيهما المحليتان بحاجة إلى الدعم، وسط تراجع في قيمتيهما. واعتبر المسؤول الروسي بأن الأمر يتعدى الرغبات، وينتقل إلى حاجة في الدول الثلاث، ولكنه يتطلب في الوقت ذاته، إجراءات مالية محددة، في القطاعات الاقتصادية والمصرفية. وكان كلا البنكين المركزيين التركي والإيراني قد وقّعا في العام الماضي اتفاقية لاستخدام عملتيهما المحليتين في التجارة البينية.

بإمكان الإجراءات العقابية التي قد تفرضها روسيا على الولايات المتحدة الأمريكية، أن تلحق ضرراً حقيقياً بالاقتصاد الأمريكي، وخاصة في قطاع الطاقة والتكنولوجيا والمال، وهو ما يبدو أنه أصبح ضرورة لردع واشنطن، وتقييد أدواتها المتبقية بفرض العقوبات بغرض الضغط والابتزاز السياسي وعرقلة صعود خصومها.

مصير قطر.. نموذج للدول التابعة

في الخامس من تموز عام 2017 بدأت كل من الإمارات والسعودية والبحرين بصياغة مشروع «كبش فداء» الهزيمة الأمريكية في سورية، وتغير موازين القوى في الإقليم بشكل عام لغير مصلحة الأمريكي وأدواته في المنطقة.

■ سيبان حوج

بتوصيف أدق، يمكن القول: إن المجموعة الخليجية بدأت بالتخلي عن قطر وتحميلها مسؤولية ما جرى من إخفاقات إلى حينه في سورية والمنطقة، مع مشاركة مصرية لها دوافعها الخاصة في مشروع الحصار هذا، فإلى أي مدى يمكن أن تمضي الأمور؟ وما هي فحوى المواقف الأمريكية المتناقضة والملتبسة كالعادة في هذه المسألة؟

نستطيع أن نقول أخيراً: إن التراجع الأمريكي العام على المستوى العالمي أدى وسيؤدي الى تفسخ كامل منظومة التبعية السابقة وزيادة تناقضاتها ليس في قطر والسعودية فقط

مشروع «قناة سلوى»

بدأ الأمر، وبعد سلسلة من الذرائع غير المقنعة، بمجموعة من الإجراءات الاقتصادية، والدبلوماسية كطرد سفراء، وعقوبات تجارية ضد الدولة الصغيرة نسبياً، ليصل الأمر إلى إغلاق المجال الجوي في وجه الطائرات القطرية، ووقف التعاملات المالية والتجارية كافة مع قطر، متقدمين بمجموعة من المطالب وهي في الحقيقة ذرائع، وأهمها: إغلاق قناة «الجزيرة» وفك الارتباط مع جماعة «الإخوان المسلمين».

مؤخراً بدأت السعودية بإجراء، يمكن اعتباره نوعياً إلى حد ما، يتمثل بشق قناة مائية بحرية «قناة سلوى» على طول الحدود مع قطر لتحويلها إلى جزيرة، وإقامة قاعدة عسكرية مقابل الحدود القطرية، لتصبح قطر معزولة عن العالم الخارجي برياً. وذلك بإشراف تحالف استثماري يضم تسعة من شركات القطاع الخاص، وستسند عمليات الحفر والشق لشركات مصرية ذات تجربة بعد شقها قناة السويس، حيث يتوقع أن ينتهي المشروع في غضون 12 شهراً.

الموقف الرسمي المعلن للولايات المتحدة، اعتبر أن هذا المشروع «سيزيد من حدة الصراع»، بينما علق وزير الخارجية القطري على المشروع قائلاً: « تلك أمور لا قيمة لها ولا يمكن التعليق عليها».

دور الولايات المتحدة

يستطيع أي متابع لنشرة الأخبار اليومية منذ بدء الأزمة الخليجية، الانتباه إلى أن دور الولايات المتحدة العلني لم يتجاوز إبداء القلق الدبلوماسي، والدعوة إلى ضبط النفس، وعدم الانجرار إلى ما يمكن أن يعقّد الأمور، أي بعبارة أخرى، فإن الولايات المتحدة تتفرج بكل معنى الكلمة، ودون تحريك ساكن، وهنا ينبغي التأكيد على جملة من القضايا:

أولاً: من غير المقنع أن تقوم المملكة السعودية باتخاذ خطوات استراتيجية سياسية دون مشورة وموافقة أمريكية أولية على الأقل في هكذا مسائل، أي: إنه من غير الممكن اعتبار الدور الأمريكي الفعلي دوراً حيادياً ومراقباً فقط، بل أن الموقف العملي كان ابتزاز الحليفين معاً، رغم أنهما يعتبران تاريخياً، أهم مولين للمشاريع الامريكية، في سياق سياسة التبعية المزمنة، لحكام الخليج.

ثانياً: قبل أن يصبح ترامب رئيس البيت الأبيض، وأثناء حملته الانتخابية، قالها صراحةً: على دول الخليج أن تدفع، وهنا نشير إلى أن الولايات المتحدة قامت منذ الأزمة بين القطريين وأقرانهم الخليجيين، ببيع كميات ضخمة من الأسلحة للطرفين معاً، دون أن يتجرأ أحد على الزعيق خارج السرب.

ثالثاً: إن الدفع بقطر لتكون «كبش الفداء» للمشاريع الأمريكية في المنطقة عموماً، وسورية خصوصاً، يؤكد المقولة التالية: إنّ الأكثر ارتباطاً بالولايات المتحدة الأمريكية سيكون أكبر من يدفع فواتير التراجع الأمريكي، بالإضافة إلى قيمة صكوك الغفران الأمريكية التي لعل وعسى تنجو بمشتريها بعد التراجع المحتوم.

فيما يخص قطر

إن قطر التي تُعتبر من أصغر الدول الخليجية مساحةً وسكاناً، لا يمكن أن تصمد في وجه الحصار الخليجي دون الارتكاز إلى نقاط استناد، تتمثل، في الاقتصاد القطري الوفير بالنفط والغاز، مما يخفف من حدة رفع قيمة فواتير الاستيراد بالرغم من موقع قطر الذي لا يساعدها أبداً في إطار اشتباكها مع الخليجيين، بالإضافة إلى محاولة العائلة الحاكمة للعب على التوازنات الاقليمية، والدولية التي أعطت بعض الدول الإقليمية، ولا سيما تركيا وإيران، القدرة على التحرك أكثر من السابق، دون الاكتراث للوزن الأمريكي بدرجة ما، بالإضافة الى دور الانقسام الامريكي نفسه.

نستطيع أن نقول أخيراً: إن التراجع الأمريكي العام على المستوى العالمي، أدى وسيؤدي الى تفسخ كامل منظومة التبعية السابقة، وزيادة تناقضاتها، ليس في قطر والسعودية فقط، بل على المستوى الدولي عموماً، وذلك رغم المحاولات الجارية لإصلاح ذات البين بين الاخوة الاعداء في الدوحة والرياض.

الصورة عالمياً

• تواجه رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي انتقادات من المعارضة في بلادها عقب مشاركتها في شن ضربات عسكرية على سورية السبت الماضي دون التشاور مع البرلمان.

• بحث الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في اتصال هاتفي مع رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي، تطوير الشراكة الإستراتيجية بين روسيا والهند، واتفق الجانبان على مواصلة الاتصالات.

• أعلن مساعد الرئيس الروسي لشؤون التعاون العسكري التقني، أن موسكو ستسلم أنقرة منظومة «س-400» الروسية للدفاع الجوي بحلول تموز 2019، لتصبح تركيا أول بلد في حلف الأطلسي يقتني «س-400».

• اعتقلت الشرطة الفرنسية 51 شخصاً في مدينة مونبلييه خلال صدامات مع المتظاهرين، في حملة نظمها الطلاب للحصول على عدد أكبر من المقاعد الجامعية، مرددين هتافات بينها «الشرطة الوطنية ميليشيا العاصمة!».

• أعدت الكتل النيابية الأربع في مجلس «الدوما» الروسي، مشروع قانون يتضمن تدابير جوابية ستطال فريقاً من المسؤولين الأمريكيين والجهات الأمريكية كافة المنخرطة في العقوبات ضد روسيا.

• قال البيت الأبيض: إن الرئيس الأمريكي ترامب متفائل بوعد الرئيس الصيني شي جين بينغ، «بزيادة انفتاح ثاني أكبر اقتصاد في العالم»، وأنه سيواصل حث بكين على تغيير سياستها التجارية.

حرب أمريكا والصين التجارية:

مع وقوفنا على عتبة حرب تجاريّة قد تكون طاحنة بين الصين وأمريكا، يبدو أنّ الصينيين المترقّبين منذ زمن لمثل هذا الحدث، بدأوا يحشدون أنفسهم بشكل جدّي للردّ على الإجراءات الأمريكيّة التي يرونها تهدد نموّهم وقيادتهم السلميّة للاقتصاد العالمي المستقبلي. وبما أنّ اشتداد مثل هذه الحرب هو مدخل لتغيّر التاريخ، فمن المهم أن نقف على بعض التحليلات والآراء شبه الرسميّة الصينيّة بهذا الخصوص.

■ إعداد وتعريب: عروة درويش

وجدت تهديدات الرئيس ترامب الأخيرة بفرض المزيد من الرسوم الجمركية على واردات بقيمة 100 مليار دولار من الصين، رداً حازماً من وزيري التجارة والخارجية الصينيين. قال كلا الوزيرين: إنّ الصين ستنصت وستراقب ما ستقوم به واشنطن تالياً، وذلك مع إظهارهما الاحتقار لعدم عقلانيّة الولايات المتحدة.

الصين لن ترضخ للابتزاز الأمريكي

نحن الصينيون نزدري استمرار واشنطن باستخدام عصا الرسوم الجمركية، وهي غير المؤهلة لبدء حرب تجاريّة مع الصين. نحن قادرون بشكل تام على إلحاقها بالخسائر ذاتها التي ستلحق بالصين. سيكون على الولايات المتحدة أن تدفع تكاليف اقتصاديّة وسياسيّة باهظة مقابل ما تسببه من أذىً للصين.

فمقابل ضرب الصادرات الصينيّة إلى أمريكا، ستشنّ الصين هجوماً معاكساً بمهاجمة الصادرات الأمريكيّة إلى الصين. يمكن للصين أن تردّ في مجموعة واسعة من القطاعات التي تشمل تصدير البضائع والخدمات الأمريكية عالية الربح إلى الصين.

ففي حين أنّ كلتي الدولتين متعادلتان تقريباً كطرفين للحرب التجارية، فإنّ المستقبل سيكون إلى جانب الصين. قد تسبب الحرب التجارية بعض الألم للصين، لكنّها ستجبرها في الوقت ذاته على تسريع تحولها الاقتصادي. إنّ ما ستخسره الولايات المتحدة هو المستقبل، فالكثير من الشركات الأمريكيّة الرائدة سوف تخسر السوق الصينيّة، وعليه ستخسر هامشها الكبير. وستتعرض الزراعة الصناعيّة الحديثة في الولايات المتحدة لضربة شديدة.

لن تتراجع الصين مطلقاً، وسيلتفّ المجتمع الصيني حول الحزب والحكومة لعبور الصعاب، وهو الأمر الذي لا يمكن قوله عن الولايات المتحدة. تدرك الصين الآن بأنّ الخيار الوحيد أمامها، هو: أن توجه ضربة قويّة للولايات المتحدة، تكون كافية لإيلامها بطريقة لا تنساها، ودون هذا الخيار سوف تمضي واشنطن بحمقها، وستسبب المزيد من الألم.

يدرك المجتمع الصيني، أنّ لا خيار أمامه سوى الرد، ويمكننا أن نستخلص بأنّ حصول الفيديو الذي نشر في 4 نيسان لنائب وزير التمويل ونائب وزير التجارة، وهما يعلنان فرض رسوم جمركيّة ملائمة على صادرات أمريكية إلى الصين بقيمة 50 مليار دولار، على أكثر من مليوني إعجاب في يومين فقط إنّما يعبّر عن شعور موقف الشعب الصيني. وحتّى لو تفاقمت الأمور لمرحلة وصول الاستثمارات والتجارة بين البلدين إلى صفر، فالصين قادرة على أن تكون على قدر التحدي.

قامت السلطات الصينية باتخاذ الكثير من الإجراءات التفصيلية للردّ على الأمريكيين. وأقسام الحكومة الصينيّة المعنيّة بالأمر واثقة كلّ الثقة من قدرتنا على الردّ بقسوة على واشنطن، وعلى حماية مصلحة الصين والدفاع عن النظام متعدد الأطراف.

يسود اعتقاد راسخ في الصين بأنّ هذه الحرب لن تكون مجرّد إجراء تجاري عادي بل خطوة استراتيجية لمواجهة صعود الصين وإدامة هيمنة واشنطن

إنّ حياة معظم الأمريكيين مرتبطة بالتجارة الصينيّة_ الأمريكية. ومع تصاعد التوتر، نريد أن نوسّع الحرب التجاريّة لتؤثر على جميع الأمريكيين، بحيث يختارون إمّا تأييد إجراءات إدارتهم، أو القيام بمحاسبتها.

الهجوم التجاري المعاكس يلقن أمريكا درساً مؤلماً

أعلنت الصين يوم 4 نيسان عن لائحة بالمنتجات المستوردة من الولايات المتحدة والتي تبلغ قيمتها 50 مليار دولار، وستكون عرضة لرسوم جمركيّة أعلى، ومن بينها: حبوب الصويا والسيارات والطائرات والمنتجات الكيماوية. ويمكن للقرار الذي اتخذته لجنة الرسوم الجمركية في مجلس الدولة، أن يشمل كذلك فرض 25% إضافية على 106 مواد ضمن 14 فئة.

يظهر هذا الردّ الذي أتخذ خلال أقلّ من 12 ساعة من إعلان الأمريكيين فرض الرسوم الجمركيّة، عزم الصين على استعدادها للتصعيد في هذه الحرب التجارية. يقرّ المسؤولون الصينيون أنّ على بلادهم أن تتخذ إجراءات مقابلة لتلك المفروضة من قبل الولايات المتحدة، ويظهرون عزمهم على الفوز بهذه الحرب التجارية.

ومن المهمّ أن نلاحظ: أنّ الصين بدأت باستهداف أهمّ الصادرات الأمريكيّة، مثل: فول الصويا والسيارات والمنتجات الكيماوية. وتمّ استهداف هذه المواد لكونها تشكّل عماد الصادرات الأمريكية، ويمكنها أن تخلق نقطة ضعف شديدة في الاقتصاد الأمريكي إن وضعت أرباحها موضع خطر.

ورغم أن خسائر الصين الماليّة ستستمرّ بسبب الرسوم الجمركية الأمريكية، فإن هذه الخسائر تافهة بالمقارنة مع الضرر الذي سيتمّ إلحاقه باقتصاد الولايات المتحدة نتيجة الردّ الصيني. لقد بالغ سياسيو واشنطن بقدرة الاقتصاد الأمريكي على تحمّل حرب تجارية بكل تأكيد، حيث يعتقدون بأنّهم قادرون على فعل كلّ ما يريدون. أظهرت الصين الكثير من ضبط النفس حتّى الآن، لكن على الصين أن تكون جاهزة للقتال حتّى النهاية في حال إصرار الولايات المتحدة على هذه الحرب التجارية.

يجب على الصين أن تمضي للنهاية في هذا الأمر ليس من أجلها فحسب، بل من أجل جميع دول العالم. ليس مسموحاً للأمريكيين باستخدام رسوم الجمارك الابتزازيّة كنوع من الدبلوماسيّة. فقبل قيام الصين بالرد، كانت واشنطن مستمتعةً بتهديد بلدانٍ أخرى بالعقوبات التجارية، لكنّ متعتها زالت الآن بعد أن تحولت مكتسباتها الماليّة والسياسية من فرض الرسوم إلى صفر.

لدى الصين وأمريكا حجم سوق شبه متماثل، والشركات من كلا البلدين تتاجر مع بعضها على أسس طوعية. وعليه فليس حقيقياً محاولة إظهار الولايات المتحدة لنفسها كضحيّة في العلاقات الثنائية التجارية مع الصين، أو القول بقدرة الولايات المتحدة على إلحاق ضرر أكبر بالصين عبر الإضرار بعلاقتهما التجارية. فإن اندلعت حرب تجاريّة واسعة النطاق بين البلدين، فكلاهما سوف يتلقيان خسائر.

لقد حضّرت الحكومة الصينية شعبها لعدم الإذعان لمطالب إدارة ترامب نتيجة الضغط. وفي الحقيقة، يعتقد المزيد والمزيد من المواطنين الصينيين بأنّ وقوع «حرب تجارية ملحميّة» هو أمر حتمي، وبأنّه يمكن أن يعيد بعض المنطق لتصرفات الحكومة الأمريكية بحيث تغيّر من طريقة تعاملها مع الصين.

إن حدثت الحرب التجارية، فستكون بكين مستعدة بلا شك لإظهار أنّ لديها خططاً احتياطيّة في جعبتها، مثل تلك التي تملكها واشنطن، أو أكثر حتّى. ويقترح الخبراء الصينيون أن تتخذ الصين إجراءات لإضعاف

الردّ العاصف من الشرق

عملتها. فبما أنّ الصين هي الاقتصاد التجاريّ الأكبر في العالم وأكبر مشترٍ للسلع مثل النفط، يمكنها أن تستخدم تأثيرها لدفع عملتها الخاصة في الأسواق العالمية لتقليص هيمنة الدولار الأمريكي. سيكون هذا بمثابة كارثة على واشنطن.

سيكون من الجنون أن تعتقد الولايات المتحدة بإمكانيّة فوزها في حرب تجاريّة مفتوحة ضدّ الصين.

على الصين أن تدخل الحرب التجارية مثلما فعلت في الحرب الكورية

تستمرّ الولايات المتحدة باتهام الصين بسرقة حقوق الملكيّة الفكريّة الأمريكية. وتخطط واشنطن لمهاجمة القدرة الصينيّة الابتكاريّة المتنامية، عبر إشعال حرب تجارية. ويسود اعتقاد راسخ في الصين: أنّ هذه الحرب لن تكون مجرّد إجراء تجاري عادي، بل خطوة استراتيجية لمواجهة صعود الصين وإدامة هيمنة الولايات المتحدة.

ولهذا فإنّ هكذا حرب تجاريّة أمريكيّة_ صينيّة هي غير قابلة بطبيعتها ليتمّ حلّها بالنموذج ذاته، الذي تمّ اعتماده من قبل اليابان والولايات المتحدة في الماضي. تؤمن كلاً الصين وأمريكا بأنّ الخطوات التي ستتخذانها ستؤثر على بلديهما وعلى وضعهما في الاقتصاد العالمي. سيسعى كلا البلدين لاستخدام أقصى طاقتهما من أجل القتال في هذه الحرب التجاريّة مهما كلّف الأمر. ويزيد قناعة الصينيين بهذا الأمر التقارير المتتالية من واشنطن التي تصنف الصين كمنافس استراتيجي، والتشديد على أنّها قوّة عظمىً في اللعبة الاستراتيجية. لهذا فليس هنالك من سبب لعدم تحضّر الصينيين للأسوأ.

تمّ في بكين اتخاذ القرار الاستراتيجي بالردّ على العدائيّة التجاريّة الأمريكية بالطريقة ذاتها التي حارب فيها الصينيون القوّات الأمريكيّة أثناء الحرب الكوريّة «1950–1953». لقد سببت الحرب الكورية للصين الكثير من الخسارات، لكنّها أجبرت الولايات المتحدة على توقيع هدنة، ممّا أضرّ بغرور واشنطن الاستراتيجي وجلب لبكين أعواماً من الاحترام الاستراتيجي. علينا أن نقاتل في الحرب التجاريّة بالروح الاستراتيجيّة ذاتها التي لا تخشى التضحية التي أظهرناها في الحرب الكورية، وأن نجبر الولايات المتحدة على كسر العصا التي تحاول ترويض الصين باستخدامها.

شاركت الصين في الحرب الكورية عقب اقتراب القوات الأمريكية من نهر يالو الذي يشكّل الحدود الصينيّة. والحرب التجاريّة اليوم تؤذي المصالح الرئيسة للصين. إنّ الشعور بأزمة عدم امتلاكنا لخيار الانسحاب هو ما وحدّنا نحن المجتمع الصيني، وهو ذاته حاضر اليوم. ندرك بأنّه ستوجد تضحيات، لكننا ندرك أيضاً أنّه لا حدود لطمع الهيمنة. فإن لم نبنِ دفاعاتنا التجارية اليوم، فلن نعرف ما سنخسر في الغد.

ومن المهم، أن نتذكر، أنّ توازن القوى قد تغيّر عمّا كان عليه منذ ستّة عقود. فحرب اليوم التجارية سيكون طرفاها متساويين نسبياً، ولن تتفوق أمريكا فيها إلّا بهرائها الخادع. بكين قادرة على أذيّة واشنطن في أيّة معركة تجارية، ممّا سيجعل من معاناة الأمريكيين مساوية للصينيين أو أكثر حتّى. «ولن يقوم الصينيون بالاختباء في الخنادق من قاذفات الولايات المتحدة» في هذه الحرب التجارية، بل ستستخدم الصين ذخيرتها الكاملة.

ستشكل الحرب التجارية فرصة للصينيين لبناء قوتهم الداخليّة أكثر ممّا هي قويّة، وسندع الأمريكيين يراقبون كيفيّة حشد النظام الصيني لشعبه في مقارعة التحديات التي تفرضها علينا قوّة اقتصاديّة خارجية. وعندما تبدأ الحرب، سنرى أيّ الجانبين قادر على الصمود لفترة أطول.

حرب اليوم التجارية سيكون طرفاها متساويين نسبياً ولن تتفوق أمريكا فيها إلّا بهرائها الخادع

لعب أمريكا لدور الضحيّة مجرّد كذب

بعد أن خفف الرئيس الأمريكي من لهجته العدائية تجارياً مع الصين يوم 8 نيسان، عاد في 9 نيسان لعدائيته وللعب دور الضحيّة، فقال: «عندما يتمّ إرسال سيارة من الصين إلى الولايات المتحدة، يتمّ دفع رسوم بقيمة 2,5%. وعندما يتمّ إرسال سيارة من الولايات المتحدة إلى الصين، يتمّ دفع رسوم بقيمة 25%»، واعتبر أنّ هذه تجارة غبيّة تدور منذ سنوات.

لقد استخدم ترامب مثال الرسوم على السيارات مراراً وتكراراً. إنّه يظهر الأمر وكأنّ الرسوم الصينيّة على الآليات المستوردة هي أعلى منها في الولايات المتحدة، وهي الطريقة التي يحاول فيها الاستخفاف بعقول الأمريكيين ليظهرهم كضحيّة. لكنّ هذه الصورة هي مجرّد تضليل عمدي.

سنأخذ السيارات كمثال لإظهار كذب الإدارة الأمريكية. إنّ الرسم الجمركي على المستوردات الصينيّة من السيارات وهي 25% معترف بها في منظمة التجارة العالمية عند انضمام الصين إليها. وقد التزمت الصين بشدّة بشروط منظمة التجارة العالمية لتخفيض مستوى رسومها من 15% إلى 10%. وقد انخفضت النسبة في 2010 إلى 9,8%، لتزيد عن التزامات بكين حتّى. وإذا أخذنا مناطق التجارة الحرّة بالاعتبار، فإنّ معدل الرسوم الوسطي التجاري الصيني هو عند 4,4%، وهو المعدل القريب من الموجود في البلدان المتقدمة.

تفرض الولايات المتحدة رسماً بنسبة 2,5% على السيارات، ولكن النسبة على الشاحنات هي عند 25%. في الوقت ذاته، تفرض الصين على الشاحنات رسماً بنسبة 20% فقط. وفي حين أنّ نسبة الرسوم التي تفرضها واشنطن على وارداتها من الكنزات «تي_ شيرت» هي بقدر 30%، فإنّ الرسم في الصين هو فقط 15%. ويجب أن نلاحظ، أنّ الرسم بنسبة 25% كان مفروضاً على السيارات الكاملة التي يتمّ توريدها إلى الصين، أمّا قطع السيارات التي يتم استيرادها كقطع أو من أجل تجميعها في الصين، فيتم فرض رسم بنسبة 10% عليها، ومعظم السيارات الأمريكيّة التي تباع في الصين يتمّ تجميعها في الصين. في عام 2017، بلغ عدد السيارات الأمريكية الواردة إلى الصين 280 ألف سيارة، في حين أنّ عدد السيارات الصينيّة التي تمّ تصديرها إلى الولايات المتحدة قد بلغت 21 ألف سيارة.

يعكس هذا التفاوت الكبير حقيقة أنّ الصين هي أكبر بلد نام، وأن الرسوم لم تمنع صانعي السيارات الأمريكيين من دخول السوق الصينيّة وتحقيق أرباح طائلة. إنّ قواعد منظمة التجارة العالمية بشأن الرسوم في البلدان النامية منطقيّة، لأنّها تساعد على تحقيق التوازن عبر ضمان تحقيق الشركات الكبرى للأرباح، وإدراك الدول النامية للتقدم الصناعي بشكل مضطرد. وافق صانعو السيارات الكبار على بناء مصانع مشتركة في الصين منذ البداية، لكون هذا النوع من التعاون هو في صالحهم. وقد بنت هذه الشركات على مرّ السنين علاقة مع الصين يخرج منها الجميع رابحاً، ولهذا فهي لم تكن عرضة للاستغلال من قبل الصين.

ورغم الادعاءات بعدم عدالة الأمر للولايات المتحدة، فإنّ ملايين الآليات التي يبيعها صانعو السيارات الأمريكيين في الصين سنوياً، لا بدّ وأنّها صنعت في أمريكا، وهو ما يقدم الوظائف للأمريكيين ويجلب الضرائب للحكومة الأمريكية. لكنّ هذا لا يعجب ترامب وإدارته، فهم يريدون أن تقوم الصين باستيراد السيارات من الولايات المتحدة دون أن يكون لديها القدرة على تصنيع السيارات بنفسها. وإن قامت الشركات الأمريكية ببناء المصانع في الصين، فهم يريدونها أن تكون مملوكة من المستثمرين الأمريكيين فقط. سيتحقق العدل بالنسبة لترامب ومن وراءه إن رضخت الصين لهذه الشروط. وفي قطّاع الصناعات التحويليّة الدقيقة والابتكارات التكنولوجيّة، تريد واشنطن من الصين أن لا تضع أي عائق. فمع تطوّر النمو الاقتصادي الصيني وقوّة العلوم والتكنولوجيا، فإنّ مزيداً من الانفتاح وتخفيض الرسوم سيشكل الاتجاه المستقبلي. لكنّ الصين لن تتخذ قراراتها في هذا المجال إلّا بناءً على مصالحها، ولن تسمح بكين لواشنطن بإملاء الأوامر عليها.

الانفتاح لضمان المستقبل الصيني وليس مقصوراً على الحرب التجارية

أعلن الرئيس الصيني، شي جين بينغ، في خطاب ألقاه في إقليم هينان جنوب الصين عن خطّة طريق صينيّة للمستقبل. وأعلن في خطابه عن العديد من الإجراءات للاستمرار في فتح اقتصاد البلاد، ويتضمن ذلك توسيع الوصول إلى الأسواق الصينيّة، وتعزيز حماية الملكية الفكرية، وتخفيض الرسوم على استيراد الآليات، واستيراد المزيد من البضائع المنافسة التي يحتاجها الشعب الصيني.

وخلال العامين الماضيين، قادت الولايات المتحدة نزعة تعزيز الحمائية التجارية. بدأت العديد من الدول بوضع مصالحها أولاً على حساب الاقتصاد المعولم. وكان ردّ الصين على هذا الوضع المعقد، هو المضي قدماً في الانفتاح. تمثل هذه الإشارة العلوّ الاستراتيجيّ للبلاد والثقة التي لا مثيل لها. تريد الصين الإسهام في حماية نظام التعاون الاقتصادي العالمي.

لقد قاد الشعب الصيني عمليّة الإصلاح والانفتاح، ولم يكن ذلك بسبب تهديدات الأساطيل الغربية أو ضغوط من قوى خارجية. لكنّ بعض المراقبين ربطوا على الفور بين إجراءات الانفتاح الصيني والنزاع التجاري الصيني_ الأمريكي القائم. لكنّ هؤلاء يخفقون في النظر إلى الصورة الأكبر للتطور الصيني. فمنذ مؤتمر الحزب الشيوعي التاسع عشر في العام الماضي، شدد القادة الصينيون باستمرار على أهميّة توسيع الانفتاح نحو العالم، وتمّ اتخاذ إجراءات كثيرة بهذا الشأن منذ ذلك الوقت.

■ *من مجموعة مقالات منشورة في موقع Global Times الصيني

الصين تريد أن تنهض بالعالم

يريد الصينيون تحقيق الأهداف بعيدة المدى، وليس الانشغال بالمكاسب والخسارات الحالية فقط. لقد تمّ رفع معايير حياة الناس بشكل لا يمكن تزويره، ومستوى الانسجام في المجتمع الصيني أمر ليس بالإمكان اختلاقه. إنّ لدى المجتمع الصيني رؤى تشاركها مع البشرية، وهدف الصين أن تقود العالم نحو المستقبل. ومبادرة «الحزام والطريق» هي إحدى الطرق تجاه هذا المستقبل. لم يشهد العالم من قبل قوّة كبرى تأتي بمثل هذه الأساليب من التعاون والسلم. سيكسب العالم أكثر إن فهم الوضع الذي تحاول الصين خلقه.

«العدوان الثلاثي الجديد» من التعبئة إلى الفشل

ما من شك بأن العدوان الثلاثي الجديد الذي نفذته كل من «الولايات المتحدة_ بريطانيا_ فرنسا» على سورية، قد مني بالفشل من تحقيق غاياته وأهدافه، وذلك إذا ما قارنا بين ما سبق هذا العدوان من حملات دعائية ذات مستوى عالٍ، وبين ما تم حصاده من نتائج فعلية، وخاصة على مستوى أعداد الصواريخ المعادية التي تم إسقاطها.

جوقة التعبئة وصدى الأتباع

تم الاستناد على مزاعم استخدام السلاح الكيميائي في مدينة دوما السورية، مع فبركات التقارير الإعلامية عنها، كذريعة من أجل التعبئة والتحريض والحشد من أجل العدوان، والتي كانت بدايتها البيان المشترك الصادر بتاريخ 2018/4/7 عن كل من «الخوذ البيضاء» و«الجمعية الطبية السورية الأمريكية» بزعم أن 49 شخصاً قتلوا جراء استخدام القوات السورية سلاحاً كيميائياً في مدينة دوما.

فقد تم تلقف هذا البيان مباشرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، التي أدانت «الهجوم الكيميائي»، مشددة على ضرورة محاسبة الحكومة السورية وداعميها، وبأن هذا الحادث يتطلب رداً فورياً من قبل المجتمع الدولي.

وكذلك كان حال بريطانيا، التي أعربت عن قلقها مطالبة بإجراء تحقيق عاجل.

وفي اليوم التالي 2018/4/8، دعت الخارجية الفرنسية إلى اجتماعٍ لمجلس الأمن الدولي، بشأن الهجوم المزعوم في أسرع وقت ممكن، فيما اتهم الاتحاد الأوروبي الحكومة السورية بالوقوف وراء استخدام الكيميائي في دوما، داعياً المجتمع الدولي للرد على الحادث في أسرع وقت.

وقد سارعت السعودية بدعوة المجتمع الدولي إلى التدخل «لحماية المدنيين السوريين»، كما طالبت قطر بـ«إجراء تحقيق دولي في الموضوع ومحاسبة مجرمي الحرب».

العدو الصهيوني لم يغرد خارج السرب، حيث قامت طائراته بقصف مطار التيفور العسكري في ريف دمشق، وذلك بتاريخ 2018/4/9.

الملف الذريعة

بتاريخ 2018/4/9 صدر بيان من مركز المصالحة الروسي مفاده: أن أطباء من دوما نفوا وصول مصابين بالكيميائي إلى المراكز الطبية.

وبتاريخ 2018/4/10 حذرت موسكو من مغبة المماطلة في بدء تحقيق منظمة «حظر الأسلحة الكيميائية» في دوما السورية.

وبتاريخ 2018/4/12 دعا الأمين العام لحلف الناتو السلطات السورية إلى تأمين وصول المراقبين الدوليين إلى موقع الهجوم الكيميائي المزعوم بالغوطة الشرقية.

فيما حملت الحكومة السورية الأطراف الغربية مسؤولية أي تأخير لوصول فريق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وبنفس التاريخ ادّعت واشنطن حصولها على عينات دم وبول لضحايا «هجوم دوما» تؤكد إصابتهم بالكيميائي. وكذلك مسؤولان أمريكيان يدّعيان في حديث لقناة MSNBC أن عينات دم وبول لضحايا الهجوم الكيميائي المزعوم في مدينة دوما السورية حصلت عليها واشنطن، تؤكد إصابتهم بالكلور ومادة مشلة للأعصاب.

نفيٌ وتحذير

الخارجية الروسية، بتاريخ 2018/4/7، نفت بشدة المزاعم عن استخدام الأسلحة الكيميائية في دوما، محذرةً من العواقب الوخيمة لأي تدخل خارجي عسكري في سورية استناداً إلى أنباء مفبركة.

وقد نفت الخارجية السورية المزاعم عن استخدام الكيميائي في دوما، بتاريخ 2018/4/8، كما نفت الخارجية الإيرانية بنفس التاريخ المزاعم عن الهجوم الكيميائي، وقالت بأنها: «غير منطقية وغير متوافقة مع الحقائق على الأرض».

التمهيد للعدوان والرد

بتاريخ يوم الاثنين 2018/4/9، اتفق كل من ترامب وماكرون على تنسيق «رد مشترك» على «الهجوم الكيميائي»، تبعه اجتماع لترامب مع جنرالاته لبحث هجوم جديد على سورية.

أعقب ذلك تصريح لوزير الحرب الأمريكي جيمس ماتيس بأن: الولايات المتحدة لا تستبعد تنفيذ عمليات عسكرية ضد قوات الجيش السوري رداً على «الهجوم الكيميائي».

وقد استكمل ترامب التمهيد بقوله: سنتخذ قراراً حاسماً بشأن سورية خلال 24 أو 48 ساعة القادمة.

جاء الرد الروسي على هذا النمط من التمهيد التعبوي على لسان لافروف حيث قال: ما يجري هدفه القيام بحملة شاملة تستهدف الحكومة السورية وموسكو وإيران. ولدينا التزامات مع دمشق في حال تنفيذ ضربة عسكرية أمريكية على سورية.

موقف عدواني مُبَيّت

بتاريخ الاثنين 2018/4/9، تم الإعلان عن أن مجلس الأمن الدولي سيعقد جلستين طارئتين، الأولى: بطلب روسي، والثانية: بطلب من الدول الغربية.

اللافت، هو ما صرحت به المندوبة الأمريكية في مجلس الأمن، حيث قالت: سنرد على «هجوم دوما الكيميائي» أياً كان موقف مجلس الأمن.

وقد رد المندوب الروسي على ذلك بأن: الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا تتبع نهجاً عدوانياً ضد روسيا وسورية، ووقاحتها تتجاوز نبرة الحرب الباردة، داعياً إلى التحقيق في هذه الملابسات الغامضة بشكلٍ نزيه وموضوعي وغير منحاز، دون تجاهلٍ مبدأ قرينة البراءة.

وتمهيداً للعدوان المبيت قال ترامب بنفس اليوم: سنتخذ قراراً بشأن الرد على هجوم دوما الكيميائي الليلة وسيكون قوياً، تبعتهُ تصريحات لمسؤولين أمريكيين بأن: واشنطن تدرس رداً عسكرياً جماعياً في سورية.

تم الاستناد على مزاعم استخدام السلاح الكيميائي في مدينة دوما السورية مع فبركات التقارير الإعلامية عنها كذريعة من أجل التعبئة والتحريض والحشد من أجل العدوان

تصعيد وتحذير من مغبات العدوان

بتاريخ يوم الثلاثاء 2018/8/10، وقبيل انعقاد مجلس الأمن، جرت محاولات روسية إضافية للتهدئة لكنها لم تخلُ من التحذير.

فقد قال نائب وزير الخارجية الروسي: نأمل بألّا تصل الأمور في سورية إلى مواجهة عسكرية مباشرة مع واشنطن، كما قال المندوب الروسي في مجلس الأمن: حذرنا الجانب الأمريكي من العواقب الوخيمة جداً المحتملة لإمكانية استخدامهم السلاح ضد سورية.

وقد تم التصعيد من قبل البيت الأبيض هذه المرة، بأن الولايات المتحدة لا تستبعد مشاركة عدة دول في الرد على سورية.

كما تم الإعلان أن رئيسة الوزراء البريطانية تنسق مع ترامب وماكرون لرد مشترك.

وقد تم عقد جلسات مجلس الأمن، والتي تمخضت عن فيتو من القوى الغربية ضد مشروعي قرار روسيين، وفيتو روسي ضد مشروع قرار أمريكي حول سورية.

تخبطٌ وفشلٌ في حشد القوى

على إثر فشل مجلس الأمن من اتخاذ القرار المناسب بما يحقق الرغبات العدوانية الغربية المبيتة على سورية، ظهرت ملامح التخبط لدى مجموعة دول العدوان، حيث قالت رئيسة الحكومة البريطانية بتاريخ 2018/4/10 بأن: بريطانيا بحاجة إلى مزيد من الأدلة قبل الانضمام إلى الضربة العسكرية ضد سورية.

وبتاريخ 2018/4/11 قال ترامب عبر تويتر: نتوعد روسيا بإسقاط أية صواريخ سنطلقها على سورية. يا روسيا، استعدي لأنها قادمة، وهي جميلة وجديدة و«ذكية».

أعقب ذلك تصريح من البيت الأبيض يقول: لم نتخذ قراراً نهائياً بعد حول سورية وجميع الخيارات على الطاولة.

ثم لمحت المتحدثة باسم البيت الأبيض: أن الولايات المتحدة لا تستبعد احتمال توجيه ضربة للقوات الروسية في سورية.

وبتاريخ 2018/4/12 قال ترامب: لم أحدد مسبقاً متى ستُنفذ الضربة ضد سورية، قد تكون في القريب العاجل، أو قد لا تكون قريبة على الإطلاق. في كل الحالات أنجزت أمريكا في ظل إدارتي عملاً عظيماً في تخليص المنطقة من داعش.. أين الشكر لأمريكا؟

أما المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل فقد قالت: بلادنا لن تشارك في أية ضربة على سورية، ويجب النظر في جميع أنواع الإجراءات بخصوص الوضع في سورية، على إثره تم الإعلان أن ألمانيا وإيطاليا لن تشاركا في أي عمل عسكري ضد سورية.

وأكد وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس: أن واشنطن أثناء دراستها لمسألة توجيه ضربة عسكرية إلى سورية، تتطلع لتجنب أي تصعيد قد يخرج عن السيطرة.

العدوان الفاشل بالأرقام

صباح السبت 2018/4/14 وبالتزامن مع بدء بعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لعملها، قامت قوى «العدوان الثلاثي الجديد» بشن غارات على مواقع عسكرية ومدنية سورية.

وقد كشفت وزارة الدفاع الروسية عن أن الدفاعات الجوية السورية أسقطت 71 صاروخاً من أصل 103، وذلك باستخدام منظومات «س-125» و«س-200» و«بوك» و«كفادرات» و«أوسا»، التي صنعت في الاتحاد السوفيتي قبل أكثر من 30 سنة.

مشيرة إلى أنه شاركت في القصف طائرات أمريكية من طرازات B-1B، وF-15، وF-16، معززة بطائرات «تورنادو» البريطانية فوق البحر المتوسط، وسفينتي «لابون» و«مونتيري» الأمريكيتين من البحر الأحمر.

مؤكدة أن هذا القصف لم يكن رداً على الهجمة الكيميائية المزعومة، بل رد فعل على نجاحات الجيش السوري في تحرير أراضي بلاده من الإرهاب الدولي.

جدال العاجزين البيزنطي

يدور جدال ساخن على منصات التواصل الاجتماعي، وفي المقاهي والجامعات ووسائل الإعلام وغيرها، حول قضايا مصيرية مهمة. ينقسم المتجادلون إلى فريقين شكلاً، ويتحدون في فريق واحد في المحتوى هو فريق العاجزين البيزنطي، تعالوا نتعرف إليهم حيث سيماهم ليست في وجوههم!

■ آلان كرد

قرر قسم من الفريق التصدي للمهام العاجلة التي تواجه الشعب والبلاد، وقالوا في العلن: سبب مصائبنا هو التخلي عن حضارتنا القديمة. واضعين برنامج عمل للعودة إلى الخلف، غارقين في أسر الماضي، متغافلين عن مهام الحاضر، مطلقين نيراناً كثيفة على الحضارة الحديثة، رافعين الحنين إلى الماضي كبرنامج سياسي وفكري وثقافي.

صمم القسم الآخر من الفريق على التصدي للمهام العاجلة التي تواجه الشعب والبلاد، وقالوا في العلن: سبب مصائبنا هو حضارتنا القديمة، لذلك يجب التخلي عنها وتبني الحضارة الحديثة للغرب العملاق، مطالبين الشعب بالسير وراء شعور النقص تجاه الغرب، مطلقين نيراناً كثيفة على التراث، رافعين التبعية كبرنامج عمل سياسي وفكري وثقافي.

لا يترك هؤلاء مساحة تعبير عن الرأي إلا ويتناطحون فيها كالديكة والثيران، ويبدو للجمهور أنهما على خلاف ومعارضة كبيرة، وإذ يعلن الاثنان امتلاك الحقيقة المطلقة ونفيها عن الآخر، يبدعان أيضاً في كيل كل اللوم على الشعب الضائع بينهما.

كلّا أيها السادة، لا خلاف بينهم، الأول: يدعو إلى إغراق البلاد في التخلف، والثاني: يدعو إلى التبعية والاستلاب الغربي. يعجز الاثنان فرادى أو مجتمعين عن التصدي للمهام التي تواجه الشعب والبلاد. ويلصق الاثنان عجزهما التاريخي بالشعب والبلاد، في محاولة للهروب من استحقاقات الحاضر أو التغافل عنها.

بين ثنائية التخلف والتبعية لفريق الجدال البيزنطي العاجز، تقف إرادة الشعب شامخة، تتصدى للمهام التي تواجه البلاد، وتبدد أوهام العاجزين، بل وتعلن بدء المسير إلى الأمام، وترفع مهمة التغيير كبرنامج سياسي وفكري وثقافي كما تقول أغنية للشيخ إمام: «أنا الشعب ماشي وعارف طريقي».

أخبار ثقافية

شهر الكتاب السوري في السويداء

يضم معرض شهر الكتاب السوري الذي يستضيفه المركز الثقافي العربي بمدينة السويداء 450 عنواناً في مختلف الأجناس الأدبية والإبداعية. المعرض من تنظيم الهيئة العامة السورية للكتاب في وزارة الثقافة، احتفاء بيوم الكتاب السوري، إلى جانب معارض مماثلة في عدد من مديريات الثقافة في المحافظات. وأصبح معرض السويداء تقليداً سنوياً يضم إصدارات أدبية ودراسات سياسية ونقدية وفكرية وكتباً للأطفال وكذلك إصدارات الهيئة من مشروع الكتاب الناطق. تقيم الهيئة العامة للكتاب معرض الكتاب السوري في شهر نيسان من كل عام بمناسبة اليوم العالمي للكتاب.

1100 عنوان في جامعة دمشق

ضم معرض شهر الكتاب السوري الذي أقامته الهيئة العامة السورية للكتاب في كلية الحقوق في جامعة دمشق، مئات العناوين من مختلف صنوف المعرفة والفكر والسياسة والأدب وأدب الطفل والكتب المترجمة. ويشكل المعرض فرصة لعرض إصدارات هيئة الكتاب الحديثة والقديمة متزامناً مع معارض مماثلة تنظمها الهيئة في مديريات الثقافة بعدد من المحافظات. احتوى معرض كلية الحقوق على 1100 عنوان بعدد نسخ يقارب 12 ألف كتاب، يشار إلى أن المعرض مستمر لغاية الـ 10 من أيار القادم.

كانوا وكنا

رحل الاستعمار الفرنسي عن أرض سورية قبل 72 عاماً بعد سلسلة من الثورات والانتفاضات التي فجرها السوريون خلال سنوات الاحتلال، وبعد الدعم الذي قدمه الاتحاد السوفييتي لتحقيق جلاء القوات الأجنبية كلها من سورية ولبنان. أصبح الاحتفال بيوم الجلاء في 17 نيسان من كل عام تقليداً عند الشعب السوري. في الصورة احتفال أهالي مدينة حلب بيوم الجلاء عام 1946.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	هاني خيزران	0952769397

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2018/04/15» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

العتبة التاريخية والمشروع الثقافي البديل 1/ 2

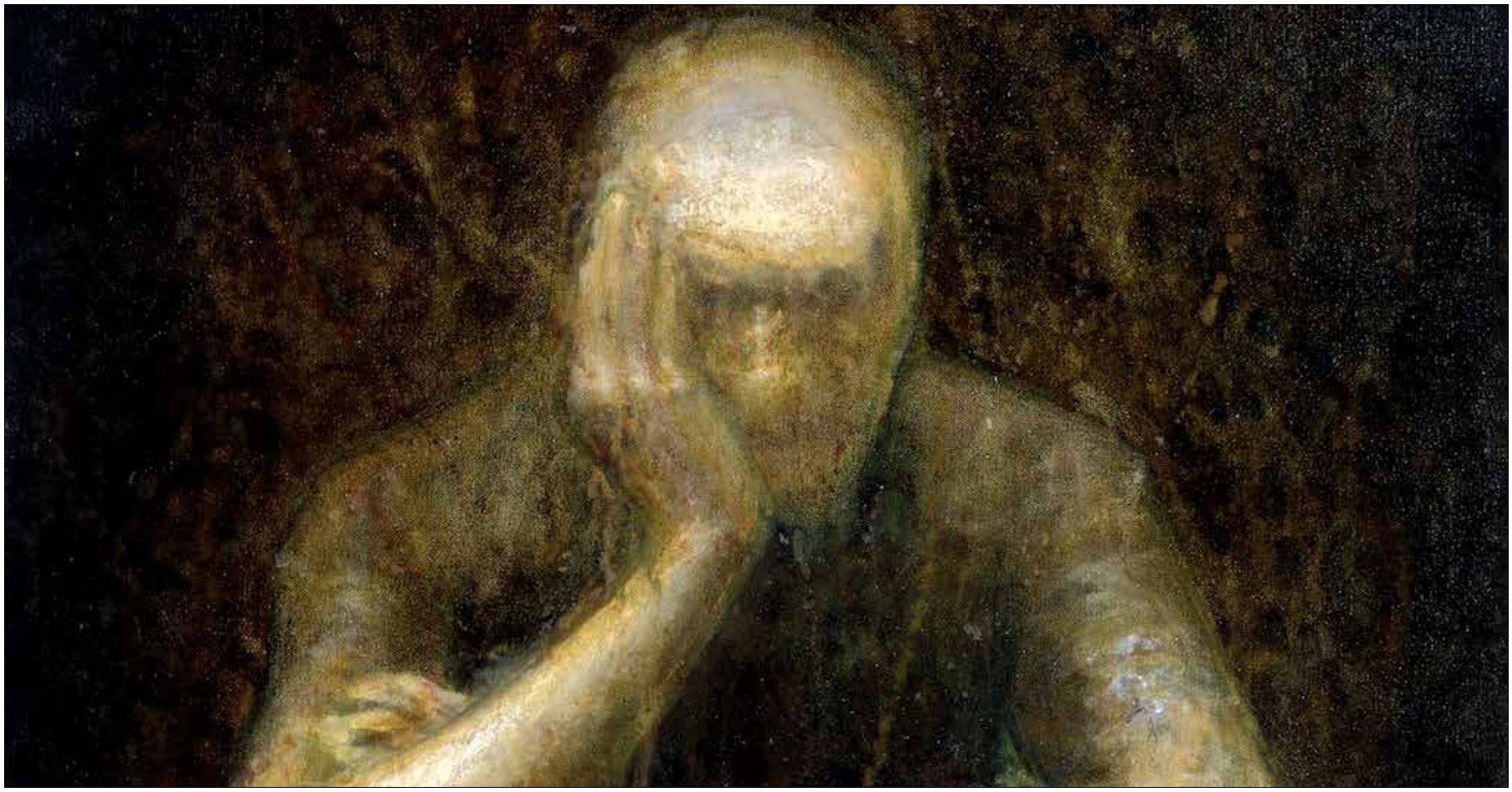

ما الذي يعنيه على المستوى الثقافي، أن النموذج الرأسمالي في تناقضاته الحادة عمقاً واتساعاً، مطروح تجاوزه على جدول أعمال البشرية؟ أي ما هو النقيض الممكن بمواجهة نموذج الليبرالية ثقافياً، والتي تشكل بنية فكرية تحكم النظرة إلى المجتمع والذات، محددة الأهداف والدوافع والمعاني، المحمولة من قبل النشاط الإنساني ككل؟ بشكل أكثر مباشرة، كيف يكون المشروع الثقافي لحركة التغيير الجذري العميق محمولاً على تصور علمي فردي_ اجتماعي، يُغني التصورات العامة عن الثقافة الوطنية والإنتاجية االتقدمية، بقضايا عملانيّة ملموسة، قابلة للترجمة من خلال الخطاب والبرنامج العلمي للتغيير؟ ليست الأسئلة بجديدة تاريخياً، ولكن الجديد هو التاريخي الاجتماعي نفسه الذي يجعل من الأسئلة تحمل مضامين متبلورة على ضوء التناقض المبتلور نفسه للرأسمالية، منذ أن طرحت هذه الأسئلة في شكلها العملي في سياق التجارب الاشتراكية في القرن الماضي.

■ محمد المعوش

إن نقد النموذج الليبرالي وأيديولوجيا الاستهلاك عامة، والفردانية الذاتية والوهم بالتحقق والسعادة، في ظل علاقات الإنتاج الرأسمالية ومفرزاتها الاجتماعية ككل، وتفكيك زيف مقولات الليبرالية الأساسية، قائم بأوسع أشكاله في الفن العلوم والعمل والصحة الجسدية_ النفسية «العقلية» والعلاقات الاجتماعية... ولكن تبقى القضية هي: تحويل مضامين النقد إلى خطوات تأسيس مشروع ثقافي، يسد فراغ انهيار الوهم الليبرالي، ويشكل حاجة اجتماعية، كأدوات في أيدي وعقول الذين يعانون من انهيار تصوراتهم وآلامهم المعنوية، أدوات تكون مادة صراعية في أيديهم لنقل المعاناة إلى ميدان العمل وانخراطهم المنتج في عملية التغيير المادي التي وحدها هي حل المعنوية.

الثقافة بين الخاص والعام

هكذا تصور ثقافي محدد في مفاهيمه، التي تجد في التناقضات اليومية تأريضها المباشر لا يشكل حالة خاصة بمجتمع ما، ولكنه على أساس حدة التناقض في الإمبريالية وبنية الرأسمالية ككل عالمياً، يشكل حالةً ضروريةً عالميةً، وإن كانت تتمايز ما بين الدول والمجتمعات، ولكن وحدة الظروف الاجتماعية والاقتصادية على المستوى المادي كعلاقات سوق، وبغض النظر عن السياق السياسي لآفاق تطور كل دولة، إن كانت صاعدة في مواجهة الإمبريالية، أم كانت في موقع التابع أو المأزوم وطنياً، أو كان في المقابل في موقع الإمبريالية، فعلاقات السوق الرأسمالي إلى حد كبير هي المعبّر العام عن حالة التناقضات المعاشة، وتشكل الحامل المادي«المستوى التحتي من البنية الاجتماعية» لثقافة الليبرالية الفردانية «على المستوى الفوقي من البنية».

ماركس أم هيغل؟

اعتبر هيغل كفيسلوف مثالي: أن حركة التاريخ هي حركة الفكرة ديالكتيكياً مدفوعة بالذات التي تتحقق في التاريخ، في سعي الذات إلى الاعتراف بها، وهكذا تعي الذات نفسها تاريخياً بشكل تطوري. ولكن ماركس على النقيض: اعتبر أن حركة الفكر هي انعكاس مادي لتطور اجتماعي كصراع طبقي. ولكن هذا لا يلغي المضمون العميق لإنتاج هيغل حول الموقف من الذات. لذلك قال ماركس: إن الشيوعية كحالة اجتماعية تعيد الإنسان إلى ذاته، نتيجة الانفصام الحاصل في المجتمع الطبقي عامة.

إذاً، يمكن لعودة ماركسية إلى هيغل، أن ينبني جوهر المشروع الثقافي، ويمكن أن نتلمس التمايز بين النيقضين الفكريين المتصارعين اليوم، من جهة: ليبرالية تقوم على أن الذات يمكن لها التحقق بمعزل عن الواقع الاجتماعي، وهذا كله يشكل أصل المدارس الذاتية في علم النفس والصحة، ومذاهب الرياضات الذهنية الرائجة حول الطاقة الإيجابية التي يجب أن يخرجها الإنسان من ذاته. وبين الفكرة الماركسية حول الجمع بين الفردي والاجتماعي، وأن تطور الفرد من تطور الكل، وفي هكذا جمع يعود الإنسان إلى ذاته.

التناقض المادي والمعنوي: الجديد التاريخي

إن انفصام الإنسان داخلياً ما بين واقعين، هو ثابت موضوعي في المجتمع المنقسم طبقياً، فمن جهة، إن الفكر المسيطر والسائد لا يكون فقط في أذهان الطبقة المسيطرة، أي كأيديولوجيا عن العالم والذات، بل يتحكم في عقول القوى الاجتماعية عامة. ومن جهة أخرى، هذا الفكر المسيطر الرجعي في التشكيلات الطبقية غير الاشتراكية «إقطاع، رأسمالية» هو متناقض مع حاجات الإنسان الفرد، المادية والمعنوية، وبالتالي فإن المفكر الفرد يحمل أدوات تفكير تتعارض مع المضمون الموضوعي لحاجاته كذات تسعى للاعتراف «حسب هيغل» ولها وجودها المادي. هذا التناقض مبني على موقع الذات في حاملها المادي «الفرد» ضمن الموقع الطبقي المقهور والمستغَل لهذا الفرد. فالعلاقات الاستغلالية تتعارض مع أن يكون للذات اعتراف اجتماعي بها.

هذا الشكل من عدم الاعتراف يتباين تاريخياً في سياق الصراع السياسي الطبقي ضد الرأسمالية، فالمراحل الأولى كانت قمعاً مباشراً للفرد وهدماً مادياً له، وبالتالي كانت الذات، كانعكاس في الوعي، لوجود الإنسان المادي مهمشة مادياً في تهديد وجودها المباشر أي، حاملها المادي. فكان الفكر الفردي، سهل عليه أن يربط أسباب معاناته بهذا الشكل المباشر من المعاناة، فمن يعاني هو الإنسان كذات فاعلة لا كجسد مادي بحت فقط.

ولكن مع تطور الصراع الطبقي، وتقدم الطبقة العاملة في مسرح التاريخ، وولادة التجارب الاشتراكية، تنازلت الإمبريالية بشكل خفف نسبياً من أشكال الاستغلال في المجتمعات التي تحققت فيها مكاسب اجتماعية هامة، وبالتالي انتقل شكل المعاناة إلى تشارك مادي_ معنوي، حيث انفتح الأفق مادياً لكي تتساءل الذات عن الاعتراف المعنوي بها بعد أن زالت القيود المادية والهدم الجسدي.

هذا التحول حصل في المجتمعات الاشتراكية بعد انتصار الثورات فيها، وارتفاع المستوى المعيشي للشعب، وحصل كذلك في المجتمعات الرأسمالية من خلال ما يسمى بالرشوة التاريخية التي قدمت للطبقة العامة من مخافة الثورة. ولكن حصل ثقافياً في ظهور الليبرالية في الغرب، كتعبير ثقافي عن مشروع الذات المعنوي للاعتراف بها، أما في التجارب الاشتراكية فكان دور الفرد في تطور المجتمع والوحدة بين الفردي والاجتماعي، نقيضاً لليبرالية، حيث أن الإنسان كسب الاعتراف بشكل موضوعي مبدئياً «حتى ما لبثت أن بدأت المعاناة المعنوية في التجارب الاشتراكية لبروز هذا التناقض بين الدور الاجتماعي، وبين الحاجات الجديدة المعنوية».

هذا المضمون التاريخي يشكل أرضية ضرورية لكي يجد البحث حول المشروع الثقافي النقيض، مكانه التاريخي في تطور المجتمع واستناداته العملية والفلسفية.